

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences



التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي

أ. د. ذياب موسى البداينة

الرياض
الطبعة الأولى
١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

(٢٠١٠)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض -

المملكة العربية السعودية. ص.ب. ٦٨٣٠ الرياض: ١٤٥٢
هاتف ٢٤٦٣٤٤٤ (١-٩٦٦) فاكس ٢٤٦٤٧١٣ (١-٩٦٦)

البريد الإلكتروني: Src@nauss.edu.sa

Copyright© (2010) Naif Arab University

(for Security Sciences (NAUSS

ISBN 3- 28 - 8006- 603- 978

KSA 2463444 (1+P.O.Box: 6830 Riyadh 11452 Tel. (966

.Fax (966 + 1) 2464713 E-mail Src@nauss.edu.sa

١٤٣١هـ) جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية (ج)

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

البداينة، ذياب موسى

التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي / ذياب موسى البداينة، الرياض

١٤٣١هـ

٢٥٦ ص، ١٧ TM ٢٤ سم

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨٠٠٦-٢٨-٣

١- تنمية القوى العاملة ٢- الإرهاب ب- العنوان

١٤٣١/٣٥١٠

ديوي ١١٤، ٣٣١

رقم الايداع: ١٤٣١/٣٥١٠

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨٠٠٦-٢٨-٣



حقوق الطبع محفوظة لـ

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

كافة الأفكار الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي
صاحبها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الجامعة

المحتويات

المقدمة	٣
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	٩
١. ١ الصورة السكانية	١١
٢. ١ الصورة الثقافية والاجتماعية	٢٠
٣. ١ الحرية	٢٢
٤. ١ السلام	٢٣
٥. ١ البطالة	٢٤
٦. ١ الخلاصة	٢٧
٧. ١ إشكالية الدراسة	٢٩
٨. ١ أهمية الدراسة	٣٨
الفصل الثاني: الإطار النظري	٤١
١. ٢ نظرية الضغوط العامة	٤٣
٢. ٢ نظرية الأنومي لدوركايم	٤٤
٣. ٢ نظرية الضغوط العامة	٤٩
٤. ٢ نظرية الفرصة	٥٦
٥. ٢ الضغوط والفرصة والشباب والإرهاب	٦٤
٦. ٢ النظام الاجتماعي والإرهاب	٦٦
٧. ٢ الدراسات السابقة	٧٢
الفصل الثالث: التنمية البشرية: المفهوم والقياس	٨٩
١. ٣ مفهوم التنمية البشرية	٩١
٢. ٣ مقياس التنمية البشرية البديل (العربي)	٩٦

٩٩	الفصل الرابع: واقع التنمية البشرية في الوطن العربي
١٠١	١.٤ السكان
١٠٤	٢.٤ دليل التنمية البشرية
١٤٣	الفصل الخامس: الإرهاب: التعريف والمشكلة
١٤٥	١.٥ تاريخ الإرهاب
١٤٧	٢.٥ مفهوم الإرهاب
١٥١	٣.٥ خصائص الإرهاب
١٥٣	٤.٥ أسباب الإرهاب
١٥٥	٥.٥ الارهاب والجريمة المنظمة
١٧٦	٦.٥ الإرهاب في الوطن العربي
١٨١	الفصل السادس: المنهجية
١٨٣	١.٦ بيانات الإرهاب
١٨٤	٢.٦ الإرهاب في الوطن العربي
١٩٠	٣.٦ الإنفاق العسكري في العالم
١٩١	الفصل السابع: التنمية البشرية والإرهاب
١٩٤	١.٧ التنمية البشرية والإرهاب
٢٠٧	٢.٧ العلاقة بين التنمية البشرية والإرهاب
٢٠٨	٣.٧ الخلاصة والاستنتاجات
٢١١	المراجع
٢٥١	الملاحق

٢٠١٠) ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - (٢٠١٠)

المملكة العربية السعودية. ص. ب. ٦٨٣٠ الرياض: ١٤٥٢
هاتف ٢٤٦٣٤٤٤ (١-٩٦٦) فاكس ٢٤٦٤٧١٣ (١-٩٦٦)

البريد الإلكتروني: Src@nauss.edu.sa

Copyright© (2010) Naif Arab University

(for Security Sciences (NAUSS

ISBN 3- 28 - 8006- 603- 978

KSA 2463444 (1+P.O.Box: 6830 Riyadh 11452 Tel. (966

.Fax (966 + 1) 2464713 E-mail Src@nauss.edu.sa

١٤٣١ هـ) جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية (٢٠١٠ هـ)

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

البداينة، ذياب موسى

التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي / ذياب موسى البداينة، الرياض

١٤٣١ هـ

٢٥٦ ص، ١٧ TM ٢٤ سم

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨٠٠٦-٢٨-٣

١- تنمية القوى العاملة ٢- الإرهاب ب- العنوان

١٤٣١/٣٥١٠

ديوي ١١٤، ٣٣١

رقم الايداع: ١٤٣١/٣٥١٠

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨٠٠٦-٢٨-٣

حقوق الطبع محفوظة لـ

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

كافة الأفكار الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي
صاحبها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الجامعة

المقدمة

التنمية البشرية محصن للأمن البشري، وهي حرية، وتمكين للناس، هي للناس، من قبل الناس ولأجل الناس، الناس وسيلتها وغايتها. التنمية البشرية تحدث تغيرات جذرية في حياة الناس، قد لا تستوعبها البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولا تتمكن من التكيف معها، وقد تفشل خطط التنمية البشرية، ويستشري الفساد والظلم وعدم الإنصاف، والإرهاب.

وقد يؤدي الفشل في التنمية البشرية إلى إنتاج الإرهاب، وإلى أي مدى يؤدي نجاح برامج التنمية البشرية في التحصين ضد الإرهاب والحد منه. إن ظهور موضوعات مثل الإرهاب الفضائي، وحرب المعلومات، والإرهاب الانتحاري، وتجنيد الشباب في الإرهاب، وإرهاب الصغار والنساء قد زاد الحاجة إلى البحث في العلاقة بين التنمية البشرية والإرهاب، بل إن هناك من يرى أن الفشل في برامج التنمية البشرية هو أهم العوامل الدافعة للإرهاب.

لقد لفت ظهور الإرهاب - كمشكلة عالمية تهدد الأمن الدولي - الأنظار إلى الأسباب الدافعة إليه، إن هناك من يرى أن إنتاج المخدرات والاتجار بها وراء تمويل الحملات الإرهابية، حيث وجد بعض الباحثين تلاقياً بين المخدرات والإرهاب، وهناك من ينظر إلى الإرهاب والجريمة على أنهما شكلان مختلفان من أشكال الجريمة، ويمكن أن يعزى الإرهاب إلى أفراد، وجماعات متباينة الأهداف مثل تباين البلدان التي تعرضت للهجوم، وغالبا ما يعزى إلى صراعات دينية وأيدولوجية.

وأصبح الإرهاب خياراً للأفراد الساخطين والمحرومين المهمشين والمستبعدين في مجتمعاتهم، وينمو الإرهاب، ويتزعرع في غياب الحرية، والديمقراطية، وفي عدم احترام حقوق الإنسان، وانعدام الحكم الرشيد، والتمكين الإنساني، وشيوع الاستبعاد الاجتماعي، وقد يؤدي الفشل في التنمية البشرية إلى الإرهاب، من خلال الأفراد المهمشين والمستبعدين اجتماعياً، والمقصين، والمحرومين، والمظلومين، والمغتربين عن مجتمعاتهم. وإن شيوع ثقافة العنف والإرهاب يعوقان تحقيق التنمية البشرية.

وكما قال (مانديلاً) في تقديم تقرير منظمة الصحة العالمية الخاص بالعنف والصحة: «سيدكر القرن العشرون أنه القرن الموسوم بالعنف، إنه يَمَلِّنا موروثاً هائلاً من الدمار والخراب والتدمير الشامل الذي لم يشاهد من قبل ولم يكن ممكناً في تاريخ البشر».

في عصر العولمة لا توجد دولة، أو مجتمع بمعزل عن العالم، فالناس والدول يتفاعلون تخيلياً ومادياً سواء أكانوا في دول فقيرة أم غنية، فإن التفاعل بين الأفراد والجماعات في ازدياد، ولقد أسهمت التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات وتأثيراتها الاجتماعية في تكوين بيئة داعمة للإرهاب، حيث وفرت مثل هذه البيئة الجديدة وسائل تفاعل تخيلي، واتصالات، وحراك، وانتقال، وتجنيد للإرهابيين، وأصبح الحصول على الدعم المادي من العمليات السهلة، هذا بالإضافة إلى استخدام البيئة الافتراضية لعمليات إرهابية.

إن من أهم الأسئلة المطروحة في فهم ظاهرة الإرهاب تلك التي تركز على العلاقة بين التنمية البشرية والإرهاب، ولماذا ينتشر الإرهاب في مناطق معينة بأشكال معينة؟ ولماذا يقدم الناس على الانغماس في السلوكيات الإرهابية، فهل للبناء الاجتماعي والبيئة ما يدعم السلوك الإرهابي؟

ويُعد الإرهاب أهم معوقات التنمية البشرية ليس لأنه في غياب الأمن تموت التنمية، وإنما بسبب الكلفة المادية والبشرية التي تُهدر، وكان يمكن أن توظف في تعزيز التنمية البشرية، إذ تتراوح تكاليف الإرهاب بين فقدان الأفراد لحياتهم، وفقد عائل الأسرة، وتيتم الأطفال وظهور الخسائر الاقتصادية والبطالة والكلفة الأمنية الباهظة، والإجراءات الحكومية والتعويضات.

ويهدف هذا الكتاب إلى إلقاء الضوء على العلاقة بين التنمية البشرية، والإرهاب بصورة عامة، ويأخذ بالتحليل الجوانب المختلفة للتنمية البشرية وعلاقتها بالإرهاب. وينطلق هذا الكتاب من فكرة أن الإرهاب منتج اجتماعي، ومن ثم فإن مهددات الأمن البشري هي مدخلات مهمة في إنتاج الإرهاب.

يتناول الفصل الأول (الصورة الاجتماعية والثقافية للمجتمع العربي) حيث تم وصف الوضع السكاني والبنى الثقافية، والاجتماعية فيه، وإن فهم الإرهاب لا يتم بمعزل عن فهم الحواضن الثقافية، والاجتماعية للمجتمع الذي ينتج فيه الإرهاب. كما تناول هذا الفصل الأوضاع الاقتصادية والصحية في الوطن العربي مقارنة مع المجموعات الدولية الأخرى.

أما الفصل الثاني فتناول (الإطار النظري)، حيث تناول عدداً من النظريات في علم الاجتماع وعلم الجريمة، والتي أمكن توظيفها في فهم ظاهرة الإرهاب، حيث تم توظيف نظريات الضغوط العامة، ونظريات الفرصة، والنظريات الرمزية، ونظريات الاختيار العقلاني، ونظرية المنظمة.

أما الفصل الثالث فتناول التنمية البشرية: (المفهوم والقياس)، من حيث الأبعاد المكوّنة لمفهوم التنمية البشرية، والأدلة الرئيسة للتنمية البشرية،

والمقياس العربي لدليل التنمية البشرية كبديل عن الدليل الدولي، وإن التقدم في الشق الاقتصادي أو المادي من التنمية البشرية لا يغني عن التقدم في الشق غير المادي المرتبط بالتححرر من الخوف، وبتعزيز المسلك الحر والديمقراطي، وصيانة حقوق الإنسان.

وتناول الفصل الرابع (واقع التنمية البشرية في المجتمع العربي)، من حيث واقع التنمية البشرية في الوطن العربي، والذي يعكس مدى تمتع المواطن العربي بالحياة الحرة الكريمة وبالأمن الإنساني، وأظهر هذا الفصل النواقص الرئيسة في التنمية البشرية (نقص الحرية، ونقص المعرفة ونقص التمكين ونقص الأمن)، التي تشكل بذوراً لجذور الإرهاب والعنف وعدم الأمن في الوطن العربي.

وانفرد الفصل الخامس (بالإرهاب: التعريف والمشكلة)، حيث تم استعراض المكونات الرئيسة والجامعة لمفهوم الإرهاب، والجدل الكبير على تحديد مفهوم الإرهاب، وتحديد الأبعاد المشكلة له. كما تناول الفصل حجم مشكلة الإرهاب عالمياً من خلال قواعد البيانات المتاحة. وهناك من قسّم موجات الإرهاب إلى موجتين، الأولى تقع في المدة من ١٨٧٠ - ١٩١٤ م والثانية في المدة من ١٩٦٨ م حتى الآن.

كما تناول الفصل السادس (المنهجية)، من حيث بيان مصادر البيانات، والصعوبات في الحصول على معلومات عن الإرهاب في الوطن العربي، وأساليب التحليل الإحصائي.

أما الفصل السابع (التنمية البشرية والإرهاب)، فقد تناول العلاقة بين التنمية البشرية والإرهاب، حيث إن التنمية البشرية في الوطن العربي متعثرة، وحتى في الدول التي سجلت تنمية بشرية مرتفعة فهي في واقع الأمر مرتفعة

في الشق المادي (الدول النفطية في الخليج العربي)، إلا أن جوانب الحريات، وحقوق الإنسان، وتداول السلطة، والمشاركة السياسية، والحاكمية، والشفافية مازالت بعيدة المنال.

في الوطن العربي، يمكن القول إن نقص التنمية البشرية كلياً أو جزئياً هو الجامع المشترك بين دُوله. فنقص الحرية، ونقص المعرفة، ونقص التمكين، ونقص الخيارات، ونقص الأمن، والعوز، والخوف، كلها نواقص عامة يعاني منها الناس في الوطن العربي. فمازالت الحاجة قائمة إلى تحرير الإنسان من ربقة الجهل، والمرض، والتخلف، والخوف، والاضطهاد، والظلم، ومازال تعظيم الخيارات المتاحة للناس بعيد المنال، ومازال الناس يرزحون تحت وطأة الفقر، والأمية والمرض وهذه تمثل حرمان الناس من قدراتهم.

ولأن التنمية البشرية لا تتحقق في بيئة مستبدة، أو ثقافة سلطوية، ولا العدل الاجتماعي يمكن أن يتحقق في نظام دكتاتوري، أو نظام ظالم. ومن ثم فإن البيئات الاجتماعية في الوطن العربي بيئات مقيدة للحريات، ومعوقة للتنمية البشرية، ومن ثم منتجة للإرهاب.

ذياب البدائية

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

١ . خلفية الدراسة وأهميتها

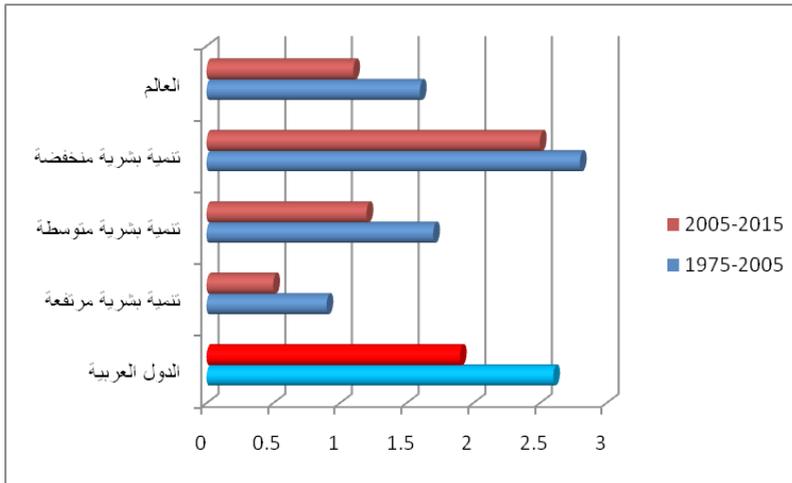
إنّ فهم العلاقة بين التنمية البشرية والإرهاب لا يتم بمعزل عن فهم خصائص المجتمع المعني بهذه العلاقة، فالخصائص الاجتماعية، والاقتصادية، والصحية للمجتمع تمثل وجه التنمية البشرية في ذلك المجتمع. فالتنمية تحدث في سياق مجتمعيّ، له البنى الاجتماعية والقيم، والسلوكيات، والمنظمات المعقدة التي تدفع بدinamيات التنمية البشرية نحو تمكين الأفراد والوصول بهم إلى أقصى استثمار اجتماعي ممكن، والإرهاب من ناحية أخرى سلوك تدميريّ ومنتج اجتماعيّ موجه ضد الناس والمجتمع، وهو منتج في سياق اجتماعي.

ويمكن تحديد بعض عناصر الخطورة والتهديدات الأمنية في المجتمع العربي، بضعف احترام سيادة القانون، وضعف احترام حقوق الإنسان، ونقمة الموقع الجغرافي والمصادر الطبيعية، والصراعات المحلية والإقليمية، والقفزات الديموغرافية (الزيادة السكانية)، وضعف الأمن الغذائي، وضعف الوصول إلى الخدمات الاجتماعية خاصة الصحية، والتعليمية، وضعف الحاكمية، والشفافية والحرية، وانتشار الفساد، وضعف المعرفة، والتمكين الإنساني.

١. ١ الصورة السكانية

يبلغ عدد سكان الوطن العربي نحو (٣١٣, ٩) مليون نسمة يقطنون ٢٢ دولة عربية في عام ٢٠٠٥م، ومن المتوقع أن يصل إلى (٣٨٠, ٤) نسمة، ويشكّلون ما نسبته ٥٪ من سكان العالم. والسكان في العالم العربي أصغر سناً من المتوسط من سكان العالم بأسره، وتشكّل الهجرة داخل البلدان العربية منها وإليها مظهراً ديموغرافياً مهماً، إضافة إلى التحضر، حيث نجد أنّ نصف

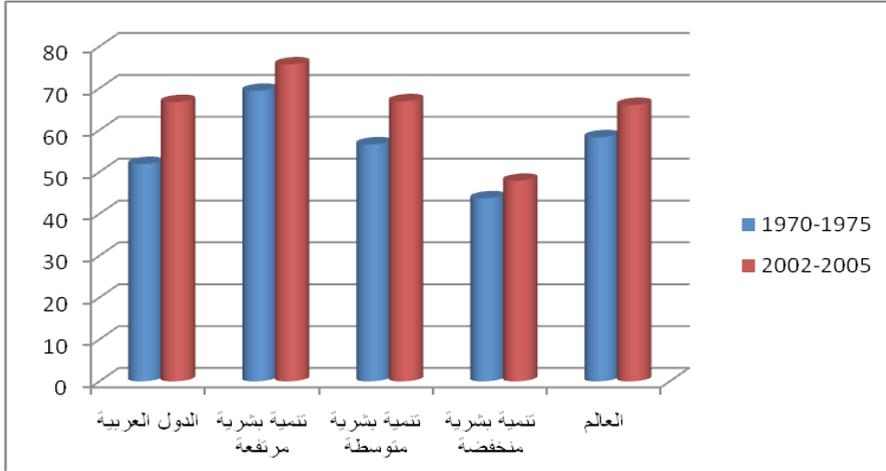
عدد السكان يعيش اليوم في المدن بينما لم تتجاوز هذه النسبة الربع في عام ١٩٥٠م. ومن المتوقع أن ينخفض المعدل السنوي لنمو السكان إلى (٩، ١) في المدة من ٢٠٠٥-٢٠١٥م، مقارنة بالمدة (١٩٧٥-٢٠٠٥م) والتي كان فيها المعدل السنوي (٦، ٢). ضمن هيكل جديد للأعمار تزداد فيه نسبة المسنين، وتقل فيه نسبة الأطفال. أمّا نسبة التحضر من المجموع العام للسكان فقد بلغت ٥٥٪ مقارنة بالمعدل العالمي (٦، ٤٨) عام ٢٠٠٥م. أمّا نسبة السكان أقل من سن ١٥ سنة فقد بلغت ٥٣٪ عام ٢٠٠٥م، مقارنة بالنسبة العالمية والبالغة ٢٦٪. أمّا إجمالي نسبة الخصوبة (عدد الولادات لكل امرأة) فقد انخفضت إلى (٦، ٣) للمدة ٢٠٠٠-٢٠٠٥م، مقابل (٦، ٢) للعالم، مقارنة بـ (٧، ٦) للمدة من ١٩٧٠-١٩٧٥م. والشكل رقم (١) يبين الوضع السكاني في الوطن العربي للمدتين (١٩٧٥-٢٠٠٥م) و (٢٠٠٥-٢٠١٥م). كما يبين الجدول رقم (١) المتغيرات السكانية في الوطن العربي مقارنة مع المجموعات الإقليمية والعالم. (UNDP. 2005).



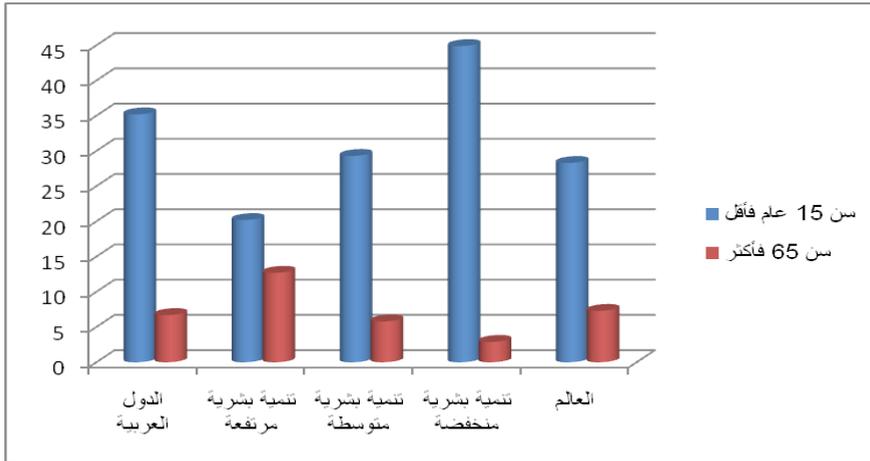
الشكل رقم (١) النمو السكاني في الوطن العربي مقارنة مع المجموعات الأخرى للسنوات من ١٩٧٥ - ٢٠٠٥ ٢٠٠٥ - ٢٠١٥ (البيانات تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨)

أمّا على المستوى الصحي فقد بلغت نسبة السكان الذين يستخدمون الصرف الصحي المحسّن (٧١٪) مقارنة بالمعدل العالمي والبالغ (٥٩٪). أمّا في مجال البقاء على قيد الحياة فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من (٥١, ٥) للمدة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ إلى (٦٦, ٧) في المدة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ يقابل ذلك عالميا وللمدتين (٥٨, ٣) و (٦٦) على التوالي (شكل رقم ٢). أمّا نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة فأقل فقد كانت (٣٥٪) للمدة من (١٩٧٥ - ٢٠٠٥) ومن المتوقع أن تصبح (٣٢٪) في الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٥) وهي نسبة عالية مقارنة بالمتوسط العالمي (٢٦٪) والدول المرتفعة التنمية (١٩٪). (شكل ٣).

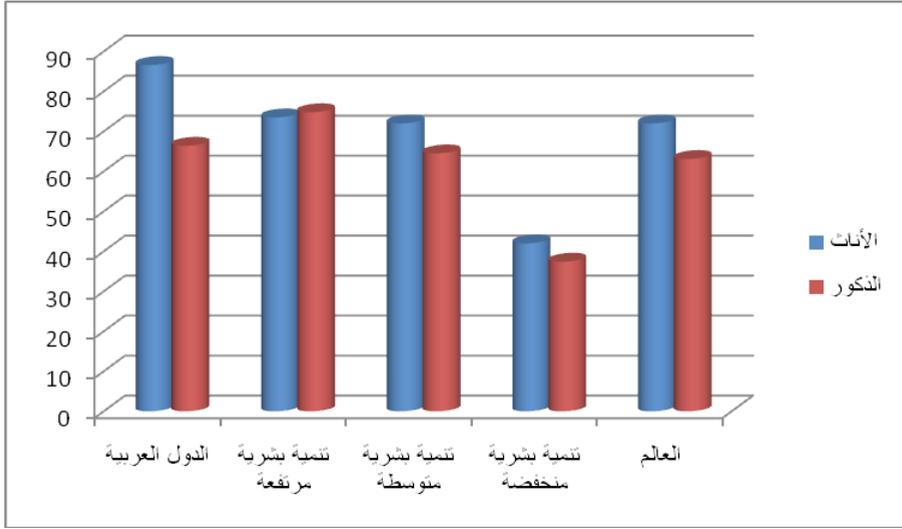
هذا وقد انخفض معدل وفيات الرضع لكل (١٠٠٠ مولود حي) (٤٦) عام ٢٠٠٥ مقارنة بمعدل (١٢٩) عام ١٩٧٠ وبالمعدل العالمي لعام ٢٠٠٥ والبالغ (٥٢) حالة وفاة. ولقد تقاربت نسبة من يمتثل عند الولادة بأن يعيشوا حتى سن (٦٥) سنة مع النسب العالمية، حيث بلغت للإناث (٧٣, ٦) مقابل النسبة العالمية (٧٢) وللذكور (٦٦, ٤) مقابل النسبة العالمية (٦٣, ١) وذلك للمدة (٢٠٠٥ - ٢٠٠٠) (شكل رقم ٤)



الشكل رقم (٢) العمر المتوقع عند الولادة في الوطن العربي مقارنة مع المجموعات الأخرى لسنوات (١٩٧٥ - ٢٠٠٥) (٢٠٠٥ - ٢٠١٥) (البيانات تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨)

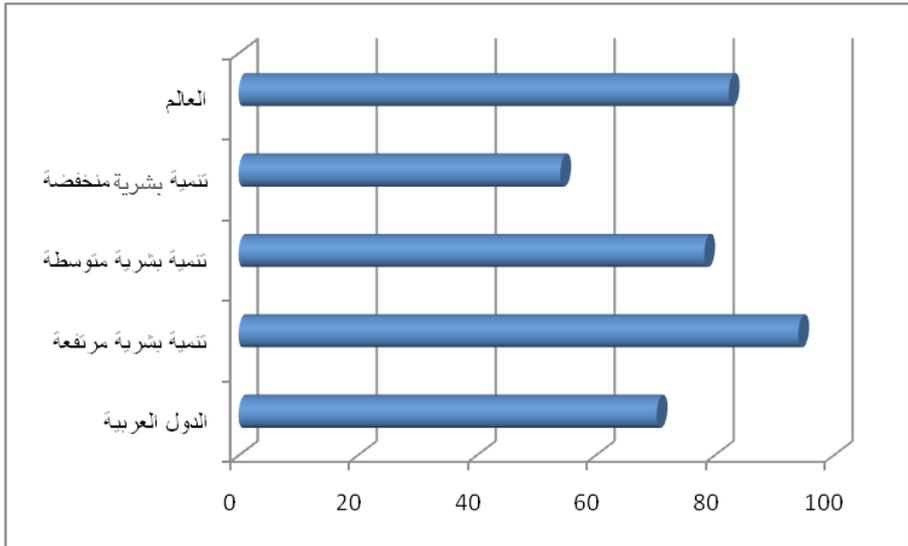


الشكل رقم (٣) التوزيع العمري لفئة سن أقل من (١٥) من العمر وفئة عمر (٦٥) فأكثر في الوطن العربي مقارنة مع المجموعات الأخرى لسنوات (١٩٧٥ - ٢٠٠٥) (٢٠٠٥ - ٢٠١٥) (البيانات تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨)



الشكل رقم (٤) الاحتمال عند الولادة للعيش حتى سن الخامسة والستين للمدة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥م في الوطن العربي مقارنة مع المجموعات الأخرى (البيانات تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨)

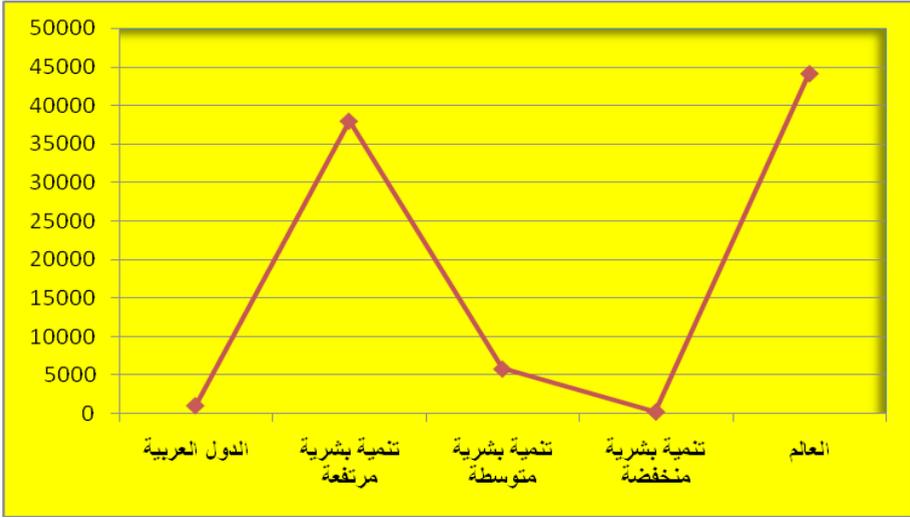
وفي مجال التعليم فقد بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين (نسبة البالغين من العمر ١٥ وأكثر) للمدة (١٩٩٥ - ٢٠٠٥م) (٣, ٧٠٪) مقارنة مع (٤, ٨٢٪) في العالم. أمّا صافي نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية فقد بلغت (٨٣٪) في عام (٢٠٠٥م) مقارنة مع النسبة العالمية ٨٧٪ في العام ذاته. أمّا في مجال التكنولوجيا فقد بلغ عدد خطوط الهاتف الثابت لكل ألف من السكان (١٠٦) مقارنة مع (١٨٠) على مستوى العالم في عام ٢٠٠٥م، يقابل ذلك (٢٨٤) من الهواتف الخلوية التي كانت (٣٤١) على مستوى العالم وللعام ذاته، في حين كان عدد مستخدمي الانترنت لكل ألف من السكان (٨٨) مقابل (١٣٦) على مستوى العالم لعام ٢٠٠٥م.



الشكل رقم (٥) معدل الإمام بالقراءة والكتابة للبالغين (سن ١٥ فأكثر) في الوطن العربي مقارنة مع المجموعات الأخرى لسنوات (٢٠٠٥-٢٠١٥م)

(البيانات تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨م)

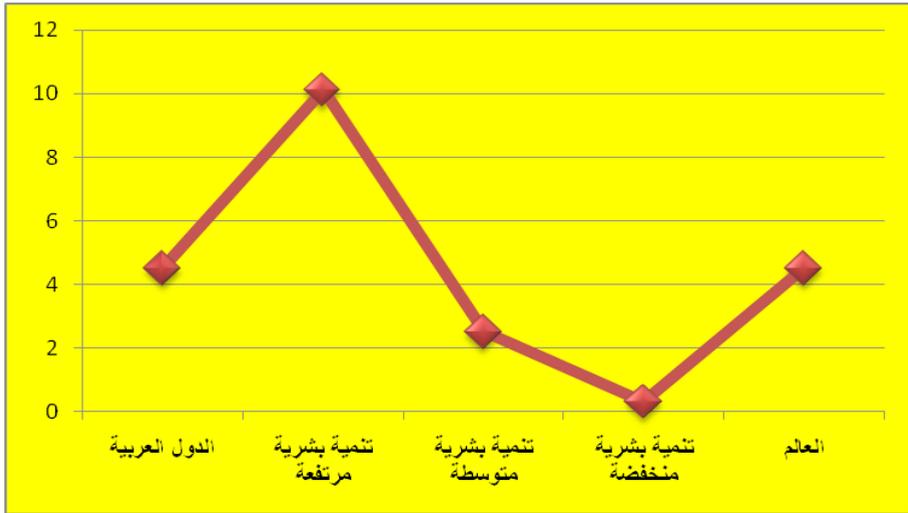
وفي مجال الاقتصاد فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي (١٠٤٣٤) بليون دولار أمريكي لعام ٢٠٠٥ مقابل (٣٧٩٧٨٤) بليون دولار للدول مرتفعة التنمية، و(٥٨٠١٢) للمتوسطة التنمية و (٢٣٦٤) للدول ضعيف التنمية و(٤٤١٥٥٧) للعالم. (شكل ٦)



الشكل رقم (٦) الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي في الوطن العربي مقارنة مع المجموعات الأخرى لسنوات (١٩٧٥ - ٢٠٠٥م) (٢٠٠٥ - ٢٠١٥م)

(البيانات تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨)

وفي مجال البيئة - وهذا من المتغيرات التي أضيفت على دليل التنمية العربية - فقد شكل انبعاث ثاني أكسيد الكربون لكل فرد (طن ثاني أكسيد الكربون) إذ بلغ (٤, ٥) في الوطن العربي مقارنة (١٠) في الدول مرتفعة النمو، و(٤, ٥) في العالم لعام ٢٠٠٤ (شكل ٧)



الشكل رقم (٧) انبعاث ثاني أكسيد الكربون لكل فرد (طن ثاني أكسيد الكربون في الوطن العربي مقارنة مع المجموعات الأخرى لسنوات (١٩٧٥ - ٢٠٠٥م) (٢٠٠٥ - ٢٠١٥م) (البيانات تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨)

وفي مجال التسلح فقد أنفق العالم العربي (٤١٣٣٠٠٠٠٠) مليون دولار مقارنة بالإنفاق العالمي والبالغ (١١٠٠٠٠٠٠) مليون دولار، والولايات المتحدة (٦٢٣٠٠٠٠) مليون دولار، وإسرائيل (٩٤٠٠)، وإيران (٤٣٠٠) مليون دولار (شكل ٨ - ٩).



الشكل رقم (٨) التسلح في الوطن العربي مقارنة مع المجموعات الأخرى لسنة (٢٠٠٥ م)

مصدر البيانات:

http://www.google.com/search?sourceid=navclient&aq=t&ie=UTF_8&rlz=1T4RNWN_enJO307JO307&q=military+expenditures+arab+world



الشكل رقم (٩) التسلح في الوطن العربي مقارنة مع إيران وإسرائيل لسنة (٢٠٠٥ م)

مصدر البيانات:

http://www.google.com/search?sourceid=navclient&aq=t&ie=UTF_8&rlz=1T4RNWN_enJO307JO307&q=military+expenditures+arab+world

١. ٢ الصورة الثقافية والاجتماعية

تقوم روابط القربى في المجتمع العربي التاريخي على العصبية. وهي قاعدة التلاحم التي تمثل ترسانة الحماية للمنظومة الأبوية. وتقوم على الطرف (أبوة بنوة) والجانب (أخوة عمومة) فالفرد يحتل موقعا مركزيا في الحماية، بجيل سبقه (الأب) وجيل يتبعه (الأبناء) وجيل يعايشه (الأخوة والعمومة).

وتمثل العصبية التزاماً جمعياً وهوية جمعية للأفراد، فهي تسحب الهوية الفردية، وتلتزم بالمسؤولية الجمعية في ولاية الدم والثأر. ويعد المجتمع العربي، مجتمعاً أبوياً يسيطر فيه الذكور على الإناث، وعلى القرارات المادية، وعلى المصادر المالية والاجتماعية. الذكور مفضلون على الإناث وينظر إليهم على أنهم أقوياء مستقلون، وغير عاطفيين، وعدوانيون في حين ينظر إلى الإناث على أنهم ضعاف، وتابعات وعاطفيات ومسامات. إن توزيع القوة في الأسرة توزيع هرمي، حيث الذكور في أعلى الهرم والإناث والصغار في أسفله، ومن هذا المنظور يمكن رؤية العنف الأسري على أنه ممارسة للقوة (الذكورية) لتحقيق السيطرة والتحكم بالأسرة. (البدائية، ٢٠٠٥م).

ومن خصائص الأسرة العربية توحد الهوية (Identification) فالفرد يشترك مع الجماعة (الأسرة والعشيرة) في الأفراح والأتراح. فالإنجازات للجميع، والإخفاقات على الجميع، ومن ثم فإن كثيراً من المشكلات التي تعترض الفرد غالباً ما تكون مسؤوليتها الاجتماعية جماعية خاصة في جرائم القتل، والاعتصاب وما يسمى بجرائم الشرف. الشرف للجميع والعار على الجميع، والمسؤولية على الجميع. الفرد في الأسرة عضو وليس فرداً مستقلاً، فعنوية الأسرة قرابية (أبو فلان)، أب، أخ، ... الخ. وفي هذا النمط من المجتمعات تسود ثقافة العيب، وليست ثقافة المسؤولية، وأحياناً يمكن أن

تثار نزاعات راکدة لسنوات بسبب وصم أحد الأفراد لفرد آخر بقضية ثأر أو جريمة شرف. وللعالم الاجتماعي أهمية كبيرة في تحريك سلوك الانتقام، أو القتل، أو الثأر، أو جرائم الشرف، والسبب هو في العضوية والتوحد الاجتماعي وثقافة العيب الجماعية. ومن الخصائص الأخرى للبنی الاجتماعية الطاعة، والدونية على أساس النوع والعمر، وفي مثل هذا الوضع الاجتماعي لا غرابة في انتشار سلوك العنف الموجه نحو الذات (الانتحار) بين الإناث والشباب بشكل أكبر من شيوعه في الفئات الاجتماعية الأخرى ولأن هذه الفئات تمثل الفئات غير المتكاملة، وغير المتكافئة اجتماعياً. وهي الفئات التي تمارس عليها القوة، وتحشر في زوايا ضيقة مما يجعلها تحول عدوانيتها نحو الذات لصعوبة توجيهها نحو الآخر المهم (الأب، الزوج، ... الخ) (البداينة، ١٩٩٥م).

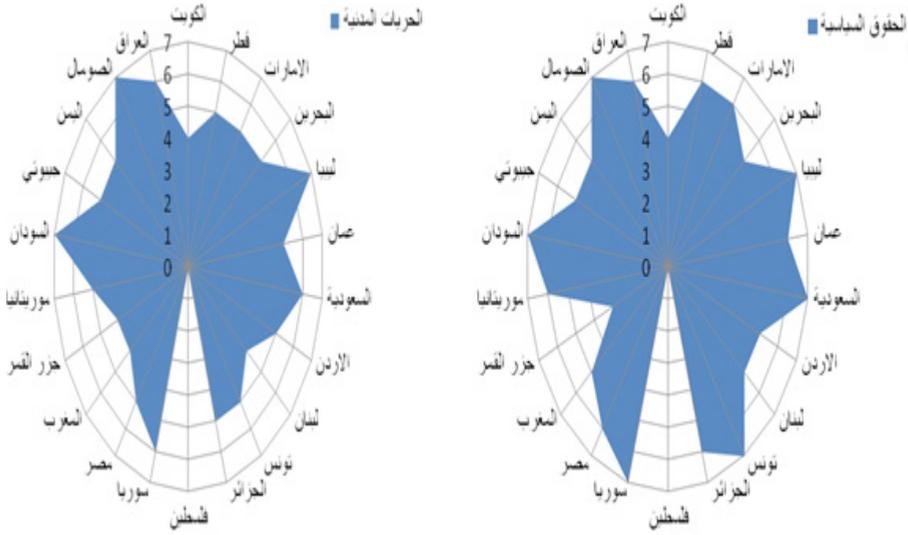
والأسرة العربية أسرة نووية البناء ممتدة الوظائف، ولا تتوقف سيطرة الرجل فيها على الأنثى والصغار والأسرة، بل تشمل السيطرة على المصادر المادية، والاجتماعية، ذلك أن الرجل مسؤول عن تأمين دعم الزوجة مادياً مقابل الخدمات الأسرية، والإخلاص، فالسيطرة على الزوجة ليست سيطرة قوة، وجنس بل سيطرة مال، فشرف الرجل يقاس بإخلاص الزوجة وإذا ما انحرفت الزوجة (أو الأنثى عامة) فإن إعادة الشرف ليس للزوج وإنما للأسرة والعشيرة، ونظراً للوصم الاجتماعي الشديد لمثل هذا الانحراف، فإن ردة الفعل الاجتماعية تجاه مثل هذا الانحراف شديدة، وتنتهي بقتل الأنثى أحياناً.

إن القبول الاجتماعي لكثير من سلوكيات العنف تحت غطاء الثقافة الاجتماعية عامة يجعل حجم المشكلة كبيراً جداً، إن الثقافة الاجتماعية العربية

تقبل استخدام العنف مع الطفل، أو الزوجة كنوع من أساليب التأديب، وهذا القبول دُعْم كعرف. فإيذاء الفرد، أو إلحاق الأذى به (الجسدي، أو الجنسي، أو العاطفي) غير مقبول من الناحية الدينية، بل إن الإسلام يحث على الإحسان حتى للحيوانات حين ذبحها واتخاذها طعاماً. وفي التراث الإسلامي أنّ امرأة دخلت النار بسبب هرة حبستها حتى ماتت، ولم تقدم لها ما يحفظ حياتها من طعام وماء، وأن ورّجلاً دخل الجنة بسبب تقديم الماء لكلب يعاني من الظمأ. إنّ تجذّر مثل هذه السلوكيات في الثقافة الاجتماعية، جعل مشكلة العنف الأسري مشكلة عصبية الحل وتحتاج لجهود كبيرة للوقاية منها ومكافحتها.

١. ٣ الحرية

يعيش الوطن العربي في نظم غير ديموقراطية، وفي غالبيته تحت قوانين الطوارئ والأحكام العرفية والهدف من ذلك قمع الحريات العامة، والشخصية كوسيلة ضبط سياسي للمجتمع، وبعد أحداث ١١ - ٩ سنت الدول قوانين ضد الإرهاب، وتحت تعريف عام للإرهاب وغير محدد، قمعت حرية التعبير الشخصي، وزيادة القوة الأمنية، وخاصة في موضوعات البحث الأمني والمراقبة والاعتقال، وفي بعض الحالات هذه القوانين زادت من استخدام المحاكم العسكرية، بالإضافة إلى استخدام التعذيب، والاعتقال غير القانوني والحبس. وعلى مقاييس الحرية لعام ٢٠٠٩م، والذي يشمل (الحقوق السياسية والحريات المدنية، حيث القيمة ١ = الأكثر حرية وقيمة ٧ = الأقل حرية) فإن جميع الدول العربية تقع في فئة الدول غير الحرة، حيث كان المتوسط العام للحرية (٥, ٥) وكان متوسط الحقوق السياسة (٨, ٥)، ومتوسط الحريات المدنية (٢, ٥). والشكل التالي يبين ذلك.

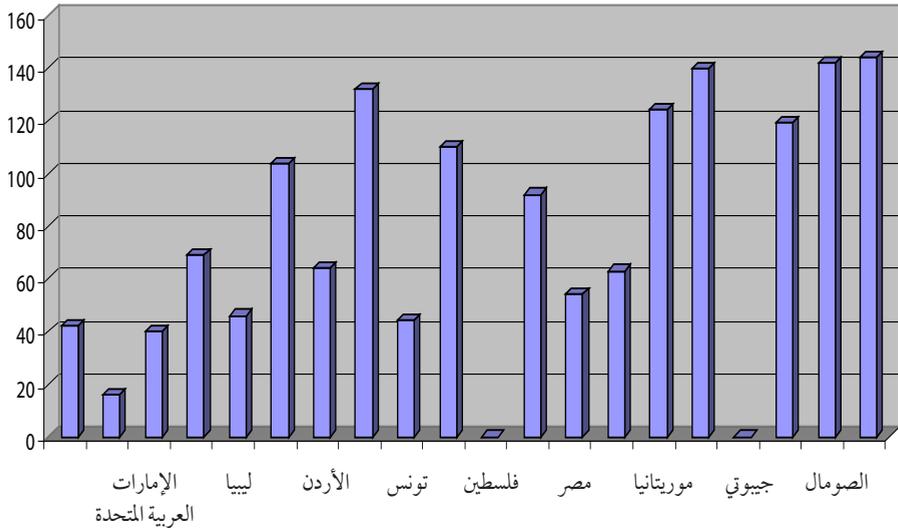


الشكل رقم (١٠) قيمة مقاييس الحرية في الوطن العربي

المصدر: Al - badayneh, 2009

٤.١ السلام

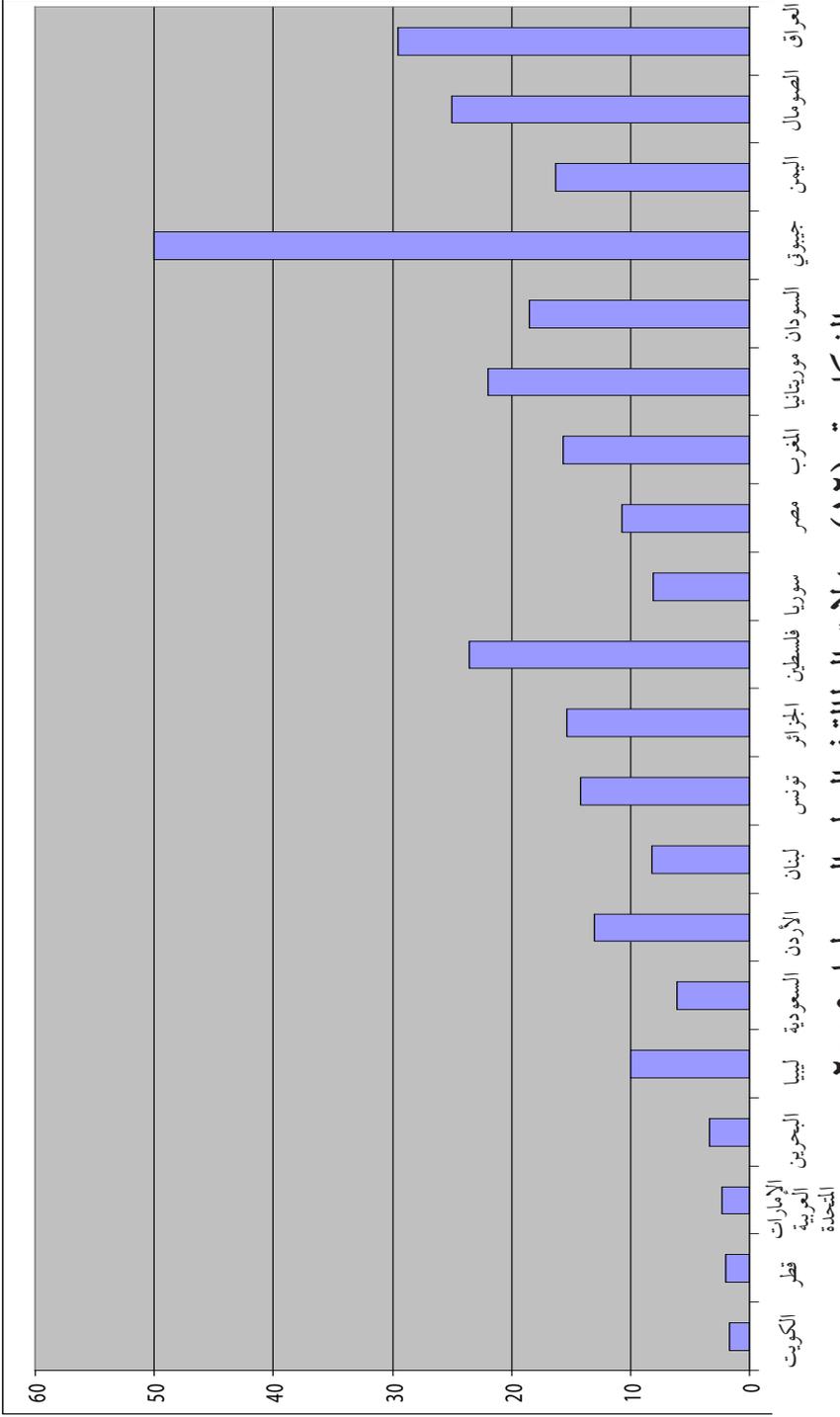
يظهر الشكل (١١) ترتيب الدول العربية وفق مقياس السلام الدولي، وهذا المقياس يتكون من عدد من الأبعاد المتعلقة بالسلام الداخلي للمجتمع والصراعات الخارجية، حيث كلما احتلت الدولة قيمة دنيا كان مؤشر السلام فيها أعلى، ويلاحظ أن قطر وعمان والكويت قد احتلت المراتب العليا في السلام في حين احتل العراق والصومال واليمن المراتب الدنيا من حيث غياب السلام.



الشكل رقم (١١) ترتيب قيمة مقاييس السلام في الوطن العربي لعام ٢٠٠٩م

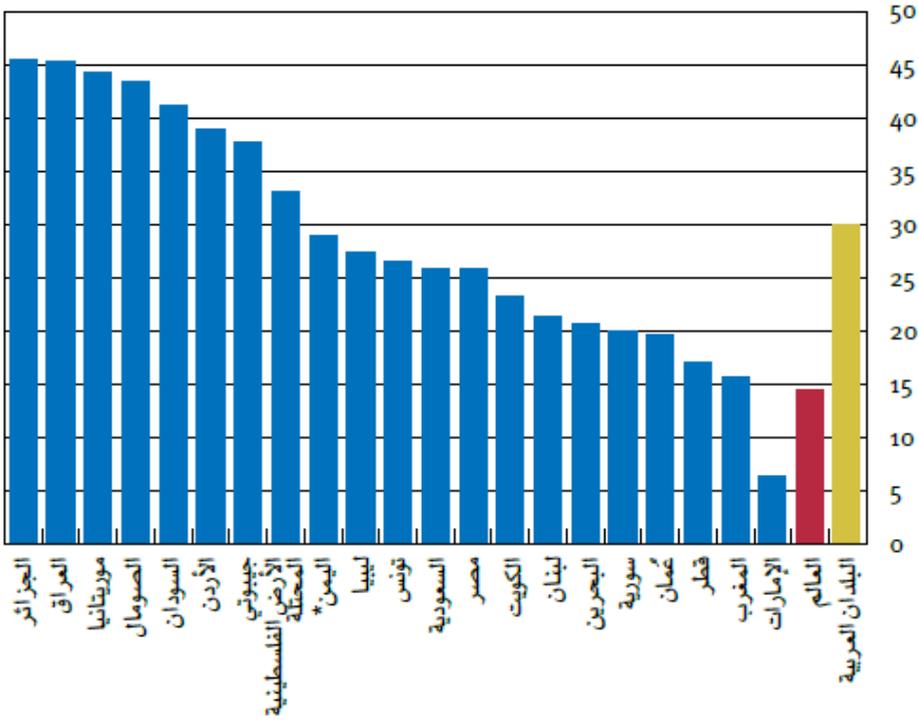
١. ٥ البطالة

يظهر الشكل رقم (١٢) معدلات البطالة في الوطن العربي، حيث كان معدلها (٤، ١٤) عام (٢٠٠٥م)، بالمقارنة مع المستوى العالمي، والبالغ (٣، ٦). وتعد البطالة من أخطر مهددات الأمن العربي ليس داخل الدولة الواحدة، وإنما بين الدول المتجاورة وغير المتجاورة (الهجرات غير الشرعية، وقوارب الموت). فهي مرتبطة بعناصر الأمن الانساني (مثل الفقر، الصحة، التعليم... الخ). وهي بيئة خصبة للإرهابيين، خاصة في مجال التجنيد، خاصة إذا اقترنت بالشعور بعدم الإنصاف، وبالاقصاء، والاستبعاد الاجتماعي. فهي مهدد داخلي للمجتمع، ومهدد خارجي، فالدولة الفقيرة تهدد جيرانها، فالجار الفقير يشكل خنجراً في خاصرة الجار الغني.



الشكل رقم (١٢) معدلات البطالة في الوطن العربي لعام ٢٠٠٥م

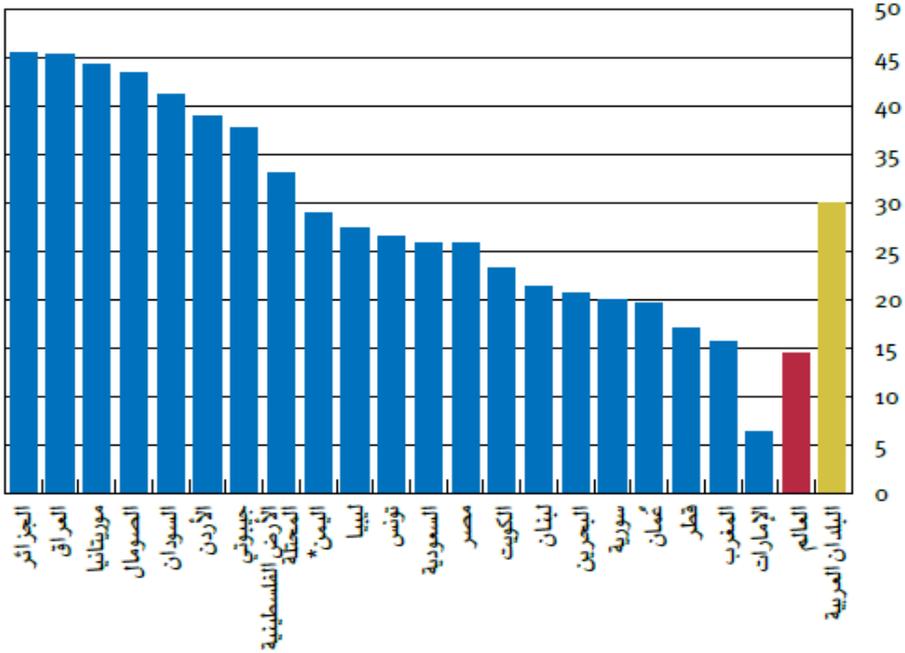
المصدر: منظمة العمل العربية، ٢٠٠٩م



الشكل (١٣) معدلات البطالة بين الشباب العرب ٢٠٠٥-٢٠٠٦م

المصدر: تقرير التنمية البشرية العربية لعام ٢٠٠٩م، ص ١٠٩

أما البطالة بين الشباب فهي الاسوأ، حيث بلغت حدها الأقصى في الجزائر (٤٦٪) والأدنى في الإمارات العربية المتحدة (٣، ٦٪). وإن معدل البطالة بين الشباب يقارب (٢٥٪) من القوى العاملة من الذكور، أما الإناث فيصل إلى (٣، ٣١٪) من القوى العاملة من الإناث. (انظر الشكل ١٣ و ١٤). أما نسبة الشباب العرب من إجمالي العاطلين عن العمل فقد بلغت (٣٠٪) مقارنة بنحو (١٥٪) على مستوى العالم. وتجاوزت (٣٥٪) في كل من الجزائر، والعراق، وموريتانيا، والصومال، والسودان، والأردن، وجيبوتي.



الشكل رقم (١٤) نسبة الشباب العرب من إجمالي عاطلين عن العمل
٢٠٠٥-٢٠٠٦م

المصدر: تقرير التنمية البشرية العربية لعام ٢٠٠٩ ص ١٠٩

٦.١ الخلاصة

يمكن تلخيص الصورة العامة للوطن العربي بأنه مجتمع فتيّ، وحضريّ، وفيه نمو سكاني ومعدل خصوبة أعلى من المتوسط العالمي. وهذا يعني من جهة أنه مجتمع مستهدف من الإرهاب لكونه مجتمعاً شاباً، حيث إنّ الشباب يمثل عنصراً سهلاً التجنيد خاصة إذا ما اقترن ذلك بعد الإنصاف الاجتماعي وبالتهميش والإقصاء والاغتراب التي تمثل عوامل دافعة نحو التجنيد في المنظمات الإرهابية. ومع تحسن بعض الشروط الصحية كمتوسط العمر المتوقع عند الولادة إلا أنه ما زال يعاني مشكلات اجتماعية تقليدية

صحية، واقتصادية، كالعنف، والفقر، والبطالة، والمخدرات، وضعف الأمن البشري، هذا بالإضافة إلى نقص الحرية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، وانتشار الفساد وغياب الشفافية والحكم الرشيد.

كما أنّ معدلات المعرفة مازالت دون المستوى العالمي، ولا يشكل الاقتصاد العربي إلا جزءاً يسيراً من الاقتصاد العالمي على عكس الفكرة الشائعة بعكس ذلك. إلا أنّ الإنفاق في مجال التسلح كبير جداً فهو ينفق عشرة أضعاف ما تنفقه إيران، وأربعة أضعاف ما تنفقه إسرائيل. ويعكس الإنفاق الهدر الاقتصادي الذي كان ينبغي أن يوجه لبرامج التنمية البشرية خاصة أنّ الصراعات الدولية في المنطقة لم تحل بالحروب، وأنّ الصراع في المنطقة قد تحوّل من صراع إسلامي إلى صراع عربي، وتحول الصراع الإسرائيلي إلى صراع داخلي فلسطيني (حمساوي - فتحاوي) (حماس وفتح). إلا أنّ كثيراً من هذه الصفقات يذهب للعمولات والفساد والقمع المحلي.

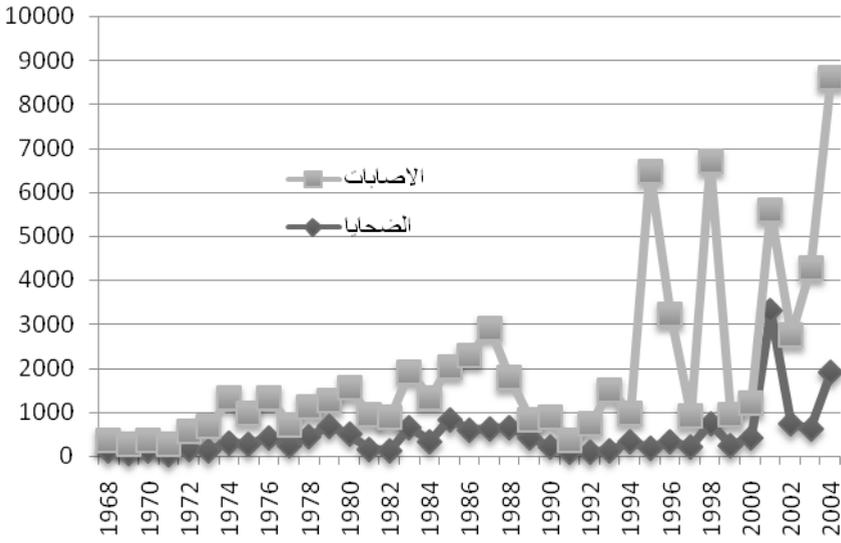
إنّ البنى الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية في الوطن العربي بنى معززة للعنف والإرهاب، فالظروف الاقتصادية الصعبة، والفقر، والبطالة، والظلم الاجتماعي، وكبت الحريات، وانتشار ثقافة الفساد وغيرها تؤسّس لبيئات حاضنة للإرهاب وداعمة له.

إنّ العلاقة بين التنمية البشرية والإرهاب علاقة عكسية، ففي الوقت الذي تبلغ التنمية البشرية مستويات متقدمة وفي كافة الجوانب للحياة البشرية، المادية (التحرر من العوز) منها وغير المادية (التحرر من الخوف)، تزداد الاستثمارات الإنسانية في المجتمع (الأسرة، والعمل، والثروة، والأصدقاء... الخ) وهذه تعمل محصن ضد الإرهاب كمهدد لهذه الاستثمارات. إلا أنّ التنمية البشرية في الوطن العربي متعثرة وحتى في الدول التي سجلت تنمية

بشرية مرتفعة هي في واقع الأمر مرتفعة في الشق المادي (الدول النفطية في الخليج العربي)، إلا أن جوانب الحريات وحقوق الإنسان وتداول السلطة والمشاركة السياسية والحاكمة والشفافية مازالت بعيدة المنال.

١. ٧ إشكالية الدراسة

لم تتوصل الدراسات خلاصة واضحة للعلاقة بين التنمية والجريمة على وجه العموم والإرهاب على وجه الخصوص. ويعود ذلك لأسباب منهجية وتفسيرات نظرية مختلفة. ففي المجال المنهجي يعاني التحديد الإجرائي لمصطلح الإرهاب من عموميات وضبابية في التعريف، خاصة مع اختلاط مفهوم الإرهاب بمفاهيم أخرى كالدفاع عن الوطن، والتحرر، وغير ذلك. كما أنّ هناك مستويات للإرهاب (محلياً ودولياً)، و(مادياً وتخيلاً). وركزت بعض الدراسات على أنواع محددة من الإرهاب، في حين ركزت دراسات أخرى على إجمالي الحوادث الإرهابية. وفي مجال البيانات اعتمدت دراسات على البيانات الحكومية، واعتمدت دراسات أخرى بيانات مسحية بالإضافة إلى التباين في أساليب التحليل الإحصائي، فمن الباحثين من استخدم أساليب التحليل الوصفي، في حين استخدم آخرون أساليب الإحصاء التحليلي والمتقدم. أما في مجال التفسير فقد اختلفت المنطلقات النظرية، حيث انطلق البعض من منظور كوني كلي (Macro) فكانت وحدة التحليل الدولة، وركز علماء الجريمة على المستوى الجزئي (Micro) فكانت وحدة التحليل الفرد. ولقد بلغ عدد الحوادث الإرهابية وفق إحصائيات وزارة الخارجية الأمريكية للمدة (١٩٦٨ - ٢٠٠٤م) (١٥٥١٣) حادثاً نجم عنها (١٧٢٥٦) وفاة و(٥٣٣٩٥) إصابة، والشكل التالي يبين ذلك



الشكل رقم (١٥) عدد الضحايا والإصابات للإرهاب للفترة ١٩٦٩ - ٢٠٠٤ م

مصدر البيانات U.S. DOS

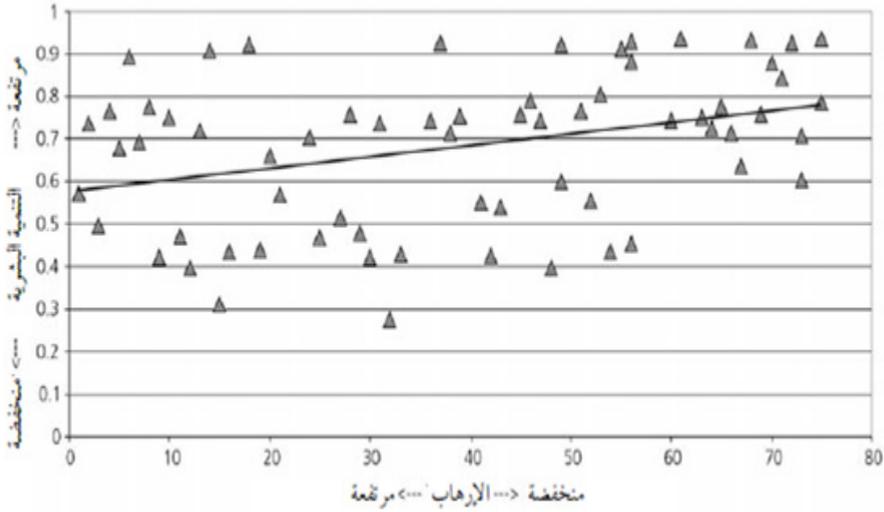
وتحاول الدراسة الحالية كشف العلاقة بين التنمية البشرية والإرهاب، ويمكن تحديد ثلاثة منطلقات نظرية لفحص هذه العلاقة وهي:

أولاً. أن التنمية البشرية تحصن ضد الإرهاب من خلال تمكين الناس وتوسيع خياراتهم، مما يجعلهم حريصين على صيانة استثماراتهم الاجتماعية.

ثانياً. أن التنمية قد تؤدي إلى اختلال في البنى الاجتماعية والثقافية خاصة التنمية البشرية غير المتوازنة مما ينجم عنه تهميش فئات من السكان وعزلهم مما يجعلهم يلوذون بالإرهاب في سبيل تحقيق أهدافهم خاصة السياسية منها. أخيراً: فإنّ الفشل في التنمية أو التنمية المتخلفة، والمستعصية، قد تمثل جذراً قوياً لإنتاج الإرهاب من خلال ضغط البنى الاجتماعية كالفقر، والبطالة، والأمية، والفساد، وانتشار ثقافة العنف. ويمكن تحليل العلاقة بين التنمية البشرية والإرهاب في ضوء

المنطلقات النظرية الثلاثة ويمكن تلخيص هذه العلاقة على النحو الآتي:

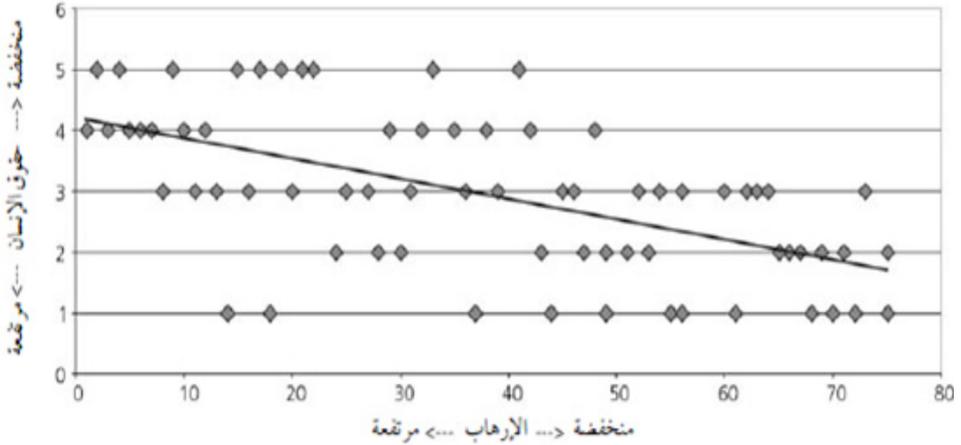
١- التنمية البشرية محصن ضد الإرهاب (التنمية الشاملة = الأمن البشري). العلاقة بين التنمية والإرهاب علاقة سلبية، ويعتمد هذا التفسير على المساهمة الإيجابية للتنمية في التمكين والتحصين الاجتماعي ضد الإرهاب. وينظر للتنمية البشرية كمحصن ضد الإرهاب، حيث يصبح وعي الناس بأخطار الإرهاب أكثر وتصبح الأسباب الدافعة للإرهاب ضعيفة، ويسعى المواطن للمحافظة على استثماراته الاقتصادية والاجتماعية، والشكل التالي يبين ذلك.



الشكل رقم (١٦) العلاقة بين حوادث الإرهاب والتنمية البشرية

المصدر: شميد، ٢٠٠٤م، ص ٦٥

تتوسع الخيارات من خلال توسيع الخيارات لدى الناس، وزيادة وعيهم بحقوقهم وبحقوق الآخرين واستثمار طاقاتهم وقدراتهم من خلال التعليم والتدريب، فكلما زاد الوعي بحقوق الإنسان وصيانتها واحترامها، قلت احتمالية المشاركة في الأعمال الإرهابية.



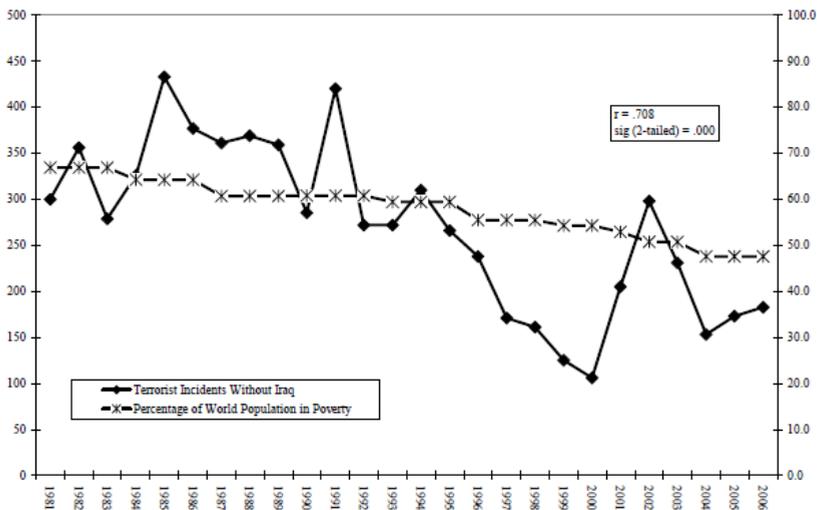
الشكل رقم (١٧) العلاقة بين حوادث الإرهاب وحقوق الانسان

المصدر: شميد، ٢٠٠٤، ص ٦٦

وخلق فرص العمل وتطور نظام العدالة الجنائي الرسمي والدور الذي تلعبه التنمية في معالجة دوافع الإرهاب كالفقر والبطالة، مما يفوت الفرصة في ارتكاب الجريمة. كما أنّ التوزيع العادل للثروة في المجتمع يمكن أن يخفض الصراع الاجتماعي، ومن ثم يخفض الجريمة. وبينت الدراسات أن الاستقرار الاقتصادي يؤدي إلى خفض معدلات الجريمة على عكس التذبذب الاقتصادي (Carcach, 2000). كما لوحظ انخفاض في نسبة جرائم التعدي المقرونة بالقوة مثل السطو المسلح (٢٪) في الدول المتقدمة

والتحوّلة (Countries in transition) والصناعية (٣٪)، كما تبين وجود علاقة سلبية بين دليل التنمية وكل من جرائم السرقة ر(٥٦, ٠) والسرقة باستخدام القوة ر(٤٢, ٠) والتعدي ر(١١٣, ٠)، (= Crime and Development, nd) فالعلاقة السلبية بين التنمية والإرهاب في المجالات التي تكون التنمية فيها متوازنة بين الفئات الاجتماعية والنظام الاجتماعي والثقافي (قوة الأعراف الاجتماعية) التي تشكل إطاراً مرجعياً للفرد مما يحول دون انحرافه وإجرامه، وذلك يعود إلى أنّ التنمية تشكل تحصيماً اجتماعياً ناجماً عن مساهمتها في تمكين الفرد من استثمار إمكاناته.

٢- العلاقة بين التنمية والإرهاب علاقة تداخل وعدم استقرار في البنى الاجتماعية. تلتقي بعض نظريات التنمية (مثل التحضر والاعتمادية والنظام العالمي) ونظريات الجريمة مثل: (نظرية التفكك الاجتماعي والأنومي والصراع الثقافي) في فكرة النظام (order) ومن ثم يمكن النظر للتنمية والإرهاب على أنهما يقعان تحت مظلة النظام الاجتماعي (centered rhetoric - Order). ويستند هذا التفسير ليس إلى عمليات التفكك الاجتماعي التي قد تحدثها التنمية في النظام الاجتماعي فقط، وإنما إلى الفرص المسدودة (blocked opportunitie) وتكوين الجماعات الهامشية (marginalization) وعلاقتها مع التنمية والجريمة والإرهاب، وبالطريقة التي تتحول فيها البنى الاجتماعية والخاصة بالظلم وعدم المساواة والاستغلال إلى عملية تجريم. وهذا ما يتفق مع تحليل نيومان (Newman, 1990) للفقر كعملية تفصل فيها الطبقة الدنيا عن بقية المجتمع، وأثر الفساد في التنمية والجريمة (Qizilbash, 2001) وأن تأثير



الشكل رقم (١٨) العلاقة بين حوادث الإرهاب والفقير

المصدر: شميد، ٢٠٠٤م، ص ٦٦

http://www.terrorismanalysts.com/pt/index.php?option=com_rockzine&view=article&id=15

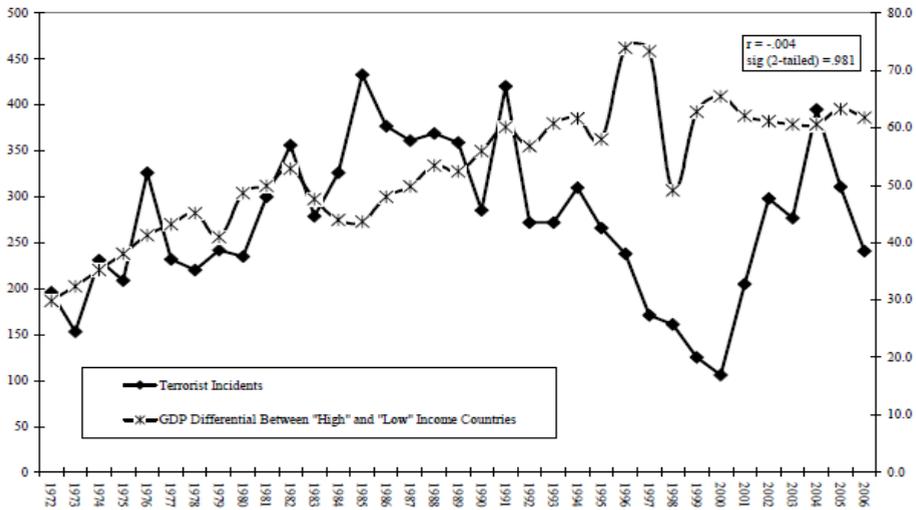
الجريمة على الشرائح الفقيرة، يجعل ضحايا الجريمة يزيد انغماسهم في الجريمة. وتلتقي هذه النتيجة مع مقولة دوركايم وتونس (Toenis & Durkheim) بأن عملية التنمية والتحديث تشمل عملية نفاخ اجتماعي على مستوى المجتمع المحلي (Rahav & Jaamdar, 1982)، وأن التغييرات الاجتماعية والاقتصادية كنتيجة لزيادة معدلات التنمية تؤثر في أنماط الجريمة (Schichor, 1990; Jones, 1985; Shelley, 1981). فالتنمية غير المتوازنة مع توافر المنتجات والممتلكات المادية وتوفر فرص للانغماس في الجريمة وخاصة التعدي على الممتلكات كالسرقة. ويدعم ذلك نتائج دراسة شيلي (Shelley, 1981) التي تنهض بزيادة معدلات

جرائم السرقة في الدول المتقدمة وانخفاض معدلات جرائم القتل فيها. في حين يرى باكسي (Baxi, 1990) وهوشن (Houchon, 1990) الذي يرى أنّ التركيز يجب أن يكون على عمليات التغيير الاجتماعي، وممارسات الدولة الرسمية والنظام العدلي الجنائي وتحكمها باتجاهات النمو.

إنّ النمو الاجتماعي والاقتصادي له تأثير كبير على حجم وأنماط السلوك الإجرامي (Shelley, 1981)، وهذا مبني على نظرية الأنومي (Anomie Theory) التي تفترض أنّ الفوضى في التأقلم الاجتماعي تحدث عندما يكون هناك تغيير اجتماعي سريع، ناتج عن النمو ونتيجة لذلك فإنّ حالة من التشويش (Confusion) تسود المجتمع، حيث تفشل آليات الضبط الاجتماعي في تنظيم الحياة الاجتماعية، وتفتقر القواعد السلوكية وتوقعات الدور إلى التناغم (Durkheim, 1974; Merton, 1957) إنّ ارتفاع الجرائم المالية في الدول تمر بعمليات تنمية تعكس عدم الأمن أي الخوف المرتبط بالنمو، حيث إنّ التغيير السريع لا يمكن من التأقلم، حيث يرافق ذلك إعادة توزيع السكان، وانهيار وسائل الضبط التقليدية، والحراك الاجتماعية، وتحسن وسائل الاتصال (Sesay, 1977)

كما أنّ الضغوط العامة والناجمة عن فشل التنمية البشرية، تزيد في أنواع الضغط، وشدتها، التي يتعرض لها الفرد في المجتمع، حيث تشمل ضغوط الفقر، والسكن، والصحة، والتعليم، والمواصلات، والفقر والبطالة، والجريمة..... الخ من الضغوط الفردية المباشرة، والضغوط المجتمعية العامة، كلها تدفع الفرد

إلى اختيار آليات تأقلم غير مقبولة اجتماعياً، من مثل البحث عن الثراء من خلال الاتجار بالجنس، أو المخدرات، أو ردة فعل سلبية من خلال التجنيد في المنظمات الإرهابية التي تتلقف مثل هذه الحالات، وخاصة من الشباب. خاصة إذا شعر الفرد أن هذه الضغوط غير عادلة، ومقترنة بمستوى ضبط ذاتي منخفض، وتشكل حافزاً للتأقلم السلبي. وغالبا ما تقترن هذه الضغوط بالشعور بالعدوان، والإحباط، والخوف، والغضب. من ثم ومن المتوقع أن الجماعات الإرهابية تنزع إلى التأسيس في قطاع الشباب وفي المناطق والمجتمعات المحرومة والهامشية.



الشكل رقم (١٩) العلاقة بين الإرهاب ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي

http://www.terrorismanalysts.com/pt/index.php?option=com_rockzine&view=article&id=15

٣- العلاقة بين التنمية والإرهاب علاقة إيجابية: اقترنت التنمية بمعدلات الجريمة العالية، خاصة جرائم التعدي على الممتلكات، وانبثقت غالبية تفسيرات ارتفاع جرائم التعدي على الممتلكات في الدول الصناعية من نظرية دوركايم في التكامل الاجتماعي (Social Integration) حيث يبرز التركيز على درجة تكامل المنحرفين في الشبكة الاجتماعية التي تدفعهم أو تمنعهم من الانحراف، وترى هذه المدرسة أنّ عمليات التنمية ذات تأثير غير تكاملي على البناء الاجتماعي التقليدي، وخاصة إضعاف الرابطة الاجتماعية، ومن ثم تؤدي إلى زيادة الجريمة. إنّ عمليات التنمية ترتبط بالتطور الاقتصادي والاجتماعي، وزيادة التحضر، وعدم التجانس الثقافي، والاغتراب وزيادة الضغوط الاجتماعية كل ذلك يؤدي إلى حراك اجتماعي يؤثر بدوره في فرصة ارتكاب الجريمة (Shelley, 1981) ولقد استخدم كيلنارد وعبوت (Clinard & Abbott, 1973) الجريمة كفهرس لقياس النمو .

ويرى ميرتون أنّ الأبنية الاجتماعية تمارس ضغوطاً على الأشخاص تدفعهم لارتكاب الجريمة والسلوكيات المنحرفة، ويعد الفقر من الأبنية الاجتماعية التي تدفع للسرقه، ويظهر الانحراف وفق رؤية ميرتون عندما لا يكون هناك توازن اجتماعي بين الأهداف المقبولة اجتماعياً والطرق المقبولة اجتماعياً، في تحقيق هذه الأهداف، ويرى ميرتون «الأنومي» كحالة اجتماعية من التناقض والصراع بين الأهداف التي يحددها المجتمع والطرائق التي يقررها المجتمع في تحقيق هذه الأهداف، و«الأنومي» حالة تفكك البناء الثقافي للمجتمع وتظهر حالة الانحراف بسبب ضعف المعايير الاجتماعية، أو غيابها، أو عدم وضوحها وبها يضبط السلوك الاجتماعي (Merton،

وكذلك فإنّ الضبط الرسمي يزداد مع زيادة مستويات التنمية، وهذا يؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة، والإرهاب (Adeyemi & Masamba, 1990).

١. ٨ أهمية الدراسة

هناك اهتمام بالعلاقة بين التنمية البشرية والجريمة والإرهاب، ويقترن تطور المجتمع بتطور الجريمة عامة، ومنها الإرهاب، وفي نمو كلفتها البشرية والمادية والاجتماعية، وهي من هذا المنظور معوق للتنمية، ومن ثم لا بد من رصد حجمها والتعرف على أنماطها، وذلك لمساعدة أجهزة العدالة الاجتماعية في المجتمع على رسم السياسات الأمنية والإعلامية والتربوية التي تساعد على كبح جماحها، وخفض كلفتها البشرية والمادية بما يكفل نجاح عمليات التنمية البشرية. ويرى فريق آخر أنّ الإرهاب نتيجة سلبية للتنمية مفسراً ذلك بالتغير الفوضوي (change Disorder) وبالتنمية غير المتوازنة (development Unbalanced) وخاصة للشرائح الهامشية، ومن ثم لا بد من تصويب مسيرة التنمية واتجاهاتها لتصب في معالجة المشكلات الاجتماعية المسببة للانحراف والجريمة والإرهاب مثل الأمية والبطالة والفقر..... إلخ. وهناك من يرى أنّ بعض المشكلات كالفقر تهدد النظام العالمي (Thomas, 2001) ولا يتوقف أثر الإرهاب عند هذا الحد بل إنّه يعوق التنمية من خلال طرد رؤوس الأموال المحلية والأجنبية بسبب غياب الاستقرار الاجتماعي.

إنّ رصد حجم الإرهاب ومعدلاته تمكّن من توجيه خطط التنمية وفق أسس علمية واضحة. توفر الكثير من الإمكانيات البشرية والمالية التي يمكن

أنّ تصب في دعم التنمية الشاملة ومحاربة الكثير من المشكلات الاجتماعية كال فقر والبطالة والامية. ومن المؤمل من هذه الدراسة أن تسهم في رسم السياسات الامنية والتنموية، لأنّ دراسة التنمية والجريمة والإرهاب في المجتمع العربي من الموضوعات التي تكاد تخلو منها الأدبيات العلمية المتخصصة.

إنّ تخطيط سياسات وبرامج التنمية البشرية بشكل فعال وسليم لا يعمل كمحصن ضد الإرهاب فحسب، بل يوفر كلفة مالية كبيرة غالبا ما تنفق في مجال مكافحة الجريمة والإرهاب، ويمكن أن يوظف مثل هذا الإنفاق في توسيع خيارات الناس وتعظيمها ورصدها في دعم جهود التنمية البشرية في محاربة الجهل والمرض والفقر.

الفصل الثاني الإطار النظري

٢ . الإطار النظري

٢ . ١ نظرية الضغوط العامة (General Strain Theory)

ظهرت نظرية الضغوط العامة (General Strain Theory) في منتصف الثمانينيات، وترجع جذور هذه النظرية إلى إسهامات دوركايم (Durkheim، 1933، 1951) وميرتون (Merton، 1997)، إذ اقترنت نظرية الضغوط التقليدية بنظرية ميرتون (Merton، 1938) في الأنومي (Anomie Theory)، ونظرية كون (Cohen، 1955) في نظرية إحباط المنزلة (Status Frustration Theory) ونظرية كليوارد واهولن (Cloward & Ohlin، 1960) ونظرية الفرصة الفارقة (Differential Opportunity Theory).

تعد نظرية الضغوط من أهم النظريات التي أسهمت في علم الجريمة (Bernard، 1987)، وتنطلق جذور هذه النظرية من نظرية دوركايم في الأنومي (١٨٩٧ - ١٩٥١م)، حيث يرى دوركايم أن الثقافة تمثل الضمير الجمعي (Collective conscious) الذي يوافق على الأعراف، والقيم، والمعتقدات التي يلتف المجتمع حولها. (Cullen، 1988؛ Durkheim، 1897، 1951؛ Merton، 1968)، أما ميرتون فقد بنى نظريته في الضغوط على نظرية دوركايم في الأنومي، وبين ميرتون أن التوقعات الثقافية والاجتماعية مسؤولة عن المعدلات العالية في الجريمة عند الأفراد من الطبقات الدنيا، ويرى ميرتون أن ضغوطات البناء الاجتماعي تسبب الأنومي، أما كلورد واهولن (Cloward & Ohlin، 1960)، فقد طوروا نظرية ميرتون، وقدموا نظرية الفرص (Opportunities) بطرح سؤال لماذا، يرتكب أفراد معينون أنماطاً معينة من الجريمة؟ ونظراً لصعوبة قياس متغيرات الثقافة

والتغيرات الكلية (Macro) فقد قدم اجنيو (Agnew) نظرية الضغوط العامة على المستوى الجزئي (micro).

والفكرة الرئيسة لهذه النظريات تذهب إلى الفصل (عدم الوصل) بين الأهداف الثقافية القيميّة، والمداخل غير المتساوية إلى الوسائل الشرعية لتحقيق هذه الأهداف، وأن انسداد الطريق لتحقيق الهدف (اقتصادي) يؤدي إلى ضغوط (Strains) أو الرغبة في تحقيق هذه الأهداف بأية وسيلة متاحة (Akers, 2000)، ومنها الوسائل غير المشروعة.

٢. ٢ نظرية الأنومي لدوركايم

لقد مثلت الأنومي (Anomie) عند دوركايم عدم الاتساق بين الظروف الاجتماعية والفرص المتاحة للأفراد في النمو، والإنجاز، والإنتاج داخل المجتمع (Shemaer, 2005). وأورد دوركايم هذا المصطلح أول مرة في كتابه تقسيم العمل في المجتمع (The Division of Labour in Society)، وذلك لتفسير مقولة لماذا يجد الأفراد أنفسهم في حالة أنومي في المجتمعات المتقدمة صناعياً (Durkheim, 1933) حيث وجد أن المجتمعات تتطور، وتتغير من الحالة البسيطة وغير المعقدة وغير المتخصصة إلى حالة معقدة ومركبة ومختصة، وأن النظام الاجتماعي يصبح ممكناً في هذه المجتمعات بفعل ما أسماه دوركايم التضامن الميكانيكي (Mechanical Solidarity)، حيث يقوم ذلك على قوى التشابه، والتماثل، مما يؤدي إلى تماسك المجتمع، ويتحقق النظام الاجتماعي بفعل الضمير الجمعي (Shoemaker, 2005) (Collective Conscience).

كما أن التغيرات السريعة والمفاجئة وغير المتوقعة تصيب التحول الاقتصادي، مما يؤدي إلى حالة من التشويش (Confusion) في الأعراف

الاجتماعية، وتكوّن اللامعيارية (الأنومي)، والمجتمع يتغير من خلال زيادة حجم السكان، أو الكثافة السكانية، أو حدوث تطورات تقنية أو اقتصادية متقدمة، ويتغير بناء العلاقات الاجتماعية من خلال نظام الاعتماد والتبادل الوظيفي، حيث تصبح الأدوار والمواقع في المجتمع مقسمة ومتخصصة، ويصبح النظام الاجتماعي ممكناً من خلال التضامن العضوي (Organic Solidarity)، ويرى دوركايم أن طموحات الأفراد، وأهدافهم في الحياة تتأثر، وتتلون من خلال الآراء المعممة. (Generalized Opinions) وردود فعل الآخرين، وعندها يصل الأفراد إلى أسوأ حالة، وهي الانتحار.

ولقد تأثر دوركايم في صياغة نظريته بما كان سائداً حينها في المجتمع الغربي في أواخر القرن التاسع عشر، حيث تعرضت هذه المجتمعات إلى تغيرات غير مسبوقة، وهذه التغيرات كانت بفعل الثورة الصناعية التي غيرت طريقة حياة الناس، وقبل ذلك كان الناس يعيشون في مجتمعات صغيرة متجانسة، تعتمد على الزراعة في حياتها، وقد غير التقدم في العلم والثقافة النظم الاقتصادية من الزراعة إلى الصناعة، وقادت هذه التغيرات في الاقتصاد إلى تغيرات في بناء المدن التي بُنيت حول الصانع، كما انتقل الناس من حياة الريف إلى حياة المدنية التي حملت معها أشكالاً متنوعة من التغيرات السريعة التي شملت مفاصل الحياة كلها.

ولقد لاحظ دوركايم (Durkheim, 1897-1951) أن التغيرات السريعة في المجتمع تؤثر على معدلات الوفيات (الانتحار)، وطور دوركايم تصنيفاً للانتحار يعتمد على دافعية الفرد للانتحار، حيث يميز بين أربعة أنماط من الانتحار هي : الأناني (egoistic) ، والإيثاري (Altruistic) والاونومي (anomie) والجبري (Fatalistic) وبالنسبة لدوركايم فقد لاحظ أن هناك

روابط (bonds) بين الفرد والمجتمع، وأن التغيرات السريعة تقود إلى تفسخ اجتماعي، وهذا ما أسماه دوركايم الأنومي، وأن نتيجة الأنومي هي زيادة معدلات الانتحار كوسائل تأقلم (coping) والأنومي هي نتيجة التفسخ في الثقافة، وأن المشاعر الإنسانية ينظمها المجتمع، وأن الثقافة الاجتماعية والمجتمع هما الدكاتوريان اللذان يسيطران على السلوك وأفعال الإنسان.

إن عدم قدرة الأفراد على السيطرة على رغباتهم، ودوافعهم غير مقيدة بمدد عدم الاستقرار الاجتماعي، وأن هذه الرغبات هي جزء من الحياة الطبيعية اليومية للإنسان، فعندما يحقق الفرد أهدافه فإن طموحاته تعزز، وقد تسبب طلب المزيد، وهذه حلقة لا تنتهي، ومن ثم فإن الحقائق الاجتماعية الثقافية، والثقافة في المجتمع ضرورية لتحقيق التوازن (equilibrium).

كما يرى دوركايم أن القوة الاجتماعية (social Power) الممارسة على الأفراد، أخلاقية، لأن أفراد المجتمع يقبلونها، فالأفراد يعتمدون على المجتمع في وجودهم، ومن ثم يظهرون التنظيم الاجتماعي، وأن القوى المنظمة، أو الثقافة تعرف على أنها ضمير جمعي، وهو الموافقة بين أفراد المجتمع على ما يُعدُّ سلوكاً مقبولاً أو سلوكاً نمطياً ثقافياً، وأن التبادل الثابت بين أفراد المجتمع، يؤدي إلى التلاحم الاجتماعي، ويساعد على نقل المعرفة بخصوص السلوك المقبول في المجتمع، وهذا يؤدي إلى الدعم التبادلي في المجتمع.

وما الأنومي إلا ضعف للمعايير أو عدم وضوحها وتظهر عندما يفشل الضمير الجمعي. وأن الأنومي أو اللامعيارية تؤدي إلى الانحراف والجريمة و(الإرهاب). وعندما تنهار التنظيمات (regulations) على الأفراد، فإن الأفراد يتحرّرون من هذه المعوقات (المقيدات) ويحاولون إرضاء رغباتهم الذاتية، كما أن التغير الاجتماعي السريع يدمر التنظيم الاجتماعي، ويخلق بيئة الأنومي.

لقد طور ميرتون نظريته في الضغوط بناءً على نظرية دوركايم في الأنومي، واستخدم ميرتون مصطلح الأنومي والضغوط (strains) بطريقة تبادلية، ويرى ميرتون أن الأنومي هي التفسخ في البناء الثقافي، ويحدث خصوصاً عندما يكون هناك انفصال حاد بين الأعراف الثقافية، والأهداف والقدرات البنائية الاجتماعية للأفراد في جماعة ما، ويتصرفون بما يتماشى معها (Merton, 1968:216) أما الضغوط فهي نتاج البناء الاجتماعي حيث يرى: «أن البناء الاجتماعي ... ينتج الضغط تجاه الأنومي والسلوك المنحرف» (Merton, 1968:211) وافترض ميرتون وجود عنصرين ثقافيين في المجتمع هما:

١ - الأهداف المحددة ثقافياً، وهي الأهداف التي تستحق العناء، وينظر إليها كذلك من غالبية الأفراد.

٢ - والوسائل المقبولة ثقافياً في تحقيق هذه الأهداف.

وتحدث الضغوط، لأن المجتمع منظم بطريقة تحول دون تحقيق بعض الأفراد للأهداف المحددة ثقافياً بالوسائل المقبولة ثقافياً، وبالنسبة لميرتون فإن الضغوط ما هي إلا ظروف بنيت اجتماعياً، وتنتج الأنومي، إنها الصراع بين الأهداف الثقافية وتوافر استخدام الوسائل المؤسسية، التي تنتج الضغط تجاه الأنومي وعندما يجبر الفرد الضغوط فإنه يعتمد إحدى وسائل التأقلم، ويرى ميرتون أن الجنوح الناتج عن سد الفرص يسهم في تحقيق الأهداف المشروعة.

ويرى ميرتون (Merton, 1997) أن ظروف البناء الاجتماعي، في أغلب المجتمعات تمارس الضغوط على الأفراد، وتدفعهم إلى الانغماس في سلوكيات عدم الامتثال، وأن الأفراد الذين يحتلون الطبقات الدنيا في

المجتمع يشعرون بحالة الأنومي، أو أن المنافذ مغلقة أمام تحقيقهم للثروة والنجاح اللذين يتمتع بهما أفراد الطبقة الوسطى والعليا.

إن العنف مرتفع في المجتمعات التي تضع فيها الثقافة توقعات عالية على الأفراد لتحقيق الأهداف في المجالات الاقتصادية، والحراك الصاعد بغض النظر عن أنه ليس لجميع الأفراد وصول مشروع إلى المصادر الشرعية لتحقيق هذه الأهداف (Merton, 1997:519)، ومن ثم فإن الأفراد يجربون الضغوط عندما تسد في وجوههم الفرص في تحقيق الأهداف المقبولة ثقافياً، وأن الوسائل المشروعة ليست هي الوسائل الوحيدة لتحقيق الأهداف فهناك وسائل غير مشروعة قد تكون متوفرة، وعندما يواجه الشخص ضغوط البناء الاجتماعي، وضغوط النجاح وتحقيق الأهداف، تظهر مرحلة الأنوميا، وعندما لا تتوافر الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف المقبولة اجتماعياً، قد يلجأ البعض إلى نمط تكيفي منحرف، ومن هنا فإن التوزيع غير العادل للوسائل المشروعة يشكل فرصاً قد تدفع البعض إلى طرق الانحراف، وحدد ميرتون أنماط التكيف كما في الجدول الآتي:

الجدول رقم (١) أنماط التكيف عند ميرتون

أنماط التكيف	الأهداف الثقافية	الوسائل المشروعة
الملتزمون	+	+
المخترعون	+	-
الطقوسيون	-	+
الانسحابيون	-	-
الثائرون	±	±

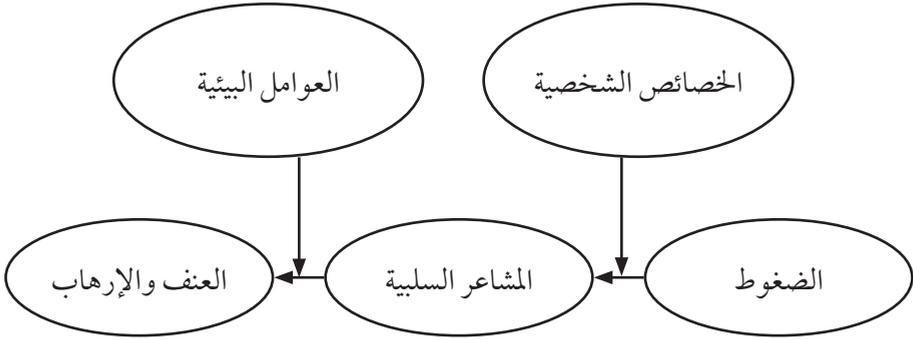
(+) تعني الموافقة، (-) تعني عدم الموافقة، ± تعني الرفض والإحلال.

ويرى ميرتون (Merton, 1968) أن الأنومي تحدث عندما يضع المجتمع، أو البناء الاجتماعي مثاليات عالية، أو قيماً على الأفراد، حيث إن بعض الأفراد لا يستطيعون العيش بمستوى هذه المثاليات، أي أن البناء الاجتماعي مسؤول عن حدوث الأنومي، كما أن المؤسسات الاجتماعية لا تمكن جميع الأفراد - بفرص متساوية - من تحقيق النجاح الاقتصادي، الأهداف الثقافية، أي أن الضغوط تنجم عن التنافر بين الأهداف والوسائل، ولقد قدم ميرتون خمسة أنماط من التكيف الفردي لتحقيق الأهداف الثقافية.

٢. ٣ نظرية الضغوط العامة General Strain Theory

تعود نظرية الضغوط العامة إلى نظرية دوركايم (Durkheim) وميرتون (Merton, 1968) في الجريمة والأنومي، أو نظرية الضغوط (Strain theory) خاصة الأنومي (Anomie) أما نظرية اجنيو (Agnew) المعروفة باسم نظرية الضغوط العامة. فتذهب إلى أن اهتمام دوركايم انصبّ على تفسير اتباع الأفراد للأعراف (الامتثال)، وركز على مجالات التغيير الاجتماعي والانتحار والانحراف عن القواعد والجريمة، وهي أجزاء طبيعية من المجتمع، وأن الجريمة حقيقة اجتماعية، لا يخلو منها مجتمع ما فطالما بقيت فإنها تساعد المجتمع على الاستدامة والتطور (النمو)، وما الجريمة إلا فعل نكران للتلاحم الاجتماعي.

وقدم أجنيو (Agnew) نظريته في الضغوط العامة، حيث تمت مراجعتها لعدة مرات (١٩٩٦-٢٠٠١-٢٠٠٢-٢٠٠٤م)، وتنطلق من فكرة رئيسة أن الجريمة ناتجة عن الشعور بالعدوان والإحباط الناجمين عن خبرة الضغوط. انظر المخطط رقم (١).



المخطط رقم (١) تصور عام لنظرية الضغوط العامة

عرف أجنيو (Agnew) الضغط (Strain) بأنه مجموعة من الحوادث، أو الظروف التي لا يرغبها الفرد (Agnew, 2006:4)، ولقد حدد أجنيو (Agnew, 2006) ثلاثة أنواع من الضغوط التي يتعرض لها الأفراد هي:

- الفشل في تحقيق أهداف ذات قيمة إيجابية.

- وجود مثير سلبي.

- إزاحة مثير ذي قيمة إيجابية.

١- الفشل في تحقيق أهداف ذات قيمة إيجابية: وينتج هذا النوع من الضغوط عن فشل الأفراد في تحقيق الأهداف ذات القيمة الإيجابية، حيث من الممكن أن يواجه الفرد معوقات، حيث تتحول هذه الأهداف ذات القيمة الإيجابية إلى ضغوطات، ويتكون هذا الضغط من ثلاثة عوامل هي:

أ- الانفصال بين الطموحات والتوقعات، حيث إن هناك أهدافاً وقيماً مقبولة من المجتمع ولكنها غير متاحة للجميع (Agnew, 1996).

ب - الانفصال بين التوقعات والإنجازات الفعلية، حيث تزداد الضغوط عندما لا تتلاقى التوقعات مع الإنجازات الفعلية، من الدخل الذي يحصل عليه الفرد مقارنة مع أقرانه.

ج - أما العامل الثالث فهو الانفصال بين النتائج العادلة، والمنطقية، والنتائج الفعلية، حيث يحدث هذا النوع من الضغوط، عندما لا تلتقي النتائج الفعلية مع ما يعتقد الفرد أنه عدل، وقد اقترح اجنيو أن الأثر الجمعي لهذه المصادر الثلاثة للضغوط أن يكون مقياساً للضغوط.

٢ - إزالة مثير ذي قيمة إيجابية، لقد عرّف اجنيو المثير ذا القيمة الإيجابية بأنه «تعزيز إيجابي قدم سابقاً للفرد» (Agnew, 199:58)، كفقدان عزيز، الانتقال لمجتمع جديد، الغربة، وهذه تولد ضغوطات جديدة. وعندما يكون الأفراد تحت هذه الضغوط فقد يلجأ إلى العنف لمنع إزالة المثير ذي القيمة الإيجابية، أو الانتقام من الأفراد المسؤولين عن هذه الإزالة للمثير الإيجابي (الظرف).

٣ - تقديم مثير سلبي، وينتج هذا النوع من الضغوط عن تقديم المثير السلبي كتقديم الخبرات المدرسية السلبية، سوء معاملة الطفل، ومشكلات الجيرة، وضحايا الجريمة، وتحدث الجريمة عندما يحاول الفرد الخلاص، أو محاولة تجنب المثير السلبي.

المشاعر السلبية. (Negative Emotion) لقد ضمّن اجنيو نظريته المشاعر السلبية، إذ يرى أن خبرة الضغوط تزيد احتمالية أن يخبر الأفراد حالة من المشاعر السلبية، (Agnew, 2006:35) التي تقود إلى العنف والجريمة مثل: الغضب، والإحباط، والاكتئاب، والحسد، والخوف، كما أنها تقود إلى

خلق ضغط على الأفراد للانخراط في فعل تصحيحي، وخفض القدرة على التأقلم بطريقة قانونية وخفض تقدير الكلفة في تقدير الجريمة.

ويرى أجنيو أن الجريمة والجنوح استجابات تكيفية (Coping) مع الضغوط والمشاعر السلبية (Agnew, 2006:194)، واقترح أجنيو للضغوط ما يأتي:

١- الضغوط الموضوعية (objective strains) وهي الحوادث أو الظروف غير المرغوب فيها من شريحة واسعة من الأفراد على جماعة معينة.

٢- الضغوط الذاتية (subjective) وهي الحوادث، أو الظروف غير المرغوب فيها من الفرد الذي خبرها بنفسه مباشرة.

٣- الضغوط بالإنابة (vicarious strains) وهي الضغوط، أو الظروف غير المرغوب فيها من الفرد التي يخبرها الفرد من أولئك المحيطين به.

٤- الضغوط المتوقعة (anticipated strains) وهي الضغوط الحالية المستمرة، أو المتوقعة (Agnew, 2006:10-12).

وإذا ما أدت هذه الضغوط إلى مشاعر سلبية فإنه من المتوقع أن تؤدي إلى السلوك الإجرامي، ويرى أجنيو أن الجريمة يمكن أن تتولد عن هذه الضغوط عندما تكون هذه الضغوط:

١- غير عادلة.

٢- مكثفة أو شديدة.

٣- ناتجة، أو مقترنة بمستوى ضبط ذات منخفض.

٤- حافزاً للتأقلم المنحرف (الإجرامي). (Agnew, 2001:326)

وعندما تؤدي مصادر الضغوط الثلاثة إلى ظهور المشاعر السلبية فإن خطورة السلوك الإجرامي سيزيد، ويُعد السلوك الإجرامي استجابة تأقلم للضغوط والمشاعر السلبية، أما استراتيجيات التكيف فهي:

١ - الإستراتيجية السلوكية (Behavioral Strategy) وهي محاولة خفض، أو إزالة، أو السعي للانتقام من مصدر الضغط، فالأفراد يمكن أن يسعوا لتحقيق أهداف ذات قيمة إيجابية بالنسبة لهم، أو حماية ظرف إيجابي عندهم، أو إثارة مثير ذي قيمة لهم، أو إلغاء مثير سلبي أو التخلص منه (Agnew, 1992:69).

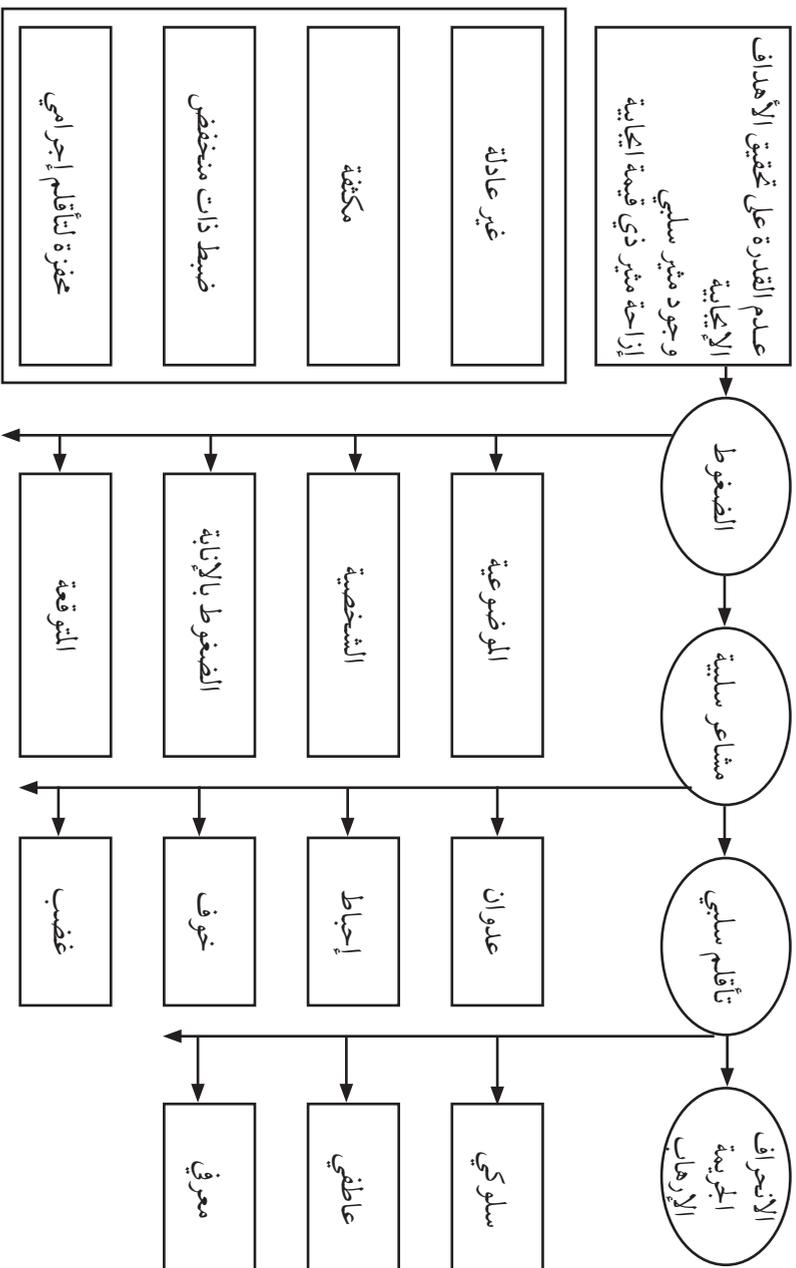
٢ - الإستراتيجية العاطفية (Emotional Strategy) يطبق الأفراد إستراتيجيات عاطفية للتخفيف من المشاعر السلبية، وتؤدي هذه الإستراتيجية إلى سلوك تعاطي المخدرات التي بدورها تؤدي إلى سلوكيات الإسترخاء (Agnew, 1972:70).

٣ - الإستراتيجية المعرفية (Cognitive Strategy) لقد قسم أجنيو (Agnew) هذه الإستراتيجية إلى ثلاث فئات، وهي التأقلم معرفياً من خلال:

أ- إنكار، أو بخس وجود المكروه، أو المحنة من مثل إدراك أن الهدف المقبول غير مهم وذلك لتقليل تأثيره السلبي.

ب- نكران وجود الضغوط من مثل المبالغة في المخرجات الإيجابية وبخس المخرجات السلبية، والمبالغة في الإنجازات.

ج- قبول المسؤولية بمحنة أو مكروه (Adversity) (Agnew, 1992:67-68).



المخطط رقم (٢) تصور تفصيلي لنظرية الضغوط العامة

وتلتقي بعض نظريات التنمية (مثل التحضر والاعتمادية والنظام العالمي) ونظريات الجريمة مثل (نظرية التفكك الاجتماعي والأنومي والصراع الثقافي) في فكرة النظام (order) ومن ثم يمكن النظر للتنمية والجريمة تحت مظلة النظام الاجتماعي (Order-centered rhetoric) فالعلاقة السلبية بين التنمية والجريمة في المجالات التي تكون التنمية فيها متوازنة بين الفئات الاجتماعية والنظام الاجتماعي والثقافي (قوة الأعراف الاجتماعية) التي تشكل إطاراً مرجعياً للفرد، مما يحول دون انحرافه وإجرامه، وذلك يعود إلى أن التنمية تشكل تحصيلاً اجتماعياً ناجماً عن مساهمتها في تمكين الفرد من استثمار إمكاناته.

مضامين نظرية الضغوط العامة والإرهاب

يرى إجنيو أن المرهقين أكثر احتمالية من الاقتران بالجناحين، وأن معدل عمر الإرهابيين هو (٢٥-٢٠) سنة (Russell & Miller, 1977;) وأن تجنيدهم في المنظمات الإرهابية يتم في أعمال صغيرة، وفي الغالب يلتحقون بالمنظمات الإرهابية في عمر الثانوية (Teymur, 2003) ويبدو أن الضغوطات التي يتعرض لها الأفراد في الأعمار الشابة تقود المراهقين إلى الاقتران بالمنظمات الإرهابية (المجرمون الآخرون)، وأنهم ينغمسون في نظام قيم المجموعة الإرهابية، أو بمعنى آخر الواقعية السياسية، وهذا الانغماس يؤدي إلى تسريع التكيف الإرهابي (Agnew, 2006) كما يرى إجنيو أن الجماعات الإجرامية تنزع إلى التأسيس في المجتمعات المحرومة، وحيث يجرب الأفراد في هذه المجتمعات العديد من الضغوط، كما ركزت دراسات الإرهاب على موضوعات مثل عدم الإنصاف والفقر، كمسببات للإرهاب، كما أن هذه

الضغوط تدفع للاقتران بالجماعات الإرهابية، كما ميز اجنيو بين ثلاثة عوامل تتعلق بالضغوط وهي:

١ - درجة أو حجم الضغط.

٢ - مدة تكرار والمدة المتوقعة من الضغط.

٣- ومركزية الضغوط. (Froggio & Agnew , 2007, P.81)

إن العلاقة بين الدولة والمنظمات الإرهابية هي علاقة صراع على السلطة، فالمنظمات الإرهابية ترعب الناس لانتفاء سياسات من النظام القانوني ويستخدم العنف والإرهاب لإضعاف النظام القانوني، لتحقيق أهداف سياسية للإرهابيين.

٢. ٤ نظرية الفرصة

هناك عدد من النظريات تعتمد في تفسيرها للسلوك المنحرف (والإرهابي) على مفهوم الفرصة، ومنها:

٢. ٤. ١ نظرية تباين الفرص لكلوارد وأوهلين (Cloward & Ohlin)

يرى كلوارد وأوهلين أن الضغوط تدفع إلى السلوك المنحرف نتيجة للفجوة بين الأهداف والوسائل، وأن الكثير من الممارسات الجانحة ما هي إلا وسائل تأقلم للضغوط البنائية، وأن التناقض واضح بين الطموحات والقنوات المشروعة (Cloward & Ohlin, 1960:105-106)، وأن جنوح الأحداث شائع في الطبقات الدنيا بسبب انسداد الفرص، وأن الفرص قيم متعلمة ومهارات وأن طبيعة الثقافة، والقيم، والمعرفة هي مفردات الثقافة، وهكذا تؤثر الثقافة في سلوك الجنوح الناجم عن الضغوط.

ويرى كلوراد واهولن أنه عندما تسد الفرص المشروعة، وتتوافر الفرص غير المشروعة، تقع الجريمة، مثل سوء استخدام المخدرات، وإذا سدت الفرص المشروعة وغير المشروعة، تقع جرائم العنف كأمل في فتح منافذ لتحقيق الأهداف المرغوبة ثقافياً (Cloward & Ohlin, 1959) وتعد نظريتهما في الفرص الفارقة (differential opportunity) هامة، لأنها أضافت وجود الفرص غير المشروعة.

وترى هذه النظرية أن نمط الثقافة الفرعية المنحرفة يعتمد على درجة الاندماج الموجودة في المجتمع، فعندما تغلق الفرص والوسائل المشروعة، يلجأ بعضهم إلى الفرص غير المشروعة، أما إذا أغلقت الفرص المشروعة، وغير المشروعة فإن ثلاثة نماذج للانحراف تظهر، كما يوضح الجدول الآتي:

الجدول رقم (٢) تباين الفرص عند كلوراد وأوهلين

أنماط التكيف	الأهداف العادية	الوسائل المشروعة	الوسائل غير المشروعة
الجنائي	+	-	+
الانسحابي	-	-	-
الصراعي	±	±	±

(Cloward & Ohlin, 1960)

النظرية العامة للجريمة لجتفردسون وهيرشي (Gottfredson & Hirschi)، تؤكد هذه النظرية أن احتمالية انخراط الأفراد في فعل إجرامي تحدث بسبب وجود الفرصة مع توفر شخصية تتسم بالضبط الذاتي المنخفض، فلحدوث الجريمة لا بد من توفر الفرصة الكافية والمرتبطة بليوننة وسهولة ارتكاب الأفعال الإجرامية، وتقييم ذاتي يصل إلى أن المنفعة

(الإشباع الفوري والمتعة) التي سيحصل عليها الفرد تفوق الثمن الذي سيدفعه (تقدير العواقب) (Gottfredson & Hirschi, 1990).

٢. ٤. ٢ نظرية الاختيار العقلاني (Rational Choice Theory)

تنطلق هذه النظرية من مفهوم العقلانية، أي اتخاذ القرار الذي يحدد الفرص لارتكاب الجريمة وهنا يقوم الشخص بالاختيار إما بالانخراط في الجريمة، أو التوقف بناء على الفائدة المتوقعة، فكلما زادت كمية الفائدة التي يلاقيها الشخص كان هناك تزايد في الفرص غير المشروعة، وإن كانت هذه الفائدة قصيرة الأمد (Sanderson, 1995).

ومن كل ما تقدم فإنّ نظرية الفرصة ترى أن الجريمة، والسلوك المنحرف نتاج للفرصة وتركز على ما يقوم به الجاني في عملية تنفيذ الجريمة، فعندما يكون الهدف مناسباً، وغير محمي و بغياب الحراسة المتيقظة، فإن فرص حدوث الجريمة تكون كبيرة، أما غياب أحد هذه العناصر كوجود الشرطة، أو أي شخص في مسرح الجريمة، أو وجود الجيران، قد يعمل على منع حدوث الجريمة، ومن هنا فإن التدرج في تقليل الفرص للجرائم يتم من خلال زيادة الجهد المبذول للجريمة من قبل الجاني بتصعيب الأهداف، وإبعاد الجاني عن هدفه، والتحكم بتسهيلات الجريمة مثل وضع الصور على البطاقات الائتمانية (Bajapai, 2004).

كذلك لا بد من زيادة أخطار ارتكاب الجريمة كأن يتم الخروج و الدخول للأماكن تحت رقابة الشاشات، والرقابة الرسمية، مثل: مراقبة السرعة، ووجود رجال حراسة، والمراقبة عن طريق العاملين، مثل العاملين في مواقف السيارات، والباصات.

وتلعب الرقابة الطبيعية دوراً مهماً من خلال توظيف التصميم العمراني للدفاع. ومن أهم العوامل التي تؤدي إلى خفض الجرائم هي التقليل من الفائدة الناتجة عن الجريمة من خلال إزالة الأهداف، والتعرف على المقتنيات من خلال العلامات الفارقة والمميزة لها، وكذلك خفض إغراءات الجريمة كسرعة ترميم الخراب العمدي المسهل لارتكاب الجريمة، وكإنهاء عرقلة السير المقصودة، ومن المفيد في تفويت الفرصة على الجاني، إنكار منافع الجريمة مثل دمع الأمتعة للتعرف عليها، وتشفير الأجهزة.

ويمكن التقليل من أسباب الجريمة بوضع قائمة قوانين كتسجيل الدخول للفنادق، وإيقاظ الضمير والوجدان عن طريق الإرشادات المرورية على جوانب الطريق، وعدادات السرعة في السيارة، لذا فإنّ تقليل فرص الجريمة يتم من خلال خفض أعداد وجدية الجريمة بالتعرف على الأهداف المحتملة لارتكاب الجريمة وتفويت فرص حدوث الجريمة المحتملة كضبط الشرطة للأحداث الفردية مثل (نشل الجيوب).

يرى كرنشو (Crenshaw) أن الإرهاب خيار إستراتيجي للإرهابيين، وأن الإرهابيين يستخدمون العنف كأداة (Instrument) لتحقيق أهدافهم السياسية (Crenshaw, 1983, 1981)، وأن الإرهاب خيار إستراتيجي للإرهابيين لتحقيق الأهداف المرغوبة سياسياً، بعد عملية حساب للربح والخسارة، أي أنّ الإرهابيين يقومون بحساب الربح والخسارة لأفعالهم الإرهابية مقارنة بالأهداف السياسية التي يسعون إلى تحقيقها (Brannan, Eslem & Strindbrg, 2001). وينظر علم الاجتماع إلى السلوك الإنساني على أنه سلوك عقلائي، ولكن في الوقت ذاته، توجد سلوكيات إنسانية غير عقلانية. أي الإرهابيين واعون لسلوكياتهم وأفعالهم، ويقومون

بذلك لتحقيق أهدافهم السياسية. (McCormick, 2003; Hudson,1999).
(;Crenshaw, 1981, 1981&Laqueur, 1977)

فالنظرة إلى السلوك الإنساني على أنه سلوك عقلائي ليست جديدة فقد تناولها علماء الاجتماع من أمثال فيبر (Weber,1920)، ومالونسكي (Malinowski, 1922) وموس (Mauss,1925) وبارسونز (Parsons,1937) وهومانس (Homans, 1974) وبلاو (Blau,1964) وكوك واميرسون Cook (& Emerson)، وبناءً على نظرية الاختيار العقلاني، فإن المجرمين يحسبون أفعالهم من منظور الربح والخسارة، وأنهم يحسبون ذلك قبل القيام بالفعل الإجرامي (Cornich & Clark, 1986).

ويرى كرنشو (Crenshaw) أن السلوك الإرهابي سلوك قصدي، وأن الإرهاب نتيجة لقرار المنظمة الإرهابية، وهو قرار سياسي مفيد لمعارضة الحكومة، كما يرى أن البيئة السياسية الاجتماعية عامل مؤثر في ذلك القرار، وهذه العوامل عوامل التسامح (Permissive factors) من مثل عدم الإنصاف الاجتماعي، والظلم، والفقر، والبطالة. كما أن المنظمات الإرهابية تعمل على إثارة النظام العام بأن الدولة تستخدم قوة مفرطة وغير متعادلة معهم، ولتغيير القوة السياسية، فإنهم يعمدون إلى استقطاب المواطنين (Crenshaw, 1981).

نظرية الإزاحة أو الإحلال (الاستبدال)، وهي نظرية تركز أيضا على منظور الحالة الموقفية لحدوث الجريمة، وتساعد هذه النظرية في فهم نظرية الفرصة، فالاستبدال (أو الاستعاضة) يحدث عندما تكبح الفرص المتاحة لارتكاب الجريمة، فعندما يواجه الفاعل مشكلة في الفرصة التي كانت متاحة كالمكان، أو الزمان، أو الهدف القابل للاعتداء يقوم الفاعل بالبحث

عن فرص بديلة سواء أكانت مكانية أم زمانية أم استبدال الهدف للقيام بالجريمة، والاستبدال يأخذ خمسة أشكال:

١- الاستبدال المؤقت: حيث يستمر المتهم في ارتكاب نفس نوع

الجريمة في نفس الأماكن، وضد نفس المستهدفين باستخدام نفس الأساليب، ولكن في وقت مختلف من اليوم أو السنة، وقد يحصل هذا كاستجابة لزيادة دوريات الشرطة في أوقات محددة من اليوم.

٢- الاستبدال التكتيكي: حيث إن بعض العوامل تبقى كما هي، ولكن

يقوم المتهم بتغيير أسلوب التنفيذ، فعلى سبيل المثال فإنّ البنائيات المزودة بأجهزة إنذار يلجأ فيها السارق إلى التخطيم، والنزع بدلا من القيام بالدخول عنوة.

٣- الاستبدال المتغير: حيث يغير المتهم الهدف، فتارة يقوم بسرقة ركاب الحافلات، وتارة يتحول إلى سرقة المشاة.

٤- الاستبدال الإقليمي: ويحدث عندما تنخفض الجريمة في مكان ما

نتيجة الإجراءات الأمنية، حيث يتحول المتهم إلى منطقة أخرى مجاورة.

٥- الاستبدال الوظيفي: وهذا يعني تغيير المتهم لنوع الجريمة التي

يقوم بارتكابها، فعلى سبيل المثال فإن السارق يتحول إلى ساطٍ والعكس بالعكس حيث يتحول مرتكبو جرائم السطو إلى سارقين (Sanderson, 1995).

٢. ٤. ٣. نظرية المنظمة (Organizational Theory)

المنظمة الإرهابية لا تختلف كثيراً عن منظمات الأعمال من حيث البناء التنظيمي، وترى نظرية المنظمة أن المنظمات الإرهابية تركز على الديناميات الداخلية للمنظمة خاصة تأثير المنظمة على أعضائها، فبالإضافة إلى الولاء التنظيمي، فإن الأهم هنا هو القرار الجمعي للمنظمة، وهو الأكثر تأثيراً على سلوك الأعضاء، وأن الحقائق البنائية للمنظمة هي الأكثر تأثيراً على سلوك الأعضاء، وأن الحقائق البنائية للمنظمة الإرهابية هامة في فهم السلوك الإرهابي داخل هذه المنظمات (McCormik, 2003) ويرى جانز (Janis, 1972) أن الرغبة الفردية تتوقف أمام الضغوط التنظيمية التي تحل محلها، ويستبدل السلوك العقلاني بسلوك غير عقلائي وبسلوك ضد الآخرين، وقد يكون سلوكاً إرهابياً، فالبناء التنظيمي للمنظمة الإرهابية يمارس ضغوطاً على الأفراد الأعضاء فيها. وأن العزلة التي تفرضها المنظمة على أعضائها تجعل من البنى الاجتماعية داخل التنظيم أمراً مسلماً به، وتجعلهم يرفضون التأثيرات الخارجية (Wasmund, 1986) وعلى الرغم من الخسارة التي قد تلحق بهم فإنهم ينصاعون لذلك من أجل خدمة المنظمة الإرهابية (Crenshaw, 2000)

٢. ٤. ٤. النظرية الرمزية والإرهاب

تشكل الذات في التفاعل الاجتماعي، فالذات تنبثق اجتماعياً، وتدعم وحدة الجماعة، أو تعرفها اجتماعياً، ويسهل الواقع الرمزي، والرغبة الفردية، ويجمع الضبط الاجتماعي بين الفعل الاجتماعي، والموضوع الاجتماعي (Mead, 1938)

وتتميز الحرية الذاتية بين الأفراد وبين الآخرين (self identity) ومن هنا يَكُون الأفراد الإحساس الذاتي والجمعي (me) والآخر (not me) وتتكون لديهم الحدود (boundaries) ، وعند ما تخرق هذه الحدود، أو تهدد من قبل قوى خارجية، فإنَّ الأفراد يستجيبون بطرق قوية وغير عقلانية (Burris 2004 & Rempel,2009)

كما يعمل الإقصاء الاجتماعي (Exclusion) من المجتمع وضعف شبكات الاتصال يمكن أن تعمل كمصادر للإحباط، وتقود إلى العزلة والاعتراب، والى ردة فعل غير عقلانية قد تتمثل بالإرهاب. وقد ميّز (ميد) بين فئتين مختلفتين من علاقات الإجماع - الصراع بين المجموعات وهما:

١ - الإجماع داخل الجماعة والصراع خارج الجماعة. فالأفراد داخل الجماعة متوحدون في مقاومة الجماعة المتصارعة معهم كعدو مشترك (Common enemy). ويرى ميد أن فكرة العدو المشترك أساسية في جميع المنظمات الاجتماعية.

٢ - الصراع الداخلي في الجماعة، والإجماع الخارجي للجماعة، حيث تكون ردود الفعل ضد الجماعة نفسها، فالأفراد يقاومون مجموعتهم من خلال الانجذاب إلى المجتمع المحلي المتفوق (Mead, 1934)، وقد تقوم المنظمات الإرهابية بتكوين مثل هذه العلاقات المتصارعة حيث يتم اختبار الدولة كعدو مشترك لهذه المنظمات، وتقوم بردود فعل ضد المجتمع الذي هي جزء منه.

وباختصار فإنَّ الفرد يتمتع بالأمان فقط في مجتمع مستقر، ولذلك فإنَّ الإرهابيين يقتلون، وينشرون الرعب في المجتمعات من خلال استهداف جماعة معينة - قد تكون صغيرة - ونشر الرعب لدى شريحة كبيرة، أو عدة

مجتمعات أو ملايين من البشر. إن إنتاج الخوف بقصد إضعاف النظام الاجتماعي، أو تهديد الاستقرار في النظام الاجتماعي. فالإرهاب وظيفة هدامة في الحياة الاجتماعية. وأن ضعف النظام الاجتماعي يؤدي إلى ظهور العنف السياسي، والجنائي، وفقدان السيطرة على الحدود، وظهور صراع الاثنيات، والعداء الثقافي، واستخدام الإرهاب بين المواطنين، وضعف المؤسسات، وتدهور البنية التحتية. (Rotberg, 2002).

٢. ٥ الضغوط والفرصة والشباب والإرهاب

تُعد مرحلة الشباب من المراحل الصعبة والمتأزمة، حيث تمثل مرحلة عمرية مليئة بالآزمات والصراعات والضغوط، فالشباب في مرحلة انتقالية وتكيفية بين الذات والآخر، ففي هذه المرحلة يواجه الأفراد العديد من الضغوط، أكثر من غيرهم من الفئات العمرية الأخرى، فعلى المستوى الشخصي، يقع الأفراد تحت وطأة أزمة الهوية والاستقلالية، وتحقيق الذات، وصرع القيم وإثبات الذات..... الخ حيث العديد من القضايا التي يحاول فيها الفرد الخروج من تحت تغطية الأسرة والتصرف منفرداً.

وعلى المستوى الاجتماعي هناك ضغوط النجاح، والتحصيل، واختيار الشريك، والهوية الاجتماعية، والعمل.... الخ، وهذه تمثل ضغوطاً مجتمعية أخرى، ولا غرابة أن يقود عدم التأقلم مع هذه الضغوط إلى سلوكيات عدوانية موجهة نحو الذات، حيث أظهرت دراسة البداينة (١٩٩٥م) أن الشباب أكثر انتحاراً من الكبار وأن الإناث أكثر انتحاراً من الذكور.

والشباب مرحلة عمرية غير مستقرة، فالانتقال من المدرسة إلى الجامعة، أو إلى العمل يمثل تغيراً كبيراً في البيئة التي يعيشها الفرد، وتمتاز

هذه المرحلة بشيوع السلوك الطائش، كما أنها مرحلة ضبط ذاتي منخفض، حيث يسعى الشباب وبشكل متهور إلى الإشباع السهل، وتتأثر السلوكيات بمعطيات آنية وموقفية، كما ينزع الشباب في هذه المرحلة إلى الجسمانية، والتهور، والاندفاع، والبحث عن المهات السهلة، والمخاطرة، والتمحور حول الذات، وضبط الذات المنخفض وإذا ما توافرت الفرصة إلى السلوك المتهور الذي قد يوصل إلى الانتماء إلى الجماعات الإرهابية.

كما أن مرحلة الشباب مرحلة ضغوط عاطفية، مع ارتفاع في معدلات البطالة كل ذلك يزيد كمية وقت الفراغ، وضياح الإنتاجية واستثمار الطاقات، والإمكانات لدى الشباب، ويعيش الشباب في هذا العصر في بيئة معقدة، كثيرة المتطلبات على المستويين الفردي والمجتمعي.

إن تراكم الضغوط وتنوعها واقترانها بالمشاعر السلبية كالإحباط والخوف، والعوز، تستدعي تحرير الشباب من الخوف والعوز وصولاً إلى شباب آمن ذاتياً ومجتمعياً، إن الفشل في تمكين الشباب، واستثمار طاقاتهم وقدراتهم وإمكاناتهم إلى أقصى درجة سيدفع بالشباب إلى تبني استراتيجيات تأقلم عدائية، وإجرامية وقد تصل إلى سلوك الانتحار وسلوك الإرهاب.

ولتحصين الشباب ضد الإرهاب والالتحاق بالمنظمات الإرهابية فإنه يجب تحسين مهارات التكيف لدى الشباب على مستوى مواجهة المشكلات الشخصية والعاطفية، وعلى المستوى المجتمعي في تفاعلات الشباب مع المجتمع المحلي، واستثمار طاقات الشباب في العمل التطوعي، وخلق استثمارات اجتماعية لدى الشباب في العمل والزواج، والأندية.

كما أن الدعم المجتمعي لشريحة الشباب عملية هامة في التحصين الاجتماعي ضد الإرهاب والجريمة، والانحراف، فترك الشباب في فراغ

نفسية، واجتماعية، وقيمة يفتح الباب على مصراعيه للجماعات الإرهابية لاستغلال هذه النافذة والتوجه إلى الشباب المحيط والخائف من مواجهة الضغوط، وتجنيد في أفعال إرهابية ضد المجتمع، ومنتقماً من المجتمع على اعتبار أنه مصدر للضغوط التي يعاني منها الشباب.

ولا بد من العمل على معززات الامتثال الاجتماعي عند الشباب، من خلال هندسة نظام قيم وثقافة اجتماعية معززة للنظام الاجتماعي، وإدماج الشباب في النظام الاجتماعي العام، وإبعادهم عن الإحساس بعدم الإنصاف وبالإقصاء والاستبعاد الاجتماعي.

إنّ زيادة الضبط الاجتماعي المتزن، والمبني على التنشئة الأسرية المكتملة، يمثل خط الدفاع الأول، لمواجهة الضغوط العامة، والمشاعر السلبية المرافقة لها التي قد يتعرض لها الشباب، وفي مجال المهددات لامتثال الشباب للنظام الاجتماعي، فإن الاقتران بالشلة المنحرفة يعزز ثقافة الانحراف والخروج على القيم الاجتماعية السائدة، إن خفض احتمالات التعرض لمواقف معززة للسلوك الإرهابي، نحو السلوك الإرهابي دون معاقبة، أو الحصول على دعم مادي ومعنوي للسلوك الإرهابي من مجموعات هامشية أو مُقصاة.

٦. ٢ النظام الاجتماعي والإرهاب (Socialorder & Terrorism)

إن الهدف الأساسي للإرهاب هو خلخلة النظام الاجتماعي، ويعمل النظام الاجتماعي من خلال إجماع الناس على الاعتقاد، بأن النظام الاجتماعي خير وعادل. إن خوف الناس من أن يقتلوا، والعيش في نظام فوضوي، حيث كثير من عدم التيقن في الأحداث، وكثير من الضغوط، ومن هنا يركز الإرهاب

على خلق معتقد بعدم عدالة النظام مقروناً بالرعب، وإثارة التساؤل حول شرعية النظام، مما يؤدي إلى فقدان الثقة وإلى خلق شكوك جديدة. فالدولة هي اللاعب الرئيس في تكوين النظام الاجتماعي، لأنها هي المقدم الشرعي للنظام والوحدة الاجتماعية، ويشكل العرف، والقانون أساس النظام الاجتماعي، حيث تعمل القوانين والأعراف كنقاط مرجعية لسلوك الأفراد، ويجعل الناس يتصرفون ضمن التوقعات الاجتماعية (Etzioni, 2000)، كما وتشكل الثقافة الاجتماعية المظلة الكبرى التي يتفاعل داخلها الأفراد مع مرجعياتهم من الأعراف والقوانين. إن غياب النظام الاجتماعي (disorder)، يزيد من التعدي على الشرعية الاجتماعية، والسياسية، حيث يختفي إحساس الناس بالمجتمع السياسي، ويختفي التواصل الاجتماعي الذي يربط الناس معاً، مما يفقد النظام الاجتماعي شرعيته، أو ما أسماه دوركايم بالأنومي (Anomie). وبدلاً عن القيم المشتركة قد تسود القيم المتطرفة والهامشية، مما يؤدي إلى ظهور أيديولوجيات الإرهاب وشيوعها في المجتمع (Kayaoglu, 2008).

٢. ٦. ١. الفقر والإرهاب

يمكن النظر إلى العلاقة بين الفقر والإرهاب على المستوى الفردي، على أنها علاقة ضعيفة، فالإرهابيون يأتون من بيئات متوسطة إلى فوق متوسطة في التعليم والخلفية الاقتصادية، والاجتماعية، والفقراء يشاركون في الغالب في صور بسيطة من العنف السياسي، وليس في الإرهاب، وإنما يشاركون في سلوكيات عنف من مثل المظاهرات، وإن مستوى الإرهاب ليس عالياً في البيئات الفقيرة أو الدول الفقيرة.

ويسود الإرهاب في البلدان ذات النمو الاقتصادي المتوسط والمتصفة بالحدثة والتحول، وقد يستخدم الفقر كتبرير من الإرهابيين على أنهم يمثلون الفقراء، علماً بأن الفقر بحد ذاته شيطان يجب محاربته لأسباب تعود على الفقر ذاته (Bjorgo,2005).

٢. ٦. ٢ عدم الإنصاف والإرهاب

إن ضعف النظام الاجتماعي والظلم الاجتماعي في دولة ما يهدد الأمن الكوني، إن المتوقع من الدولة أن تقدم حاكمية (الحكم الجيد) في الأمن، والصحة، والتعليم، والقيم الأخلاقية فيها بالتساوي (المساواة)، أما الدولة التي فيها ضعف للنظام الاجتماعي، والمساواة، فإنه ينجم عن ذلك ظهور العنف، والعنف السياسي، وفقدان التحكم بالحدود وضبطها، وظهور العداوات العرقية، والدينية، واللغوية والثقافية، والحرب الأهلية، والإرهاب ضد المواطنين، وضعف المؤسسات، وضعف البنية التحتية (Rotberg, 2002)، بالإضافة إلى ذلك فإن التفكك الاجتماعي (disorder)، واللامساواة في الدولة، تنتج زيادة في التعدي على الشرعية (Legitimacy)، ويختفي شعور المواطن السياسي الجمعي، ويشعر بالاغتراب، ومن ثم فإن العقد الاجتماعي الذي يربط الأفراد والمؤسسات الاجتماعية يفقد شرعيته، وتحل الفوضى (chaos) أو ما سماه دوركايم الأنومي (Anomie) محل النظام الاجتماعي. فبدلاً من شيوع القيم المشتركة التي تربط أفراد المجتمع، وتوجه سلوكياتهم، تسود الأيدولوجيات الهامشية، والتي ربما تقود إلى ظهور أيدولوجيات الإرهاب. وتعد الأعراف الاجتماعية والقوانين أساسية للنظام الاجتماعي، وهي ضمان لأن كل مواطن يتصرف وفقاً للتوقعات الاجتماعية. فالسيادة الوطنية (Sovereignty) ضرورية لإدامة النظام

الاجتماعي، ويعتقد هوبز بأن الحياة الإنسانية ممكنة الاستمرار فقط داخل نظام اجتماعي مستقر وآمن. والمجتمع يعطي الحكومة سيادتها، من خلال تشكيل العقد الاجتماعي، لتحقيق الحرية والرفاهية داخل الجماعة، الذي يؤدي إلى تكوين النظام الاجتماعي، أما اللامساواة، والاعتراب فيؤديان إلى الإقصاء والعجز (Kayaoglu, 2008).

والإرهاب ذو وظيفة معطلة في الحياة الاجتماعية، فالخوف المستمر يضعف العلاقات الاجتماعية. إن الشعور بعدم الإنصاف في الأوضاع الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والشعور بالإقصاء، كلها عوامل تزيد احتمالية الأفعال الإرهابية، ذلك أن الإرهاب يحدث كاستجابة للشعور بالظلم. لقد أظهرت دراسة المويينز ووالزر (Demom, Baynest & Ozler, 2000) أن عدم الإنصاف يرتبط بالجريمة، وأن الرفاهية الاجتماعية تؤثر على الجريمة، وأن عدم الإنصاف بين المجموعات داخل المجتمع الواحد يخلق صراعات أثنية وطبيعية، وأن ثقافة العنف ناتجة عن عدم الإنصاف.

وتدرك الضغوط الاقتصادية التي يواجهها الفرد على أنها ظلم، ومؤشر على الظلم الاجتماعي بالنسبة للإرهابيين (Koseli, 2006)، كما يرتبط بعدم الإنصاف والظلم الاجتماعي، وعدم المساواة، وحتى العدالة ذاتها، يمكن النظر إلى توزيع العدالة (Distributed of justice) كما قد ذكرها هومانس (Homans) في التبادلية الاجتماعية، فالأفراد يحاولون ترميم العدالة والإنصاف (Restore justice)، وقد يلجأ إلى الإرهاب كوسيلة في تحقيق ذلك، حيث تشكل مثل هذه المواقف ضغوطاً دافعة إلى السلوك العنيف، والإرهابي (Agnew, 2006) كما أن التوزيع غير العادل للممتلكات والمصادر والقوة والصحة أثر في الإرهاب (Martin, 2004).

وأظهرت الدراسات وجود علاقة إيجابية بين الجريمة وعدم الإنصاف الاقتصادي (Ehrlich, 1973; Naumayer, 2004; Kennedy, Kawachi, Stith, Locher & Gupta, 1998)، فالإرهابيون الجدد يتم اختيارهم من المتطوعين الذين هم فقراء المجتمع.

ولا يتوقف عدم الإنصاف على الجانب الاقتصادي بل يشمل الجانب الصحي، والتعليمي، والفرص والجوانب الاجتماعية - الاقتصادية. الأفراد الذين يقعون في أسفل الهرم الاجتماعي قد يكونون أقل ولاءً للنظام الاجتماعي، وقد يبررون الإرهاب، والذي قد يكون مدفوعاً بالإحساس بالظلم الاجتماعي، وفقدان الأمل (O Neill, 2002)، وقد يشعر الإرهابي بأنه يخدم هدفاً يستحق (التضحية)، ألا وهو العدالة (Nassar, 2005)، وكاستجابة إلى الظلم، وعدم الإنصاف، في المجالات السياسية والاقتصادية فان ذلك يزيد فرص حدوث الأفعال الإرهابية (Laqueur, 1999).

كما لا يتوقف عدم الإنصاف داخل المجتمع الواحد، بل إن عدم الإنصاف بين المجتمعات في مجالات الثقافة، والاقتصاد، والتجارة، والإمكانات، يمكن أن يثير عدم إنصاف واقعي، ومدرك بين الدول ودخلها، يمكن للإرهابيين استغلال هذه الفجوات ويستخدمون وسائل الاتصالات، والمواصلات، للدعاية لايدولوجياتهم وتمويل عملياتهم وتجنيد إرهابيين جدد (Neill, 2002).

٢. ٦. ٣ التعليم

يعد التعليم محصناً ضد الإرهاب، فالتعليم يُمكن الناس من معرفة حقوقهم، ويسهم بتأمين عمل لهم، ودخل، كما يشجع على المشاركة السياسية

وعلى الاستثمار الاجتماعي، وتوجيه الصراع من خلال المسارات المؤسسية، بدلاً عن مسار العنف. ويرتبط التعليم طردياً مع زيادة أعداد الملتحقين في المدارس (Crutchfield & Pitchford, 1997)، كما أن التوزيع العادل لتوزيع المدارس جغرافياً، وكذلك توزيع فرص التدريب، أكثر أهمية من معدلات سنوات الدراسة في علاقاتها بالانغماس في الجريمة (Merton, 1938)، وأن المستوى التعليمي المتدني يرتبط بالعنف، (Sambanis, 2004).

وأما العامل الاقتصادي وخاصة موضوع الفقر والبطالة، فقد أظهرت العديد من الدراسات أن البطالة والتحصير وانخفاض فرص العمل، كلها تسهم في الجريمة (Bolch, 1957; Elli, 1991; Freeman, 1995; Machin & Meghir, 2000). كما ترتفع جرائم العنف مع زيادة حجم المنطقة سكانياً، (Kau & Rubin, 1982)، ويرتبط حجم السكان إيجابياً بجرائم العنف (Blau & Blau, 1982).

٢. ٦. ٤ الحرية

يرى (أماريتا صن) أن فقدان الحرية الاقتصادية يغذي فقدان الحرية الاجتماعية، وأن فقدان الحرية الاجتماعية، والسياسية يغذي فقدان الحرية الاقتصادية، وحيث إن العمل والإنتاج حرية، ومقدرة، وأن التعليم، ومحو الأمية، حرية، ومقدرة، وأن الصحة، والرعاية الصحية، حرية، ومقدرة، وأن المساواة بين النوعين، حرية، ومقدرة، وأن التعبير عن الرأي، والوصول إلى المعلومات، حرية، ومقدرة. كما أن نقص الحرية مقترن بالفقر الاقتصادي، الذي يسلب الناس حقهم في الحرية، لإشباع ما يعانونه من جوع، أو حقهم في الحصول على العلاج.... الخ، وأن المجاعة إنكار لحق الناس في البقاء (neS, 0002).

٢. ٧ الدراسات السابقة

لقد بدأ الاهتمام بموضوع العلاقة بين التنمية والجريمة مبكراً، واحتل مكاناً متبايناً في مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين منذ المؤتمر الأول عام (١٩٥٥م) الذي عقد في جنيف، حيث أثرت مشكلة العلاقة بين التغير الاجتماعي الناجم عن التنمية وجنوح الأحداث. وتوالى الاهتمام بالعلاقة بين التنمية والجريمة، وتماشى هذا الاهتمام مع التطور في مفهوم التنمية وتطور المجتمعات البشرية وما رافق ذلك من تغير في أشكال الجريمة وأنماطها، فمثلاً ركز المؤتمر الثامن على جرائم الحاسب (مجتمع المعلومات) والمؤتمر التاسع على الإعلام والجريمة والمؤتمر العاشر على الجريمة العابرة للحدود الوطنية (العولمة). أما تقارير التنمية البشرية والصادرة عن الـ (UNDP) فقد ركزت على الكثير من العوامل المسببة للجريمة والدافعة لها، بل تناولت في تقارير متخصصة مثل تقرير عام (١٩٩٧م) موضوعات أكثر التصاقاً بالجريمة كالفقر (UNDP, 1997)، وفي تقرير عام (١٩٩٤م) العلاقة بين التنمية والأمن بما في ذلك الأمن الفردي (الجريمة والعنف وسوء المعاملة للمرأة والطفل) والأمن المجتمعي والأمن السياسي والكوني (UNDP, 1994) وكلها موضوعات ذات صلة بالجريمة بمستوياتها المختلفة. كما شملت تقارير أخرى موضوعات مشتركة بين التنمية والأمن منها تقرير عام (٢٠٠٠م) الذي ربط التنمية بحقوق الإنسان، وربط بين التقدم في الحريات الإنسانية، والكرامة والمساواة مع التقدم في مجالات الاقتصاد والاجتماع والسياسة، وأصبحت التنمية للناس (of people) وليس لأجل الناس (for people) فقط ولكنها تتم بهم (Fukuda-) ("empowerment by people") (Parr, 2001).

لقد أثار اهتمام الباحثين الاستمرار في ارتفاع معدلات الجريمة في العالم مع تحسن الظروف المعيشية فيه، واستخدمت الدراسات مؤشراً أو أكثر من مؤشرات التنمية (مثل قيمة دليل التنمية، والتصنيع، والتحضر، والحراك السكاني، والاختلاف المهني... إلخ) وربطته بمعدلات الجريمة (Webb, 1972) لفحص هذه العلاقة. حيث تشكل الجريمة مهدداً أساسياً للأمن الاجتماعي، وتقضم نسبة كبيرة من الدخل الوطني ينفق في مكافحتها وضبطها والتحكم بها، مما يحرم شرائح هامة في المجتمع من التنمية (البداينة، ٢٠٠٣م). إن جهود التنمية في غياب الفهم الدقيق للجريمة قد لا تؤتي ثمارها، وقد تتعثر ويصبح الإنفاق التنموي هدراً. كما أن رصد الموارد المالية والبشرية في مكافحة الجريمة وضبطها والوقاية منها يشكل عبئاً إضافياً على المجتمع، كان الأجدى رصده للتنمية.

٢. ٧. ١ العلاقة بين التنمية البشرية والجريمة

ولقد أظهرت الأدبيات وجود تراكم من المعرفة يبين وجود علاقة (ارتباط) بين التنمية والجريمة، إلا أن هذه العلاقة غير شمولية وأحياناً جدلية فيما يتعلق بطبيعتها ونوعها واتجاهاتها. ويمكن تلخيص هذه العلاقة على النحو التالي:

١ - العلاقة بين التنمية والجريمة علاقة سلبية

ويعتمد هذا التفسير على المساهمة الإيجابية للتنمية في التمكين والتحسين الاجتماعي ضد الجريمة من خلال توسيع الخيارات لدى الناس، وزيادة وعيهم بحقوقهم وبحقوق الآخرين، واستثمار طاقاتهم وقدراتهم من خلال التعليم والتدريب، وخلق فرص العمل وتطوير نظام العدالة الجنائي الرسمي

والدور الذي تلعبه التنمية في معالجة الأسباب الدافعة للجريمة كالفقر والبطالة مما يفوت الفرصة في ارتكاب الجريمة. كما أنّ التوزيع العادل للثروة في المجتمع يمكن أن يخفف الصراع الاجتماعي، ومن ثم يخفف الجريمة. وبينت الدراسات أنّ الاستقرار الاقتصادي يؤدي إلى خفض معدلات الجريمة على عكس التذبذب الاقتصادي (Carcach, 2000).

كما لوحظ انخفاض في نسبة جرائم التعدي المقرونة بالقوة مثل السطو المسلح (٢٪) في الدول المتقدمة والمتحوّلة (Countries in transition) والصناعية (٣٪)، كما تبين وجود علاقة سلبية بين دليل التنمية وكل من جرائم السرقة (٥٦، ٠ =) والسرقة باستخدام القوة (٤٢، ٠ =) والتعدي ر (١١٣، ٠ =)، (Crime and Development, nd).

وترى النظرية الديموغرافية مثل نظرية لونكلين وسيمبسون (Conklin & Simpson) وجود علاقة إيجابية بين التغير في معدلات القتل والمتغيرات الديموغرافية (مثل نسبة الشباب، وحجم السكان، والكثافة السكانية، ومعدل الوفيات) وعلاقة سلبية بين التحضر وجرائم القتل.

وعلى الرغم من عوامة الاقتصاد (مثل اتفاقية الجات) والجريمة (العابرة للحدود الوطنية مثل الجرائم الالكترونية وجرائم تهريب واستخدام المخدرات والاتجار بالجنس) (Shelley, 1990)، وزيادة التبادلية والاعتمادية بين الدول فلا يوجد إطار نظري عالمي يحدد العمليات الخاصة بالتنمية ذات التأثير في السلوك الإجرامي، كما لا توجد نظرية كونية في التغير الاجتماعي أو الجريمة (Zvekic, 1990). وكما يرى بيرنهام (Burnham, 1990) فإن النظرية والبحث في العلاقة بين التنمية والجريمة يجب أن تركز على سياقات محددة، وليس على نظرية كونية في التنمية والجريمة. لقد تحول الاهتمام إلى دراسة

العلاقة بين أنماط الجريمة والطريقة التي يعمل بها النظام الجنائي العدلي في سياقات محددة.

٢ - العلاقة بين التنمية والجريمة علاقة إيجابية

ولا يستند هذا التفسير إلى عمليات التفكك الاجتماعي التي قد تحدثها التنمية في النظام الاجتماعي فقط، وإنما على الفرص المسدودة (blocked opportunities) وتكوين الجماعات الهامشية (marginalization) وعلاقتها مع التنمية والجريمة، وبالطريقة التي تتحول فيها البنى الاجتماعية الخاصة بالظلم، وعدم المساواة، والاستغلال إلى عملية تجريم. ويتفق هذا مع تحليل نيومان (Newman, 1990) للفقر كعملية تفصل فيها الطبقة الدنيا عن بقية المجتمع، وأثر الفساد في التنمية والجريمة (Qizilbash, 2001) وأن تأثير الجريمة على الشرائح الفقيرة يجعل ضحايا الجريمة يزيد انغماسهم في الجريمة. وتلتقي هذه النتيجة مع مقولة دوركايم وتونس (Durkheim & Toenis) بأن عملية التنمية والتحديث تشمل عملية تفسخ اجتماعي على مستوى المجتمع المحلي (Rahav & Jaamdar, 1982)، وأن التغيرات الاجتماعية، والاقتصادية كنتيجة لزيادة معدلات التنمية تؤثر في أنماط الجريمة (Shelley, 1981; Jones, 1985; Schichor, 1990). فالتنمية غير المتوازنة مع توافر المنتجات والممتلكات المادية توفر فرصاً للانغماس في الجريمة وخاصة التعدي على الممتلكات كالسرقة. ويدعم ذلك نتائج دراسة شيلي (Shelley, 1981) التي توصلت إلى زيادة معدلات جرائم السرقة في الدول المتقدمة وانخفاض معدلات جرائم القتل فيها. في حين يرى باكسي (Baxi, 1990) وهوشن (Houchon, 1990) أن التركيز يجب أن يكون على عمليات التغيير الاجتماعي وممارسات الدولة الرسمية والنظام العدلي الجنائي وتحكمها باتجاهات النمو.

لقد اقترنت التنمية بمعدلات الجريمة العالية، خاصة جرائم التعدي على الممتلكات، ولقد انبثقت غالبية تفسيرات ارتفاع جرائم التعدي على الممتلكات في الدول الصناعية من نظرية دوركايم في التكامل الاجتماعي (Social Integration) حيث التركيز على درجة تكامل المنحرفين في الشبكة الاجتماعية التي تدفع بهم أو تمنعهم من الانحراف. وترى هذه المدرسة أنّ عمليات التنمية ذات تأثير غير تكاملي على البناء الاجتماعي التقليدي، خاصة إضعاف الرابطة الاجتماعية، ومن ثم يؤدي إلى زيادة الجريمة. إنّ عمليات التنمية ترتبط بالتطور الاقتصادي والاجتماعي، وزيادة التحضر، وعدم التجانس الثقافي، والاعتراب، وزيادة الضغوط الاجتماعية، وكل ذلك يؤدي إلى حراك اجتماعي يؤثر بدوره على فرصة ارتكاب الجريمة (Shelley, 1981) ولقد استخدم كيلنارد وعبوت (Clinard & Abbott, 1973) الجريمة كفهرس لقياس النمو .

وقد أظهرت الدراسات الاجتماعية أنّ عملية التحضر والتصنيع السريع في أوروبا قد اتبعت بمعدلات عالية للجريمة (Shelley, 1981, Zehr, 1981). والتحضر والتصنيع والتحديث كلها تقود إلى عمليات تأقلم للمؤسسات الاجتماعية والأفراد تجاه التغيرات السريعة التي زادت من قدرة الإنسان في ضبط البيئة، وقادت إلى الانتشار الثقافي، وزادت من استخدام التكنولوجيا وتقسيم العمل، وتحسن شروط الحياة ومركزية السلطة السياسية والتركيز على الأسرة النووية وزيادة مستويات التعليم العالي الرسمي (Black, 1966; Lerner, 1958 & Dalton, 1971).

وأظهرت دراسة البداينة ١٩٩١م، توجه هياكل الإنتاج في المجتمع العربي إلى الخدمات حيث بلغت (٧, ٤٧٪) من ميزانية المجتمع العربي والصناعة (٧, ٣٠٪) فالتعدين والبتروك (٧, ٢١٪) وأخيراً الزراعة

(٢, ١٥٪) يظهر تحولاً في أنماط النشاط الاقتصادي السائد في المجتمع العربي الذي يواكبه تغيرات اجتماعية وسلوكية كثيرة، أما في مجال التعليم فيلاحظ ارتفاع نسبة الإناث المسجلات في المراحل الابتدائية (٠٥٪)، أما نسبة الإناث في التعليم العالي فمنخفضة جداً مقارنة مع الإجمالي في المرحلة الابتدائية (٨١٪). وما زالت ميزانية التعليم (٦, ١٢٪) منخفضة مقارنة بالحاجة إلى المخرجات التعليمية لمتطلبات التنمية البشرية ولأغراض محو الأمية.

وما زالت نسبة الأمية مرتفعة نسبياً بين السكان في عمر ١٥ سنة فأكثر حيث بلغت (٣٩٪) من السكان، وفيما يتعلق بالجريمة فقد أظهرت الدراسة أنّ معدلها كان (١٠٨) جرائم لكل (١٠٠, ٠٠٠) من السكان، وأنه توجد علاقة بين حجم الجريمة وكل من المتغيرات السكانية والاقتصادية، والاجتماعية، ومتغيرات التعليم والصحة، والخدمات والمرافق العامة. ويلاحظ أنّ حجم السكان قد فسر (٢, ٦٦٪) من التباين في حجم الجريمة، وأن النمو الحضري كان مسؤولاً عن (٢٨٪) من التباين في متغير حجم الجريمة.

أما المتغيرات الاقتصادية، فقد أظهرت أنّ متوسط معدل قطاع الزراعة كنشاط اقتصادي منسوب إلى ميزانية الدولة قد فسر (٢٣٪) من التباين في متغير حجم الجريمة تلاه متغير التعدين (٥, ١٨٪) فالصناعة (١٠٪). وأظهرت النتائج أنّ متغير عدد الأطفال في رياض الأطفال قد فسر (٦, ٥٠٪) من متغير حجم الجريمة ونسبة الأمية بين السكان ممن هم في عمر ١٥ سنة فأكثر فقد فسرت (٨, ٢٠٪)، ونسبة ميزانية التعليم من ميزانية الدولة قد فسرت (٣, ١٦٪) ويلاحظ أنّ متوسط عمر الفرد

المتوقع عند الولادة كان أقوى المتغيرات الصحية حيث فسر (٤, ١٥٪) من التباين في متغير الجريمة. كما فسر نسبة ميزانية الصحة من ميزانية الدولة (٥, ٢٨٪) من التباين في متغير حجم الجريمة. ولقد فسر متغير عدد دور الرعاية الاجتماعية أكبر نسبة تباين في متغير حجم الجريمة حيث بلغت هذه النسبة (٩٩٪) (البداينة، ١٩٩١م).

أظهرت دراسة الأمم المتحدة ١٩٧٠-١٩٧٥م وجود فروق ذات دلالة إحصائية في معدلات الجريمة وأنماطها بين المجتمعات النامية والصناعية، حيث ارتفعت جرائم التعدي على الممتلكات وجرائم الإناث في الدول الصناعية مقارنة بالدول النامية. إنَّ زيادة معدل جرائم السرقة في المجتمع العربي ووجود علاقة إيجابية بين معدل جرائم السرقة ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي (٥٠٧, ٠) مؤشر قوي على التحضر والتحديث (البداينة، ١٩٩١م).

وفي الوطن العربي أظهرت دراسة الخليفة أنَّ هناك علاقة بين معدلات الجريمة في الوطن العربي والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، حيث كانت معاملات الارتباط بين الجريمة وكل من المتغيرات الاجتماعية على النحو التالي: معدل الإعالة (-٠, ٤٦)، ونسبة العمالة النسائية (٠, ١٥٦)، ومعدل استهلاك الفرد للطاقة (٠, ٠٦٦) وعدد الأشخاص لكل تلفون (٠, ٠٥٧) ومعدل الناتج الوطني للفرد (٠, ٠١٧)، ومعدل القوى العاملة (٠, ٠٨٩)، ودول إقليم الجزيرة العربية (٠, ٢٣٢)، ودول إقليم الهلال الخصيب (٠, ٣٩٠)، ودول إقليم حوض النيل (٠, ٠٨٢) (الخليفة، ١٩٩٨م، ص ٢٩)

وعند تقسيم الدول العربية إلى أقاليم تبين أنَّ معاملات الارتباط كانت أكبر لدول الهلال الخصيب وهي دول فقيرة نسبياً، في حين كانت العلاقة

سلبية لإقليم الجزيرة العربية، وعلى المستوى المحلي للمجتمع فإن تراكم المديونية والإنفاق العسكري الزائد، والأمية كلها عوامل تؤثر في تنمية الإنسان، وهي إنفاق موجه لحساب التنمية الشاملة في المجتمع كما أظهرت دراسة الخليفة (٢٠٠٠م) جملة من النتائج من أهمها:

١ - انخفاض معدلات الجريمة بأنواعها كافة باستثناء جرائم القتل غير العمد في الدول العربية مقارنة بالمجموعات الدولية.

٢ - انخفاض معدلات الجريمة في كبريات مدن الدول العربية، كما هو الحال على مستوى الدولة، إذ تقل تلك المعدلات بشكل ملحوظ عن المتوسط العام لكبريات المدن في سائر المجموعات الإقليمية الدولية.

٣- تجاوز المعدلات الخاصة بالملاحقين قضائياً في جرائم القتل كافة، وجرائم القتل غير العمد على وجه الخصوص، وكذلك قضايا الاحتيال في دول العالم العربي نظائرها (بشكل ملحوظ) على مستوى الدول.

٤- ارتفاع العدد الكلي على حسب النوع والعمر للملاحقين قضائياً عن نظيره على مستوى المتوسط العام لكافة الدول.

٥ - ارتفاع معدل الأشخاص الذين مثلوا أمام المحاكم الجنائية عن المتوسط العام لكافة الدول بمعدل ثلاثة أضعاف.

٦ - ارتفاع المعدلات الخاصة بالذكور والإناث المدانين من الراشدين إذ تتجاوز نظيراتها على مستوى الدول كافة، وعلى مستوى كافة المجموعات الإقليمية الدولية كل على حدة.

- ٧- ارتفاع حجم إدانة الذكور عنه مقارنة بالإناث.
- ٨- انخفاض المعدل العام للأشخاص المودعين في السجن بما يعادل الربع تقريباً عن نظيره المتوسط العام لكافة الدول.
- ٩- ارتفاع معدل المسجونين المحكوم عليهم بالسجن مقارنة بالأنواع الأخرى من العقوبات.
- ١٠- أنّ مدة العقوبة بالسجن في الدول العربية زائدة عن كافة الدول، إذ تأتي مؤشرات جرائم المخدرات في مقدمة سائر الجرائم من حيث طول فترة عقوبة السجن، حيث تفوق جميعاً نظائرها من المؤشرات على مستوى كافة الدول.
- ١١- احتلال جرائم السرقة للمرتبة الثانية بعد جرائم المخدرات من حيث متوسط مدة العقوبة بالسجن، كما أنّ هذا المتوسط يتجاوز نظيره على مستوى المتوسط العام لكافة الدول.
- ١٢- زيادة فترة العقوبة بالسجن في جرائم القتل باستثناء القتل العمد، وكذلك جرائم الاعتداء والاختلاس والرشوة على المتوسط العام لكافة الدول. ولا يستثنى من هذا الاتجاه إلا مدة العقوبة التي يقضيها السجناء بالنسبة لجرائم القتل العمد، إذ تقل هذه المدة عن نظيراتها بالنسبة لكافة الدول. وربما يعود السبب في ذلك إلى تطبيق حكم القصاص في جرائم القتل العمد في حين أنّ العديد من الدول في العالم تطبق عقوبة السجن المؤبد في هذه الجرائم.
- ١٣- تفوق جميع معدلات الإيداع في السجن حسب النوع والعمر للدول العربية (من حيث الحجم) نظيراتها على مستوى المتوسط العام لكافة الدول. ولا يستثنى من ذلك إلا ما يتعلق بمعدل

الذكور الراشدين المدعين في السجون حيث يقل عن نظيره الخاص بالمتوسط العام لكافة الدول. كما تبين وجود علاقة إيجابية بين «التنمية الاقتصادية» ومعدلات الجريمة في الدول العربية (الخليفة، ٢٠٠٠م).

أما معدلات جرائم القتل فقد كانت أعلى (الحد الأعلى) من بعض الدول الصناعية، حيث كانت (٨، ٥-٨، ٠) في المجتمع العربي يقابلها (٧، ٩) في الولايات المتحدة، و(٢، ٢٣) في بريطانيا، و(٥، ٤) في ألمانيا، و(٣، ٤) في فرنسا، و(٥، ١) في اليابان. وعند ربط حجم الجريمة مع السكان (١٠٠، ٠٠٠ شخص) تبين أن قطر، والبحرين، والسودان، وتونس قد احتلوا أعلى المعدلات (٤٣٣٥، ٤١٣٧، ١٧٥٨، ٦، ١٥٠٣) على التوالي وكان أقلها العراق، والسعودية، وعمان، وسوريا حيث كانت (١، ١٣٩، ١٤٥٩، ٩، ١٨٧، ٨، ٢٧٠) على التوالي والمعلوم أن قياس الجريمة لكل (١٠٠، ٠٠٠) من السكان أكثر دقة في المقارنات بين الدول. كما تبين أن معدل جرائم القتل تراوح بين (٨، ٥-٨، ٠) وجرائم الاغتصاب بين (٤، ٤٩-٦، ٠).

وفي دراسة الخليفة (١٩٩٨م) أظهرت أن الدول العربية ذات المستويات الاقتصادية المرتفعة (الخليج العربي) ترتفع فيها الجريمة بسبب النمو السريع (الطفرة)، واستقدام الأيدي العاملة، (صراع ثقافي). وتبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الجريمة وكل من: النمو السكاني، والديون الخارجية (علاقة إيجابية مع جريمة القتل، والملكية وسلبي مع المخدرات)، وحجم السكان (علاقة سلبية مع الجريمة، والملكية)، ونسبة التحضر (علاقة إيجابية مع جرائم القتل، وسلبية مع المخدرات).

ففي دراسة البداينة المسحية (١٩٩١م)، تبين أن توزيع الجرائم في الوطن العربي لعام ١٩٩٣م، كان على النحو التالي: بلغ المتوسط العام لمعدلات الجريمة في المجتمع العربي (٤٠٩) لكل (١٠٠, ٠٠٠) من السكان وبانحراف (٣٣٢)، احتلت لبنان (٦, ١١٥٦) أعلى المتوسطات، تلتها قطر (٤, ٨٣٩)، والأردن (٥, ٨١١)، وليبيا (٦, ٤١٣)، أما بقية الدول فكان متوسطها دون المتوسط العام. بلغ المتوسط العام للجرائم الخطرة (التعدي على الإنسان) (٥, ٢٨) وبانحراف معياري (٩, ٤٣)، كان متوسط لبنان (١٤١) أعلى المتوسطات، تلاه قطر (١١٢)، فالسودان (٧٢). وبلغت أقل المتوسطات في السعودية (١)، وعمان (١)، ومصر (١).

أما الجرائم الخطرة- التعدي على الممتلكات - فقد كان متوسطها العام (٦, ١١١) وانحراف معياري (٧, ١١٥). وكان متوسط لبنان (٤٥٢) الأعلى، ثم ليبيا (٢١٦)، فالأردن (٢٠٣)، فقطر (١٦٦)، والإمارات (١٥٣)، وكانت الأقل في مصر (١٠) وعمان (٣٠)، فاليمن (٣٥). كان متوسط معدل جرائم التعدي على الإنسان (٩, ٢٩) لكل (١٠٠, ٠٠٠) من السكان على مستوى المجتمع العربي، وانحرفها المعياري (١٠٠). بلغ أعلى هذه المتوسطات في الأردن (٤٠١)، فالإمارات (٢٠٠)، فالكويت (١٣٥)، فاليمن (١١٢)، ولبنان (١٠٧). وكانت أقل هذه المتوسطات في الجزائر (١)، وليبيا (١)، ومصر (١٩). حيث بلغ المتوسط العام لمعدل جرائم التعدي على الممتلكات (٧, ١٢)، وبانحراف معياري (٦, ١٤).

كان أعلى هذه المتوسطات في قطر (٥١) تلتها لبنان (٣١)، فالكويت (٢٦)، فالسودان (٢٣) فالأردن (١٩)، فالجزائر (١٣)، أما بقية الدول فكانت دون المتوسط العام. حيث كان أعلى متوسط لها في الإمارات

(١٩٩)، وكان أقلها في ليبيا (٣)، وعمان (٥). إن المتوسط العام لمعدلات الجرائم المالية في الدول المشاركة (٢، ١٧) وبانحراف معياري (٥، ١٦٦) وهذا يدل على الاختلاف الكبير بين الدول المشاركة في معدلاتها في هذه الجرائم، إذ بلغ أعلى هذه المعدلات في لبنان (٣٥٠)، والإمارات (٣٢٦)، وكان أقلها في الجزائر، والسودان، والسعودية.

وقد درس ولف (Wolf, 1971) سبعاً وثلاثين دولة في الفترة (١٩٦١-١٩٦٢م) لكشف العلاقة بين التنمية والجريمة، وتبين أن معدلات الجريمة تزداد مع زيادة مكانة الدولة في التنمية (باستثناء جرائم القتل). أما كوني (Quinney, 1965) فقد درس (٤٨) دولة وتوصل إلى خلاصة مفادها أن جرائم القتل تنخفض في الدول ذات مستويات التنمية العالية. أما راهاف وجامدار (Rahav & Jaamdar, 1982) فقد درسا (٥٩) بلداً منها (٢٠) دولة في آسيا والشرق الأوسط، و(١٥) دولة من أوروبا، و(١٤) دولة من أفريقيا، (٢) من أمريكا الشمالية، و(٤) من أمريكا الجنوبية، وقد أظهرت نتائجها وجود علاقة بين معدل حجم الجريمة ومعدل التلفزيون للسكان (٠، ٦٠) ومعدل الصحف للسكان (٠، ٥٢)، والتحضر (٠، ٤٤)، والأمية (٠، ٥٥-)، وكانت جميع هذه المعاملات هامة عند (٠، ١٠٠). وتبين كذلك أن جرائم التعدي على الممتلكات كانت مرتفعة في علاقتها مع معدل عدد التلفزيونات (٠، ٧٥)، والصحف (٠، ٧٠)، والنمو الاقتصادي (٠، ٦٩)، والتحضر (٠، ٥٤)، والأمية (٠، ٦١-)، ولم يظهر لحجم السكان ارتباط مع جرائم التعدي على الممتلكات. وتدعم هذه النتائج فرضية أن الزيادة في جرائم التعدي على الممتلكات وحجم الجريمة عامة مع زيادة التنمية. أما جرائم القتل فكانت علاقتها عكسية، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن حجم الجريمة يزداد مع زيادة النمو للدولة، وأن معدل جرائم القتل المعلومة

لكل (١٠٠, ٠٠٠) نسمة إلى حجم جرائم السرقة (١٠٠, ٠٠٠) ينخفض مع النمو الاجتماعي والاقتصادي. وتبين أن معدلات جرائم القتل أعلى في الدول النامية في حين كانت معدلات جرائم التعدي على الممتلكات ومعدل الجريمة عامة أعلى في الدول الصناعية (Rahave & Jaamadr, 1982).

لقد أجريت دراسات لفحص العلاقة بين التحضر والتحديث وأنماط الجريمة ومعدلاتها (Archer & Gartner, 1984; Clinard & Abbott, 1973; Kick & La Free, 1985; Schichor, 1990). كما دعمت بعض الدراسات مثل دراسة (هارت نجيل وميزاودين) التي أظهرت وجود علاقة إيجابية بين حجم الجريمة وقياسات متنوعة للتحضر وخاصة بين التحديث وجرائم الاعتداء على الممتلكات، بينما كانت جرائم العنف أقل وذات ارتباط سلبي (Hartnagel & Mizanuddin, 1986).

أما دراسة (شايدر) التي انطلقت من تجاه دوركايم في التحديث وتجاه الفرص البيئية التي تتبنى أن التغييرات الاجتماعية والاقتصادية تؤدي إلى درجات من الأنومي وإلى مشكلات التكيف الفردي مع التغييرات الثقافية التي تؤدي إلى خلق العديد من الفرص والظروف للجريمة، حيث قسمت الدول في هذه الدراسة بناءً على الناتج المحلي الإجمالي (Gross National Product) لقياس النمو الاقتصادي، والتحضر وقد استخدم هذا القياس من قبل عدد من الباحثين من أمثال (Goldthorpe, 1975). بالإضافة إلى استخدام متغيرات مثل إجمالي الجريمة (حجم الجريمة) وجرائم القتل (جرائم العنف) وجرائم السرقة (التعدي على الممتلكات) بالإضافة إلى متغيرات السكان والصحة العامة والتعلم والنمو الاقتصادي.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة بين حجم الجريمة وكل من حجم السكان (٠, ٣٠)، والتغير السكاني (٠, ٤٥)، ووفيات الأطفال

(٠, ٤٠)، ومعدل أسرة المستشفيات لكل (١٠, ٠٠٠) من السكان (٧٥, ٠)، ومعدل الأحياء لكل (١٠, ٠٠٠) من السكان (٨٦, ٠). وباستخدام تحليل الانحدار الترتيبي (Stepwise Regression Analysis) أظهرت النتائج أنّ السرقة قد فسرت (٢٦, ٤٪) من التباين، والقتل (١١, ٦٪)، والإجمالي (٢٣, ٥٪) من التباين في متغير الجريمة. كما وقد فسرت متغيرات معدل الأطباء (٠١, ٠٪)، والصحف (٢٣, ٥٪)، ووفيات الأطفال (٤٤, ٥٪)، وميزانية التعليم (٤٤, ٨٪)، وتغير السكان (٤٥, ١٪)، وحجم السكان (١٠٥٤, ١٪)، وعدد الأسرة في المستشفيات (٤٥, ١٪)، وباختصار فإن هناك علاقة إيجابية بين قياسات التحضر والتحديث وإجمالي الجريمة، كما تبين وجود علاقة سلبية بين هذه القياسات ومعدلات جرائم القتل.

وأظهرت دراسة الأمم المتحدة (UNICRI) التي أجريت في يوغسلافيا لدراسة أثر التحضر والنمو الاجتماعي والاقتصادي في المدة ١٩٧٣، ١٩٨٠ و١٩٨٦م في الجريمة أنّ جرائم الاعتداء على الممتلكات يزداد من خلال مراحل النمو الاقتصادي وبالمقابل فإن جرائم العنف تنخفض، وبقيت بقية الجرائم كما هي.

وفي دراسة أخرى قام بها معهد الأمم المتحدة لبحوث العدالة والجرائم بين الدول للمدة ١٩٧٠-١٩٨٠م. أظهرت هذه الدراسة أنه كلما زاد النمو مقاساً على نصيب الفرد من الدخل القومي زادت جرائم التعدي على الممتلكات والعلاقة عكسية بالنسبة لجرائم العنف. إنّ جرائم السرقة في الدول الصناعية أعلى منها بكثير في المجتمعات النامية، أما بالنسبة لجرائم التعديات فإن المجتمعات النامية أعلى من المجتمعات الصناعية (Newman, 1990).

وأظهرت دراسة (البرخ وبتغير) أن الأقليات العرقية توصم بارتفاع الجريمة ويفسر ذلك بالتعارض والصراع في القيم الثقافية التي تمثل معايير السلوك، أو يعود ذلك إلى الوسائل المحدودة للمهاجرين في الوصول إلى الفرص الاقتصادية والمهنية والسياسية، ولقد أظهرت مقارنات الجريمة الرسمية في ألمانيا بين الأجانب والمواطنين أن معدلات الجريمة منخفضة لدى الأطفال المهاجرين والشباب ولكنها مرتفعة لدى المهاجرين من الأحداث والبالغين مقارنة مع المواطنين العاديين، وللمدد العمرية ذاتها وتبين أن الجرائم المهنية مثل جريمة السرقة والجرائم الجنسية كانت أكثر بين المهاجرين مقارنة بالمواطنين. كما تبين أن جرائم مثل الجرائم المحترفة، والابتزاز، وشراء المواد المسروقة، من الجرائم النادرة الانتشار بين الأقليات (Albrecht & Pfeiffer, 1979).

وفي الهند أظهرت دراسة (كان وكرشنا) أن معدلات زيادة الجريمة في (١١) سنة ١٩٦٦-١٩٦٧م، قد فاقت معدلات زيادة السكان بكثير في المدة ذاتها. فقد كانت نسبة زيادة السكان (٢٥٪) بينما زادت نسبة التعديلات المعلومة (٣٨٪) (Cognizable Offenses)، أما باقي التعديلات فزادت (٥٥٪)، وتبين وجود علاقة إيجابية بين الزيادة السكانية وزيادة معدلات الجريمة، وأظهر تحليل الانحدار أن الجريمة تعتمد بصورة دالة على زيادة السكان (Khan & Krishna, 1982).

ودرس أوميرو (Owomero, 1987) العلاقة بين التنمية (مقاسة بمتغيرات نصيب الفرد من الدخل الوطني، والعمالة، ونسبة سكان الحضر، وحجم التسجيل في المدارس الابتدائية، ونسبة ميزانية الخدمات الاجتماعية إلى ميزانية الدولة، ومؤشر سعر المستهلك) وإجمالي الجريمة، وجرائم التعديلات على الأشخاص، وجرائم التعدي على الممتلكات في كينيا. وتوصلت هذه

الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جرائم التعدي على الإنسان وكل من: العمالة (٦٧, ٠)، ونسبة التحضر (٨٤, ٠)، والتسجيل في المدارس الابتدائية (٧٧, ٠). أما جرائم التعدي على الممتلكات، فكانت علاقتها سلبية وذات دلالة إحصائية مع نسبة التحضر (-٤٩, ٠)، وأخيراً كانت علاقة الجريمة ذات دلالة إحصائية مع العمالة (٥٨, ٠).

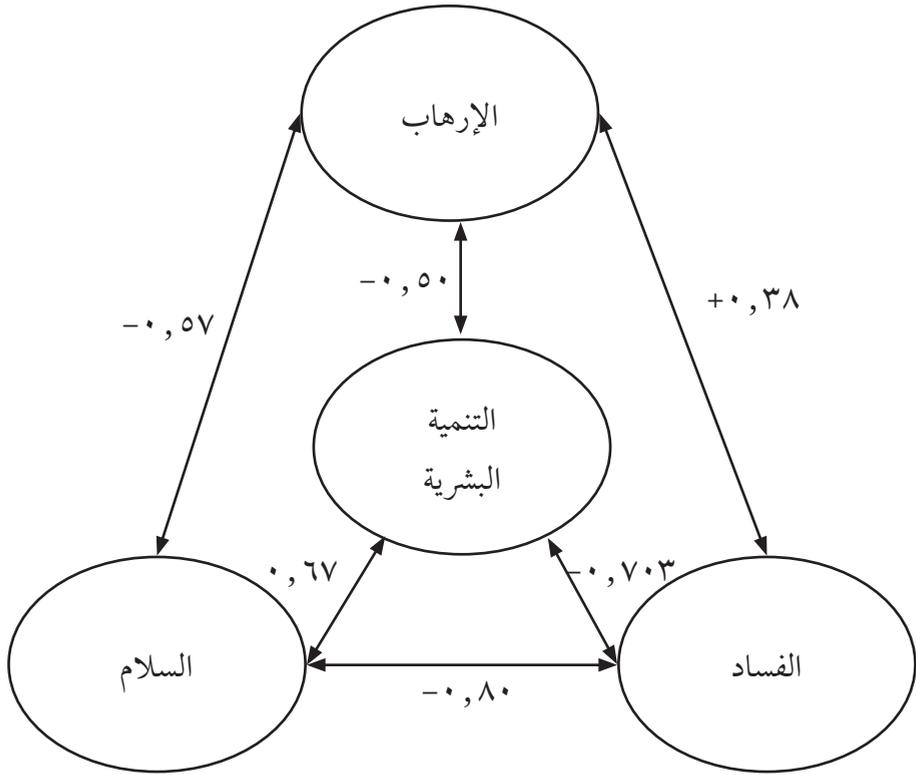
أما (نيابوليتان) Neopolitan, 1994 فقد درس العلاقة بين الفقر وجرائمه حيث بين أن نظريات الدافعية ترى وجود علاقة إيجابية بين الفقر وجرائم التعدي على الممتلكات، بينما ترى نظريات الفرصة عدم وجود هذه العلاقة.

وتبين وجود أثر للفقر في جرائم الفقر في المناطق الأكثر سكاناً (Neopolitan, 1994). فقد درس شيشور (Shichor, 1990) العلاقة بين معدلات الجريمة وبعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في (٤٤) دولة من دول العالم. وأظهرت نتائج الدراسة أن معدلات جرائم القتل والسرقة والجريمة عامة قد ارتبطت بشكل غير متسق مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

٢. ٧. ٢ التنمية البشرية والسلام والفساد والإرهاب في الوطن

العربي

أظهرت دراسة البداينة (Al-badayneh, 2010) وجود علاقة بين التنمية البشرية، والسلام، والفساد، والإرهاب، حيث تبين وجود علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية بين التنمية البشرية والإرهاب (-٥٠, ٠)، علاقة عكسية مهمة مع السلام (-٥٧, ٠). كما تبين وجود علاقة إيجابية مهمة بين الفساد والإرهاب (-٣٨, ٠)، والمخطط رقم (٣) يبين ذلك.



المخطط رقم (٣) العلاقة بين التنمية البشرية والسلام، والفساد والإرهاب

المصدر: Al-badayneh, 2010. p. in press

الفصل الثالث

التنمية البشرية: المفهوم والقياس

٣ . التنمية البشرية: المفهوم والقياس

الهدف من التنمية البشرية (الإنسانية) هو إيجاد بيئة تمكن الناس من التمتع بحياة طويلة وصحية وخلاقة. والتنمية البشرية هي توسيع خيارات الناس سواء أكانت هذه الخيارات شخصية أم اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية أم ثقافية، وهي تعظيم خيارات الإنسان في ميادين سعي الإنسان. وتعزز خيارات الناس حينما يكتسبون القدرات، وتتاح لهم الفرص وتنطوي عملية توسيع الخيارات الإنسانية على تطوير القدرات والفعاليات من جانب، والفرص المتاحة من جانب آخر. والتنمية البشرية عملية ومحصلة في آن واحد، أي أنها تركز على العملية التي يجري من خلالها توسيع الخيارات وفي الوقت ذاته تركز على النتائج (المردود)، والخلاصة أن التنمية الإنسانية هي تمكين الناس من أجل الناس ومن قبل الناس (تمكينهم من المشاركة بفعالية في التأثير على العمليات التي تشكل حياتهم)، من خلال توظيف القدرات الإنسانية إلى أقصى مستوى لها (UNDP, 2002)

٣ . ١ مفهوم التنمية البشرية (Human Development)

يعد مفهوم التنمية البشرية مفهوماً ديناميكياً، ولقد عرف أول تقرير للتنمية البشرية عام ١٩٩٠م، مفهوم التنمية البشرية بأنها عملية توسيع/ تعظيم (widening) خيارات الناس (Srinivassan, 2001) في حين ركز تقرير التنمية البشرية لعام (٢٠٠٠م) على حقوق الإنسان، حيث ربط بينهما من خلال الأهداف المشتركة لهما، وهي تقدم الحريات الإنسانية، والكرامة، والمساواة (Fukuda-Parr, 2001) إن الهدف الحقيقي للتنمية يجب أن يكون خلق بيئة للناس للاستمتاع بالحياة الفضلى، والحياة الطويلة والصحية،

والمبدعة. إن أكثر هذه الأهداف حرجاً هو توفير مياه صحية مستديمة، والتعليم، والاستمتاع بمعايير حياة محترمة، والاختيارات الإضافية تتعلق بالحرية السياسية، وضمان حقوق الإنسان، والالتزام الذاتي، ويميز المفهوم بين جانبين من التنمية البشرية، الأول تكوين القدرات الإنسانية مثل: تحسين الصحة، أو المعرفة، والآخر هو استعمال الأفراد للقدرات المكتسبة وإمكاناتهم للعمل، أو الترقية (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٠م).

وتعزز خيارات الناس حينما يكتسبون القدرات وتتاح لهم الفرص المناسبة لاستخدامها، ومن ثم تسعى التنمية إلى زيادة الفرص والقدرات، وما النمو الاقتصادي إلا وسيلة وليس غاية للتنمية، وأهميته بمقدار ما يحقق من الرفاهية الإنسانية، وأن التنمية تعني أن يؤثر الناس في القرارات والعمليات التي تشكل حياتهم وأن يشاركوا في صنع القرار، وتنفيذ القرارات ومراقبتها وتعديلها من أجل تحسين نتائجها. والخلاصة أن التنمية البشرية تنمية الناس ومن أجل الناس (تقرير التنمية العربية ٢٠٠٢م).

٣. ١. ١. متغيرات مقياس التنمية البشرية

يتكون مفهوم التنمية البشرية من أربعة أبعاد هي:

- ١ - الإنتاجية، وتعني امتلاك الإمكانيات لزيادة الإنتاجية، والمشاركة الكاملة في الإنتاج .
- ٢ - العدالة الاجتماعية، وتعني التمتع بتساوي الفرص، ولعب دور فاعل، وإزالة العوائق .
- ٣ - الاستدامة وتعني فرص الأجيال القادمة.

٤ - تحكم الناس بمصيرهم وتعني أن الناس وكلاء للتنمية وليسوا متلقين، وهم مشاركون في القرارات.

ولقد اعتمد في قياس هذه الأبعاد على المتغيرات التالية:

- ١ - الحياة الطويلة والصحية. وتم القياس بالعمر المتوقع عند الولادة.
- ٢ - المعرفة. وتم قياسه بمعرفة القراءة والكتابة عند البالغين، ومعدلات الالتحاق بالتعليم عند البالغين.
- ٣ - المعيشة والاقتصاد. وقياس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

٣. ١. ٢. فهارس مقياس التنمية البشرية

دليل التنمية البشرية (Human Development Index)

ويقيس هذا الدليل متوسط الأداء للدولة في ثلاثة أبعاد في مجال النمو البشري هي:

١ - مدة البقاء (Longevity)

٢ - المعرفة (Knowledge)

٣ - معايير الحياة (Standards of Living)

وهو يشمل ثلاثة متغيرات توقع الحياة، والتحصيل التربوي، والقدرة على القراءة والكتابة للبالغين ويشمل التسجيل في مراحل الدراسة (الابتدائية، والثانوية، والجامعية)، ونصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني بالدولار (GDP per capita)

١ - مستويات التنمية وفقاً لمعيار البنك الدولي ووفقاً لنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، ووفقاً لتقدير عام (٢٠٠٥م) فإن تصنيف الدول على النحو التالي:

أ- الدخل المنخفض: وفيها نصيب الفرد من الدخل القومي أقل من (٨٧٥) دولاراً.

ب- الدخل المتوسط: وفيها نصيب الفرد من الدخل القومي من (٨٧٦-١٠٧٢٥) دولاراً.

ج- الدخل المرتفع: وفيها نصيب الفرد من الدخل القومي أكثر من (١٠٧٢٦) دولاراً، وتصنف الدول وفقاً لقيمة دليل التنمية البشرية على النحو التالي:

- (٨,٠ فأعلى) عالٍ.

- (٥,٠ - ٧٩٩,٠) متوسط.

- (٥,٠ من أقل) منخفض.

قيمة دليل التنمية البشرية وهو متوسط دليل توقعات الحياة (LEI)، ودليل التحصيل التربوي (EAI)، ونصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي المعدل بالدولار (\$GDP pc)

٢- مستويات التنمية وفقاً لمستوى الدولة على قيمة دليل التنمية البشرية عالٍ، متوسط، ضعيف

أ- دليل الفقر البشري (The Human Poverty Index)

أما دليل الفقر البشري للدول النامية (HPI-1) فيركز على مدة الحياة، وهي نسبة الأفراد المتوقع أن يبقوا على قيد الحياة في عمر (٤٠) سنة (P1)، وفي مستوى المعيشة (P3)، وهي تجميع لثلاثة متغيرات هي:

-نسبة الناس الذين لا يصلون إلى الماء الآمن (P31)

-نسبة الناس الذين ليس لهم خدمات صحية (P32).

-ونسبة الأطفال ذوي الأوزان المتدنية في عمر دون السنوات الخمس (P33)

ب - دليل التنمية المتصل بالنوع (The Gender-related Development Index (GDI

إنّ متغيرات دليل التنمية المتصل بالنوع هي ذات المتغيرات لدليل التنمية البشرية (HDI)، والفرق الوحيد هو أن دليل التنمية المتصل بالنوع (GDI)، يقسم متغيرات دليل التنمية البشرية الأساسية وفق النوع لكل دولة.

ج- مقياس التمكين المتصل بالنوع (The Gender Empowerment Measure

وهو مقياس تمكّن القوة للرجال والنساء في النشاطات السياسية، والاقتصادية ويشمل هذا المقياس متغيرات تعكس المشاركة الاقتصادية، وقوة اتخاذ القرار، نسبة الرجال والنساء الذين يحتلون مواقع إدارية وقيادية، ونسبتهم في الأعمال الفنية، والمهنية، كما يشمل نسبة الرجال والنساء الذين يمثلون المقاعد النيابية في البرلمان كمؤشر على المشاركة السياسية وقوة اتخاذ القرار بناء على مصادر البيانات.

٣. ٢ مقياس التنمية البشرية البديل (العربي)

يرى نادر فرجاني - محرر التقرير- في أول نسخة له حول العالم العربي، ضرورة البحث عن مقياس أكثر شمولية، واقترح مقياساً سماه «مؤشر التنمية الإنسانية». ويستخدم فرجاني عنصرين من العناصر المكونة لمقياس التنمية البشرية وهما متوسط العمر المتوقع عند الميلاد والتحصيل الدراسي، مضيفاً مؤشراً تمكين المرأة الذي عرضه تقرير التنمية البشرية العالمي (عام ١٩٩٥ م) ليعكس وصول المرأة للسلطة في المجتمع ككل، والنقص في تمكين المرأة في المنطقة العربية. كما أضاف ثلاثة عوامل جديدة.

- ١- مؤشر الحرية، وقياس مدى التمتع بالحریات المدنية والسياسية.
 - ٢ - مؤشر التقنية، وقياس مدى المعرفة بتقنية المعلومات والاتصال.
 - ٣- مؤشر البيئة (بُعد كوني) غاز الكربون المنبعث للفرد ليعكس الأذى الذي تتعرض له البيئة نتيجة النشاط الاقتصادي والاجتماعي.
- ويتعمد نادر فرجاني استبعاد الدخل «حتى يقلل من أهمية معدل الدخل كمعيار للتنمية الإنسانية بشكل عام و ليعكس أيضاً النقص في القدرات العربية بالمقارنة مع الدخل في الدول العربية».

ويشمل المقياس الجديد:

- ١ - العيش حياة طويلة وصحية - وقياس من خلال العمر المتوقع عند الميلاد.
- ٢ - اكتساب المعرفة من خلال التعليم - التحصيل التعليمي كما في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣- مؤشرات النواقص الثلاثة- وقيس بمقياس الحرية (التمتع بالحرريات المدنية والسياسية).

٤- مقياس تمكين النوع- كما في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥ - الاتصال بشبكة الانترنت مقاسا بعدد الحواسيب الأساسية (internet hosts).

٦ - حجم المساهمة في التلوث البيئي، مقاسا من خلال انبعاث ثاني أكسيد الكربون للفرد بالطن المتري (تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٢م، ص ١٨). (انظر الملحق رقم ١).

وفيما يلي موضوعات تقارير التنمية العربية والدولية:

موضوعات تقارير التنمية الإنسانية العربية

الموضوع	السنة
الحرية والتعليم وتمكين المرأة	٢٠٠٢
نقص المعرفة	٢٠٠٣
نحو المعرفة	٢٠٠٤
نهوض المرأة	٢٠٠٥

موضوعات تقارير التنمية الإنسانية الدولية

الموضوع	السنة
قياس التنمية	١٩٩٠
الإنفاق	١٩٩١
السوق	١٩٩٢
المشاركة	١٩٩٣
الأمن	١٩٩٤
المساواة للنوع البشري	١٩٩٥
النمو	١٩٩٦
استئصال الفقر	١٩٩٧
الاستهلاك	١٩٩٨
العولمة	١٩٩٩
حقوق الإنسان	٢٠٠٠
التقنية	٢٠٠١
الديمقراطية	٢٠٠٢
أهداف التنمية في الألفية	٢٠٠٣
الحرية الثقافية	٢٠٠٤
التعاون الدولي	٢٠٠٥
الندرة	٢٠٠٦
المناخ	٢٠٠٨-٢٠٠٧

الفصل الرابع

واقع التنمية البشريّة في الوطن العربي

٤ . واقع التنمية البشريّة

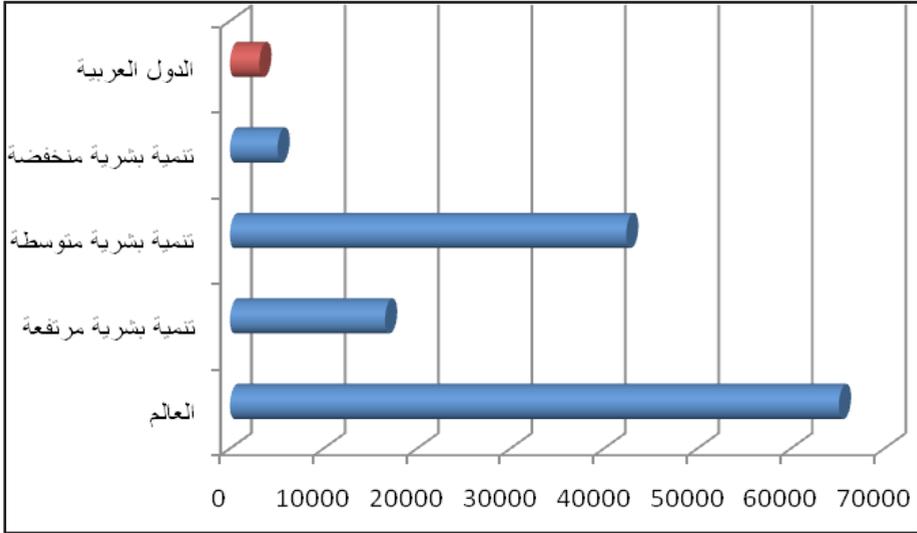
في الوطن العربي

تُعد التنمية البشرية أساس الأمن البشري، وهي حرية واختيار، واستثمار قدرات، وتعظيم خيارات، هي تمكين البشر في جميع جوانب حياتهم التعليمية والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية. والتنمية البشرية من أجل البشر ومن قبل البشر والناس أدواتها، وأهدافها، ومخرجاتها. وينبغي أن تنسأل منافعها إلى الناس وفي كافة جوانبها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية. والتنمية البشرية الحقيقية هي تحصين اجتماعي ضد الجهل، والقهر، والتخلف، وهي الضامن للحرية والديمقراطية وحقوق الناس. وهي مفتاح الانعتاق من قيود الظلم، وهي حرية، وهي محصن ضد العنف والإرهاب. ولقد حققت الدول العربية إنجازات هامة في قطاعات الصحة، والسكن، والتعليم. ولقد تجلّت هذه الإنجازات في مضماري الحد من الوفيات والتوسع الكمي في التعليم.

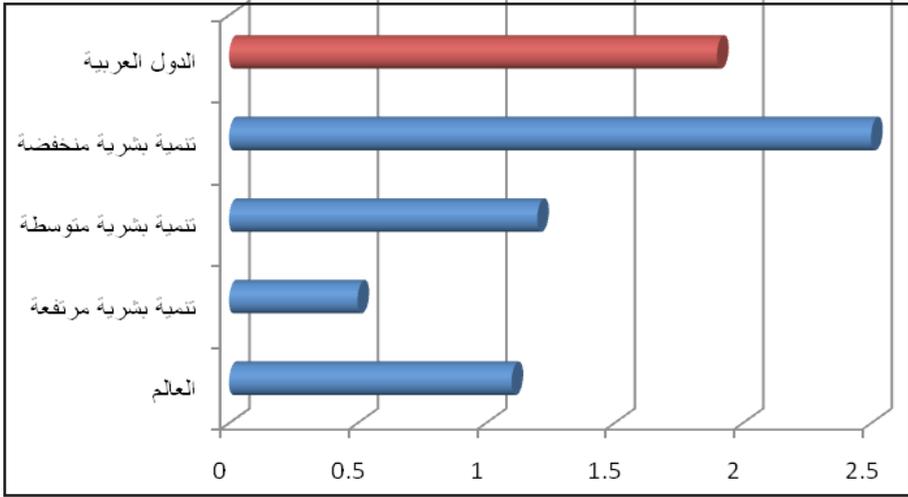
٤ . ١ السكان

من المتوقع أن يصل سكان الوطن العربي إلى (٤, ٣٨٠) مليون نسمة مع حلول عام ٢٠١٥ وبمعدل زيادة سنوية (٩, ١)، وبنسبة سكان حضر (٨, ٥٨٪) من مجموع السكان، وبينهم من تقل أعمارهم عن ١٥ سنة (٣٢٪) والسكان في عمر (٦٥) فأكثر (٤, ٤٪). ويلاحظ من الشكل رقم (٢٠) الوضع السكاني في الوطن العربي مقارنة مع المجموعات الدولية. كما يلاحظ كما في الشكل رقم (٢١) ارتفاع نسبة السكان في عمر (١٥) سنة فأقل مقارنة

مع مجموعات التنمية، وهي أعلى من النسبة الدولية. وهذا يرفع الكلفة الاجتماعية، والمعيشية، ومعدل الإعالة. ويلاحظ أن معدل النمو السكاني في الوطن العربي مازال مرتفعا مقارنة بالمستوى العالمي وبمجموعات التنمية الأخرى باستثناء الدول منخفضة التنمية (شكل ٢١).

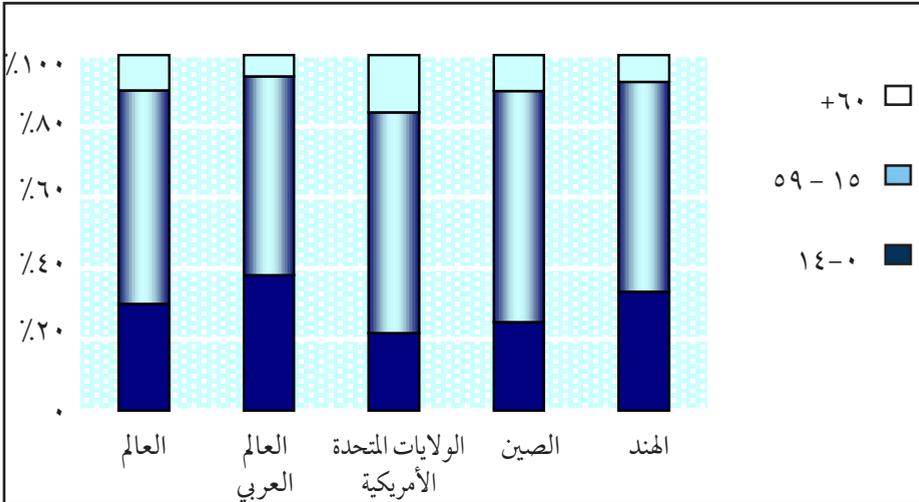


الشكل رقم (٢٠) مجموع السكان للوطن العربي وفق مجموعات التنمية لعام ٢٠٠٥م



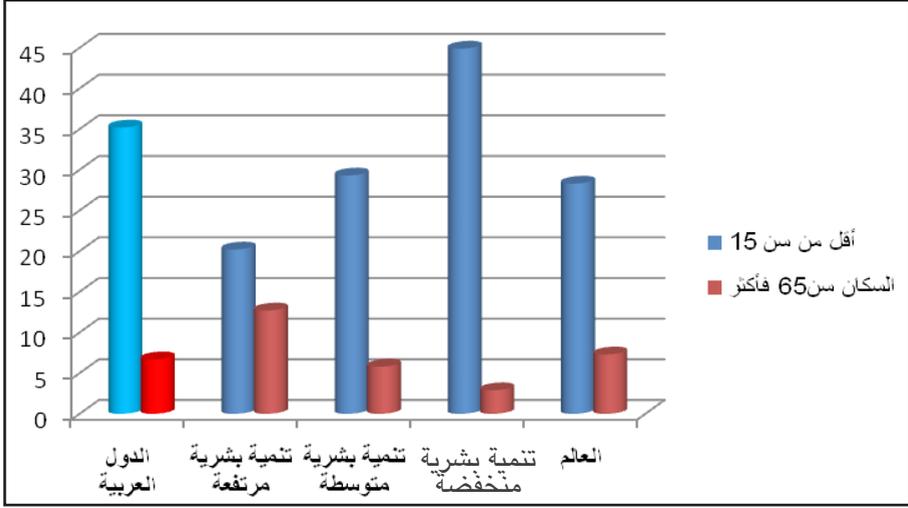
الشكل رقم (٢١) معدل النمو السكاني في الوطن العربي وفق مستوى التنمية ٢٠٠٥-٢٠١٥م

وعدد الأطفال والشباب في المنطقة أكبر من أية منطقة أخرى في العالم، فمعدل العمر السكاني أقل بكثير من المعدل العالمي، حيث نجد أن (٣٨٪) من السكان تحت سن الرابعة عشرة، كما هو واضح في الشكل (٢٢) والشكل (٢٣).



الشكل رقم (٢٢) التوزيع العمري لسكان العالم العربي مقارنة ببلدان أخرى والعالم

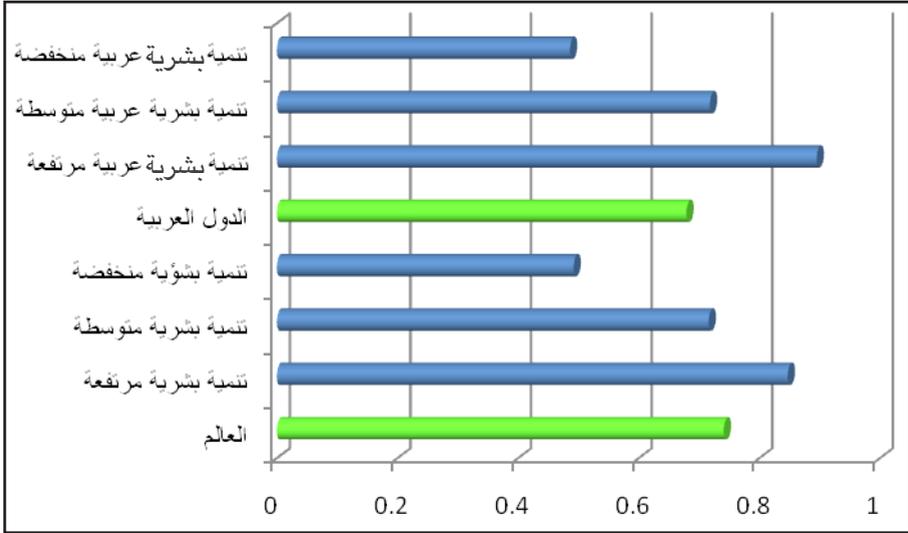
المصدر: تقرير التنمية البشرية العربية ٢٠٠٢م



الشكل رقم (٢٣) نسبة السكان في عمر (١٥) فأقل و (٦٥) فأكثر وفق مجموعات التنمية للمدة (١٩٧٥ - ٢٠٠٥ م)

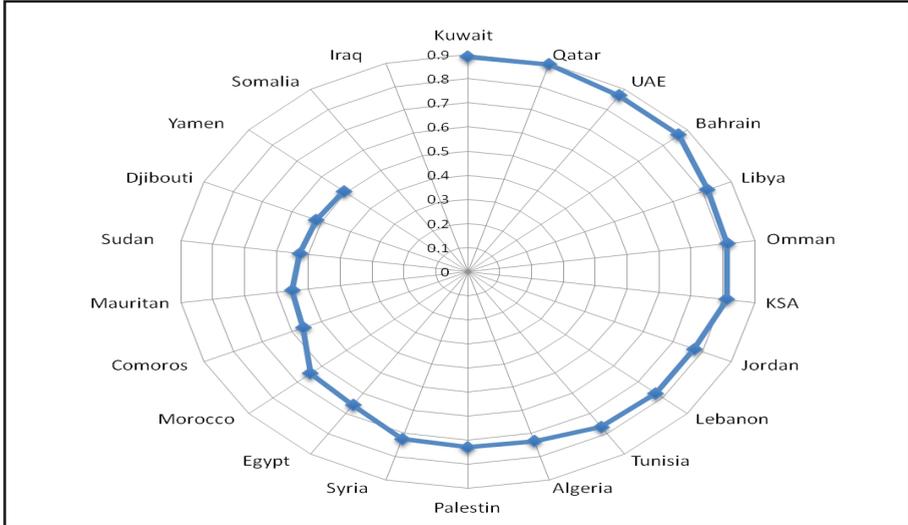
٤. ٢ دليل التنمية البشرية

ولقد بلغ المتوسط العام للدول العربية على قيمة دليل التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ م، (٦٩٩، ٠) وتجاوز بقليل متوسط الدول متوسطة التنمية (٦٩٨، ٠)، ولكنه بقي دون المتوسط العالمي (٧٤٣، ٠) ودون متوسط الدول التي فيها دخل الفرد متوسط (٧٧٦، ٠). ولم تتجاوز إنجازات العالم العربي في مقاييس التنمية البشرية المتوسط العالمي. إلا أنها حققت بعض الإنجازات الصحية وفي مجال الدخل مقارنة بمؤشرات التنمية الأخرى. وهذا يعني أن العالم العربي هو غني أكثر منه نامياً. أما على مستوى الدول العربية فقد احتلت كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت وقطر مستوى تنمية مرتفعاً، في حين احتلت موريتانيا، والصومال، والعراق، واليمن مستوى تنمية منخفضاً، وقد احتلت بقية الدول العربية مستوى تنمية متوسطاً كما يتضح في (شكل ٢٤) ويلاحظ أن قيمة دليل التنمية البشرية العربي أقل من القيمة العالمية.



الشكل رقم (٢٤) قيمة دليل التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣م وفق مستوى التنمية

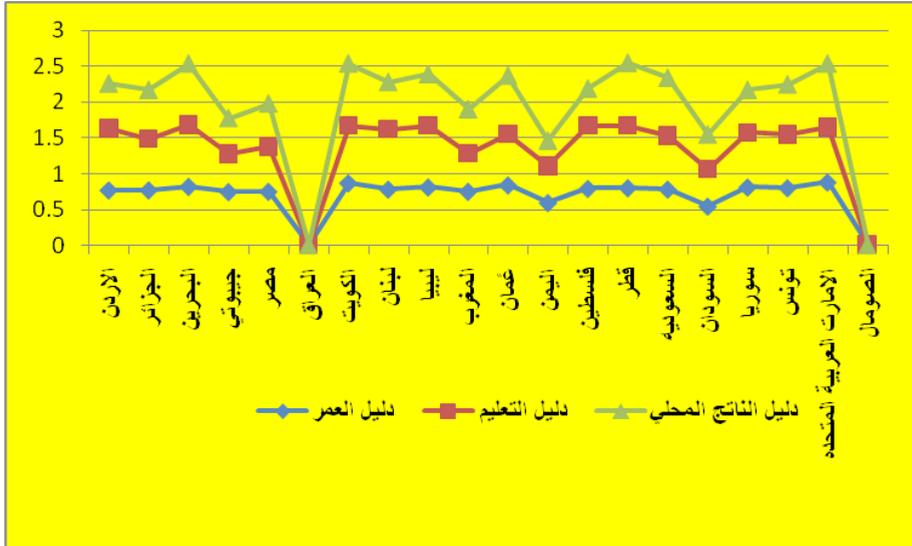
مصدر البيانات: تقرير التنمية البشرية العربية ٢٠٠٥م، ص ٢٦٧.



الشكل رقم (٢٥) قيم دليل التنمية البشرية للدول العربية

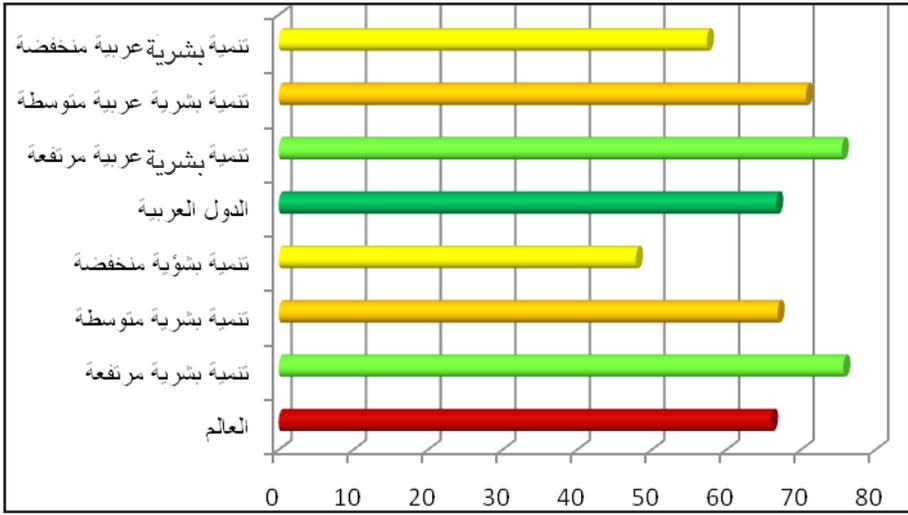
المصدر: بيانات، تقرير التنمية البشرية العربية، ٢٠٠٩، ص ٢٢٩.

ويلاحظ أيضاً أن الدول العربية قد حافظت على مستوياتها التنموي على كل من دليل الناتج المحلي ودليل التعليم ودليل العمر كما هو موضح في (شكلي: ٢٥ و ٢٦).



الشكل رقم (٢٦) بعض أدلة التنمية البشرية للدول العربية للعام ٢٠٠٣ م
٤. ٢. ١. البقاء على قيد الحياة

لقد سجل القطاع الصحي في الوطن العربي تحسناً في بعض المؤشرات الصحية، ومنها التحسن في العمر المتوقع عند الولادة الذي كان (٩, ٥١) سنة في المدة (١٩٧٠ - ١٩٧٥ م) وارتفع إلى (٧, ٦٦) سنة في المدة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ م) وهو أعلى من المتوسط العالمي والبالغ (٧, ٦٦) سنة ويقارب المتوسط العام للدول متوسطة التنمية البشرية والبالغ (٩, ٦٦) سنة (شكل ٢٧).

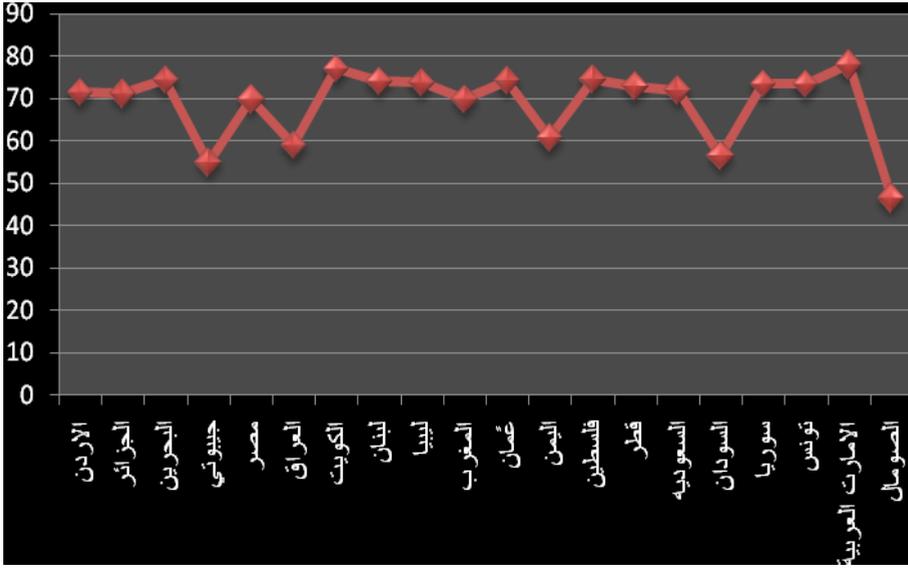


الشكل رقم (٢٧) متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)
لعام ٢٠٠٣م وفق مستوى التنمية

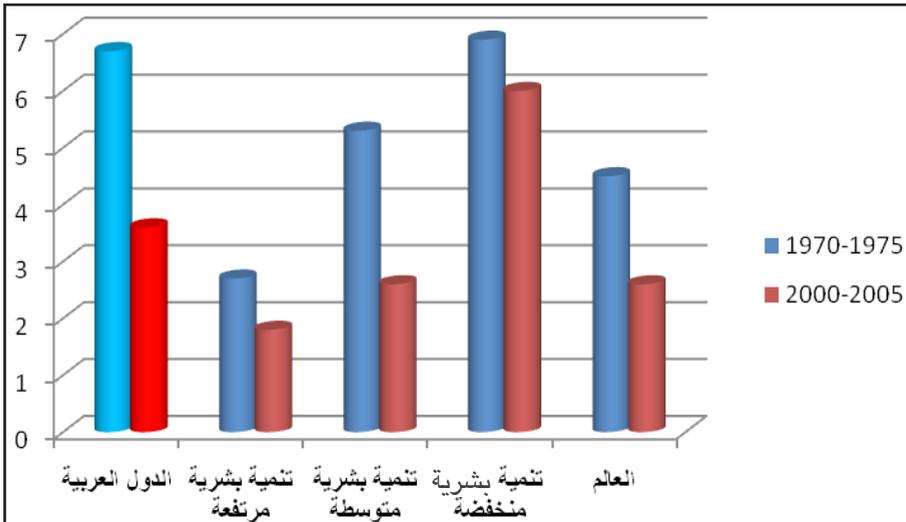
المصدر البيانات: تقرير التنمية البشرية العربية ٢٠٠٥م، ص ٢٦٧

ولقد سجل متوسط العمر المتوقع عند الولادة (٦٦,٧ سنة) تحسنا مقارنة مع متوسط العمر المتوقع عند الولادة للدول متوسطة التنمية والبالغ (٦٦,٩ سنة)، وأعلى من المتوسط العالمي (٦٦ سنة) لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م. فقد ارتفع مثلا معدل توقع الحياة عند الميلاد (١٤,٨) عاماً خلال المدة (١٩٧٥ - ١٩٧٠) مقارنة مع المدة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥م)، ووصل إلى (٥,٦٧ سنة) عام ٢٠٠٥م، وانخفض معدل وفيات الأطفال من (١٢٩) حالة وفاة لكل (١٠٠٠) مولود حي عام ١٩٧٠ إلى (٤٦) حالة وفاة لكل (١٠٠٠) مولود حي في عام (٢٠٠٥م).

أما على مستوى الدول العربية، فقد سجل ارتفاعاً بلغ أقصاه في الإمارات (٧٧,٩) سنة، تليها الكويت (٧٦,٨) سنة، فالبحرين (٧٤,٢) سنة. كما كان في الدول العربية المتوسطة التنمية في السبعينيات باستثناء السودان (٥٦,٣) سنة.



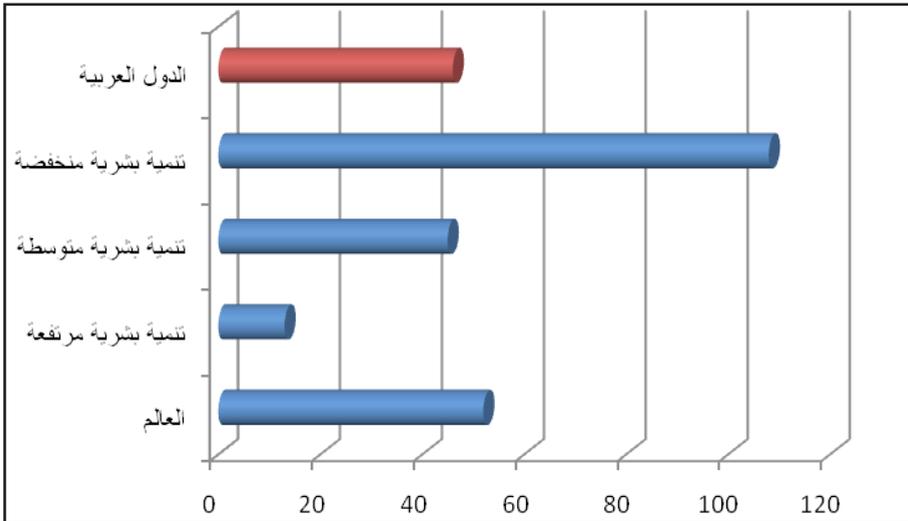
الشكل رقم (٢٨) متوسط العمر المتوقع عند الولادة للدول العربية لعام ٢٠٠٣م
 أما إجمالي نسبة الخصوبة (ولادات لكل امرأة) فقد انخفضت من
 (٦,٧) للمدة (١٩٧٠-١٩٧٥م) إلى (٣,٦) للمدة (٢٠٠٠-٢٠٠٥م).
 وهي أعلى من المستوى العالمي (٦,٢) (شكل ٢٩).



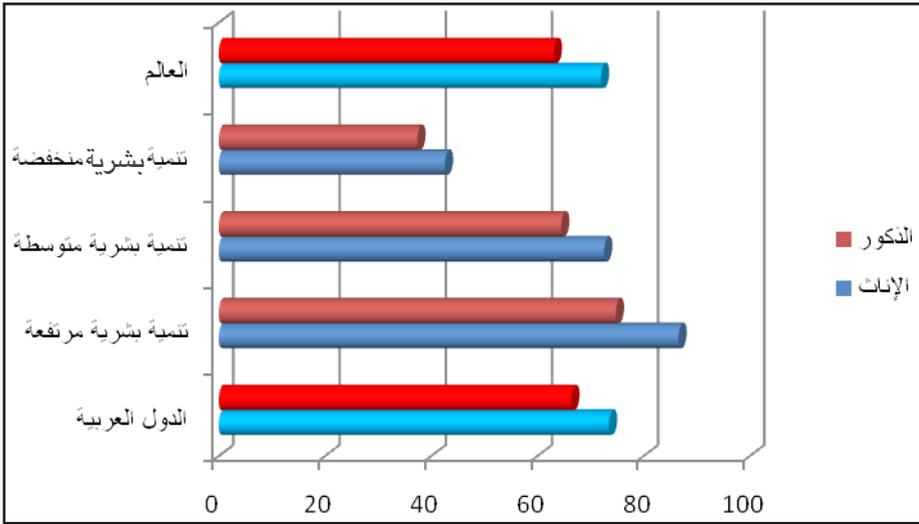
الشكل رقم (٢٩) إجمالي نسبة الخصوبة (ولادات لكل امرأة)
 وفق مجموعات التنمية للمدة ١٩٧٥ - ٢٠٠٥م

أما معدل وفيات الرضع (لكل ١٠٠٠ مولود حي) فقد انخفض من (١٢٩) حالة وفاة في عام (١٩٧٠) إلى (٤٦) حالة عام (٢٠٠٥) وهذا انخفاض أكثر من النصف، وأقل من المعدل العالمي البالغ (٥٢) حالة وفاة، ويقارب جداً معدل الدول المرتفعة التنمية البشرية والبالغ (٤٥) حالة. أما معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل (١٠٠٠) مولود حي فقد انخفضت من (١٩٦) حالة إلى (٥٨) حالة، وهذا انخفاض كبير، وتحسن يسجل للقطاع الصحي العربي، وهو أقل بكثير من المعدل العالمي والبالغ (٧٦) ومقارب جداً المعدل الدول المتوسطة التنمية والبالغ (٥٩) حالة.

ويلاحظ أن الاحتمال عند الولادة للعيش حتى سن الخامسة والستين (نسبة من المجموع) قد كانت في الوطن العربي أكبر من المتوسط العالمي بقليل (٥, ٧٣ للإناث و ٤, ٦٦ للذكور) مقابل (٧٢ للإناث ١, ٦٣ للذكور) على المستوى العالمي (شكل ٣٠).



الشكل رقم (٣٠) معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل (١٠٠٠) مولود حي وفق مجموعات التنمية



الشكل رقم (٣١) الاحتمال عند الولادة للعيش حتى سن الخامسة والستين للمدة ٢٠٠٥-٢٠٠٠م

وإن نسبة المحصنين في عمر سنة واحدة ضد السل والحصبة فقد كانت (٨٦٪، ٨٤٪) على التوالي لعام (٢٠٠٣). أما نسبة الولادات التي تتم بإشراف صحي، فقد كانت (٣٥٪) مقارنة مع (٦٣) على المستوى العالمي لعام ٢٠٠٥.

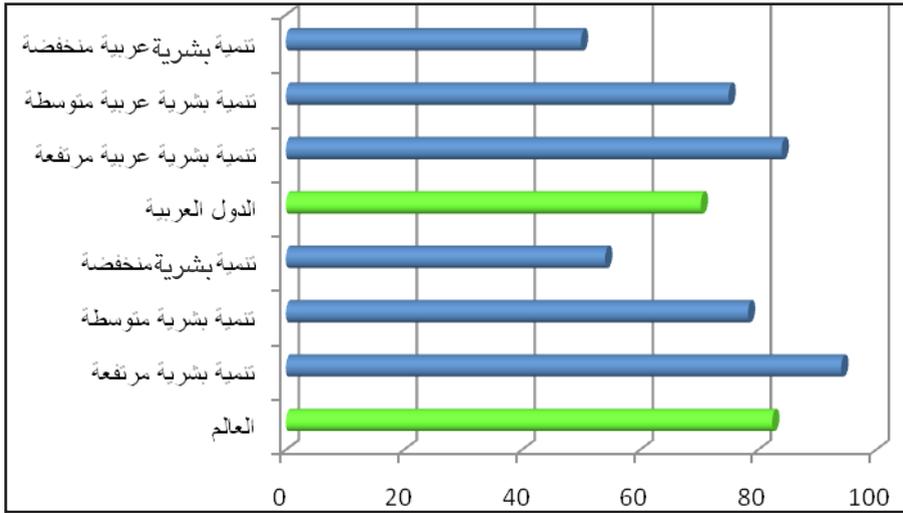
وقد تبين في تقرير التنمية البشرية العربية لعام (٢٠٠٣) أن الأمراض، والإعاقة يخفضان من معدل العمر الخالي من الإعاقة من (٥) إلى (١١) سنة، ويقل معدل العمر للنساء العربيات عن المعدل العالمي ويعود ذلك جزئياً لمعدل الوفيات العالي لدى النساء الحوامل. لقد بلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (٥٨) وفاة لكل (١٠٠٠) مولود حي مقارنة بالمعدل العالمي وهو (٧٦) وفاة لكل (١٠٠٠) مولود حي. ولكن ما زال هناك تفاوت كبير بين الدول العربية وبين الأعمار المختلفة في كل منها. فهناك تفاوت ملحوظ

في نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة، وتعد حوادث الطرقات والتدخين من المسببات الهامة للوفاة.

٤. ٢. ٢. التعليم

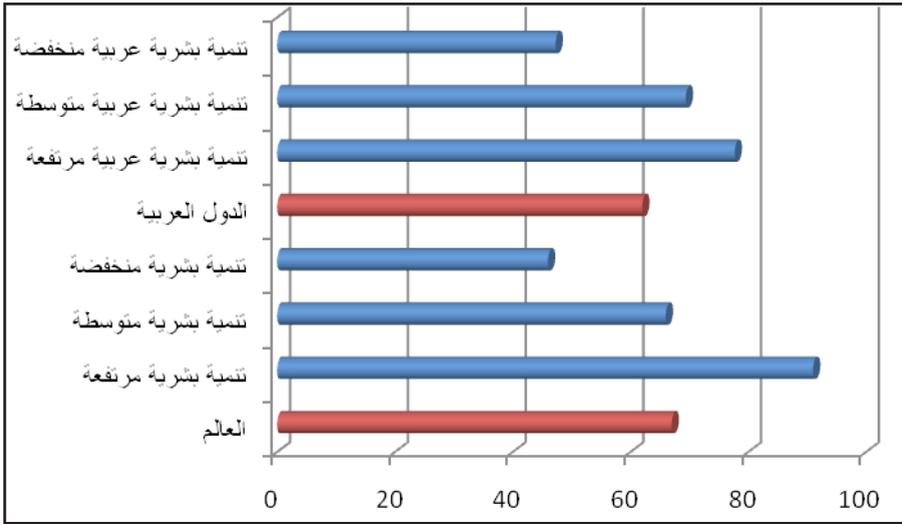
بلغت نسبة الملمّين بالقراءة والكتابة في الوطن العربي من البالغين من عمر (١٥) سنة وأكبر (٢، ٥٨٪) للفترة (١٩٨٥ - ١٩٩٤) وارتفعت إلى (٣، ٧٠٪) للفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٥) وهي أقل من النسبة العالمية والبالغة (٤، ٨٢) ولكنها قريبة من نسبة الدول المتوسطة التنمية والبالغة (٣، ٧٨٪).

أما نسبة الملمّين بالقراءة والكتابة للبالغين من الفئة العمرية (١٥ - ٢٤) سنة، فقد ارتفعت من (٨، ٧٤٪) للمدة (١٩٨٥ - ١٩٩٤) إلى (٢، ٨٥٪) للمدة (١٩٩٥ - ٢٠٠٥) وهي قريبة جداً للنسبة العالمية البالغة (٥، ٨٦٪).



الشكل رقم (٣٢) نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (من عمر ١٥ وأكبر) لعام ٢٠٠٣م، وفق مستوى التنمية

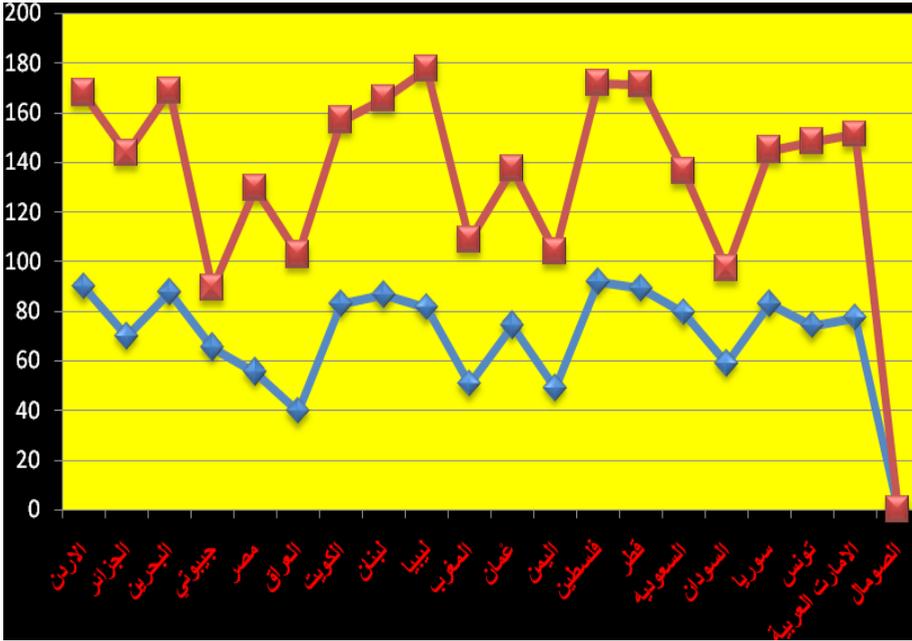
مصدر البيانات: تقرير التنمية البشرية العربية ٢٠٠٥م، ص ٢٦٧.



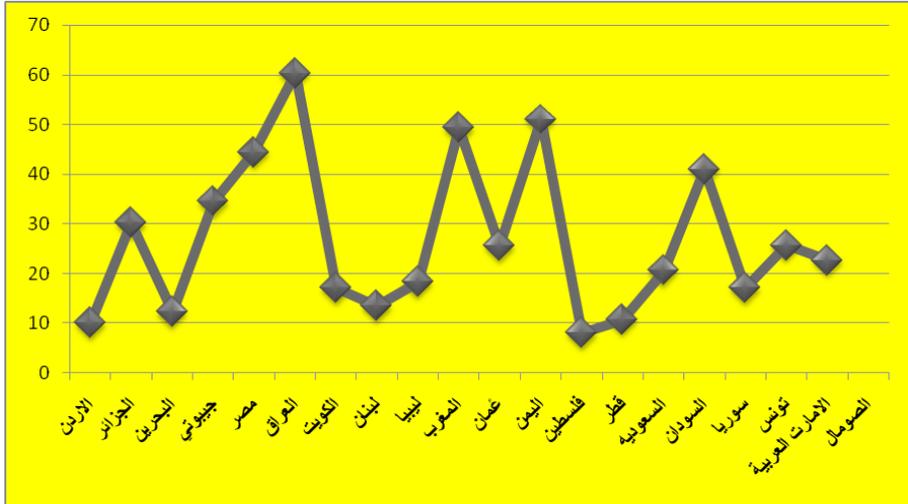
الشكل رقم (٣٣) مجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي لعام ٢٠٠٣م، وفق مستوى التنمية

مصدر البيانات: تقرير التنمية البشرية العربية ٢٠٠٥م، ص ٢٦٧.

وهناك زيادة في نسبة المتعلمين في الوطن العربي، فقد كانت نسبة الالتحاق في التعليم في مراحله الثلاثة (الابتدائي والإعدادي والثانوي) (٦٢٪) وهي أقل من النسبة العالمية (٦٧٪) وأقل أيضاً من نسب الدول وفق مستويات التنمية البشرية المرتفعة والمتوسطة (٩١٪، ٦٦٪) على التوالي. كما بلغت نسبة الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي (٧، ٤٪).



شكل (٣٤) مجموع نسبة الالتحاق الإجمالية بالتعليم بمستوياته الثلاثة لعام ٢٠٠٢-٢٠٠٣م نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين (من عمر ١٥ فأكثر) لعام ٢٠٠٢-٢٠٠٣م



الشكل رقم (٣٥) معدل الأمية بين البالغين (من عمر ١٥ وما فوق) ٢٠٠٣م

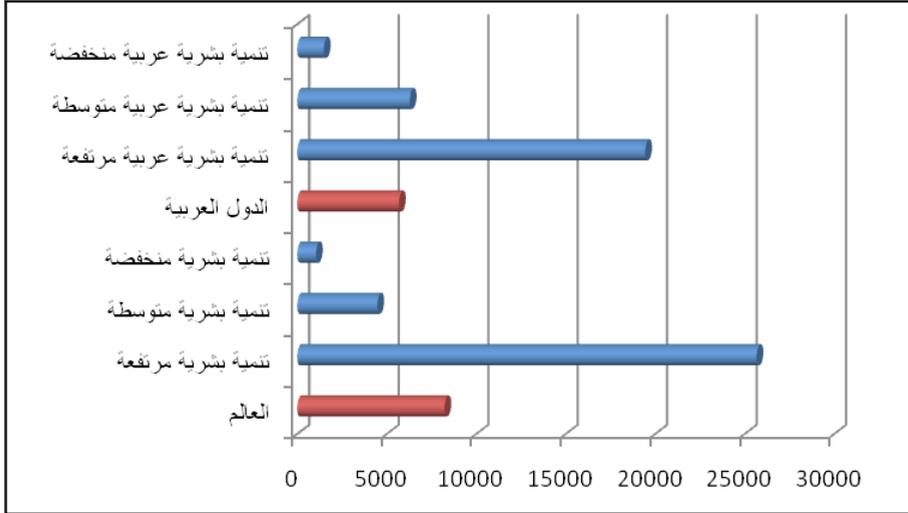
ويبلغ عدد الأميين في الوطن العربي (٧, ٥٧) مليون أمي، ويتراوح معدل الأمية للبالغين (% من عمر ١٥ فأكثر) لعام ٢٠٠٣م، (٢٧%)، وهي أعلى عند الإناث منها عند الذكور، وتختلف هذه النسبة بين دولة عربية لأخرى حيث تراوحت بين (١, ٨%) لقطر إلى (٣, ٦٠%) للعراق. كما أن النسبة التي تنفقها الدول العربية مجتمعة من دخلها على التعليم هي أعلى منها في الدول النامية الأخرى. مما أدى إلى انخفاض نسبة الأمية من ٦٠% في عام ١٩٨٠م، إلى نحو ٤٣% في منتصف التسعينيات. أما في الثمانينيات، فقد استطاعت الدول العربية تحقيق ما نسبته (٣, ٥١%) من المعرفة بالقراءة والكتابة، وبزيادة قدرها (١١%) عن العقد الذي سبقه (٨, ٤٠%) وارتفعت النسبة بعد عقد آخر إلى (٥, ٦١%) وبزيادة قدرها (١٠%). أما نسبة تعليم الإناث، فتتراوح ما بين (٢٤%) في العراق إلى (٩, ٨٥%) في الأردن. كما تضاعف معدل تعليم المرأة ثلاث مرات منذ عام ١٩٧٠م. وعلى الرغم من كل هذا فما زال هناك ٦٥ مليون عربي من البالغين والأميين، ثلاثهم من النساء.

٤. ٢. ٣. المياه

يعاني الوطن العربي من فقر في المياه وهناك (١٥) دولة من أصل (٢٢) دولة عربية تقع تحت خط الفقر في المياه (أقل من ١٠٠٠ متر مكعب للشخص في السنة). وقد انخفضت نسبة الأرض الزراعية للفرد في الدول العربية من ٤, ٠ هكتار عام ١٩٧٠م، إلى ٢, ٤ هكتار عام ١٩٩٨م.

٤. ٢. ٤ الاقتصاد

بلغ الناتج المحلي الإجمالي (٤, ٥٤٣, ١) بليون دولار أمريكي لعام (٢٠٠٥) مقارنة بالمجموع العالمي (٧, ١٥٥, ٤٤) بليون دولار، أما الناتج المحلي الإجمالي للفرد فقد بلغ (٦٧١٦) دولاراً أمريكياً مقارنة مع (٩, ٥٤٣) دولار على المستوى العالمي، أما معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للفرد، فقد ارتفع من (٧, ٠) للمدة (١٩٧٥ - ٢٠٠٥) إلى (٣, ٢) في للمدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٥). تتسم الدول العربية بانخفاض مستوى الفقر المدقع فيها مقارنة بجميع مجموعات الدول النامية الأخرى. وبالرغم من ذلك ما زال واحد من بين ٥ من العرب يقل دخله عن دولارين في اليوم، وما زال فقر القدرات أكثر استشرافاً بسبب ارتفاع نسب الأمية وانحسار فرص التعليم والتعلم.

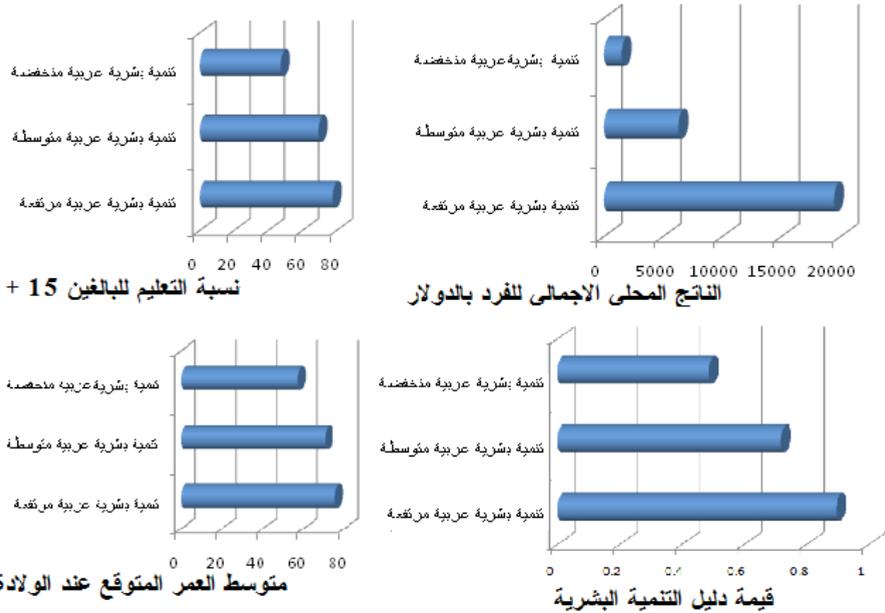


الشكل رقم (٣٦) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفرد
(بالدولار) لعام ٢٠٠٣ م، وفق مستوى التنمية

مصدر البيانات: تقرير التنمية البشرية العربية ٢٠٠٥ م، ص ٢٦٧

يتلقى الوطن العربي عام ٢٠٠٥م، مساعدات إنمائية (٠, ٦١٢, ٢٩) مليون دولار من المجموع العالمي (٩, ٣٧٢, ١٠٦) مليون دولار، وكان نصيب الفرد منها (٣, ٩٤) مقارنة (٣, ١٦) على المستوى الدولي، أما كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت عام (١٩٩٠م) (٩, ٢٪) ارتفعت إلى (٣٪) عام (٢٠٠٥م) مقارنة بالمستوى العالمي (٣, ٠٪) عام (١٩٩٠) والتي انخفضت إلى (٢, ٠٪) عام ٢٠٠٥.

وقدر حجم البطالة في الدول العربية بما لا يقل عن (١٢) مليون عاطل عن العمل في عام ١٩٩٥م، أو ما يوازي ١٥٪ من قوة العمل. وإذا ما استمرت هذه الاتجاهات فمن المتوقع أن يصل عدد العاطلين عن العمل إلى نحو (٢٥) مليوناً بحلول عام ٢٠١٠م.



الشكل رقم (٣٧) مقاييس التنمية البشرية الرئيسة في الوطن العربي وفق مستوى التنمية العربية

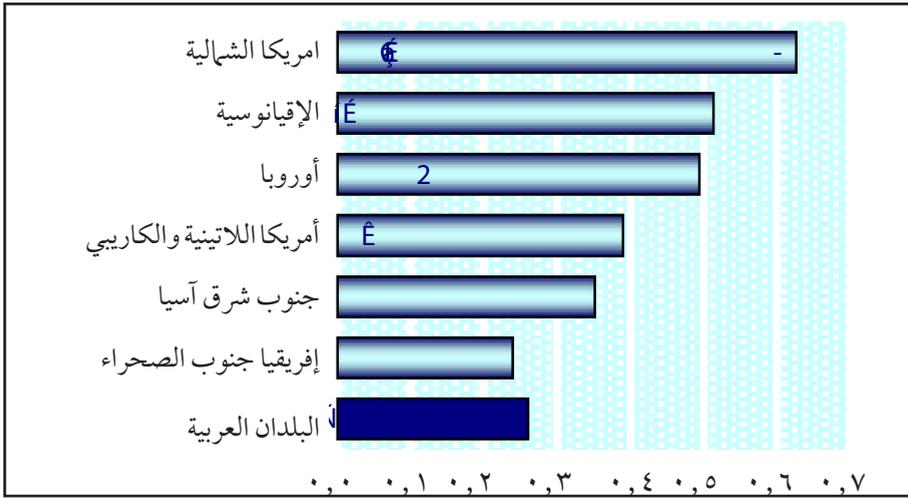
٤. ٢. ٥. البيئة

لقد كانت مساهمة الوطن العربي في انبعاث ثاني أكسيد الكربون (طن ثاني أكسيد الكربون لكل فرد) وبالمعدل (٥، ٤) طن لكل فرد لعام (٢٠٠٤م) وهو أعلى من متوسط الدول متوسطة التنمية (٥، ٢) طن للفرد وأقل من متوسط الدول مرتفعة التنمية (١، ١٠) طن للفرد.

٤. ٢. ٦. عدم المساواة بين الجنسين في التعليم

بلغت نسبة الإناث البالغات عمر (١٥ سنة) فأكثر الملمّات بالقراءة والكتابة (٤٪، ٥٠) في المدة (١٩٩٥-٢٠٠٥م) مقارنة مع (٧، ٧٢٪) على المستوى العالمي، أما إلمام الشباب بالقراءة والكتابة (نسبة الإناث البالغات (١٥-٢٤) فقد كانت (٥٩، ٧٩٪) للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٥م) مقارنة مع (٥، ٨٢٪) على المستوى العالمي. أما صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي فقد كانت (٧٧٪، ٦٥٪، و٢١٪) على التوالي مقارنة مع (٨٥٪، ٦٤٪، و٢٥٪) على المستوى العالمي لعام (٢٠٠٥م). أما في المجال الاقتصادي، فقد بلغت نسبة الإناث عمر (١٥ سنة) وأكثر في النشاط الاقتصادي (٧، ٢٦٪) لعام ٢٠٠٥ مقارنة مع (٥، ٥٢٪) على المستوى العالمي.

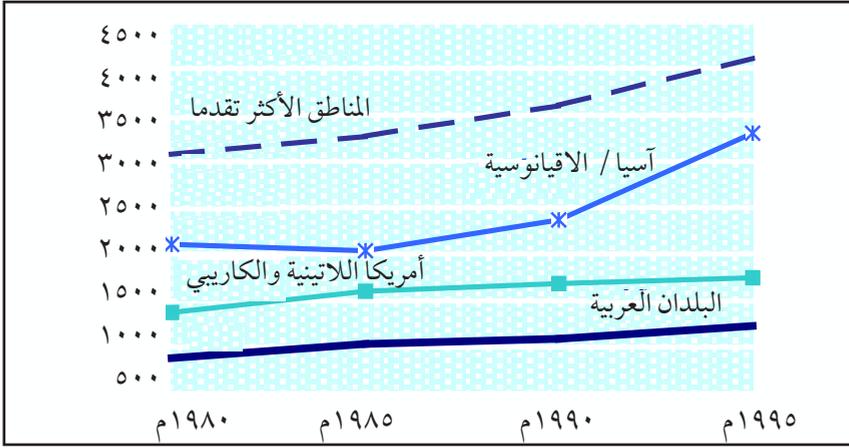
ويحتل الوطن العربي أقل مستوى في العالم (فيما عدا جنوب الصحراء) معيار تمكين المرأة لقياس مساهمة المرأة التي يعكسها الدخل لكل فرد وحصّة المرأة في المراكز المهنية، والتقنية، وحصتها في مقاعد مجالس الشعب.



الشكل رقم (٣٨) متوسط قيمة مقياس تمكين المرأة، مناطق العالم، ١٩٩٥ م
المصدر: تقرير التنمية البشرية العربية ٢٠٠٢ عن بيانات البلدان مستمدة من تقرير
التنمية البشرية، ١٩٩٥ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإنجليزية، ١٩٩٥،
متوسطات المناطق مرجحة بعدد السكان).

٤. ٢. ٧ المعرفة

تعد البنية المعرفية في الوطن العربي ضعيفة، فمعدلات البحوث منخفضة، ونوعيتها دون مستوى المنافسة على المستوى العالمي، ومستوى الجامعات العربية ضعيف، ووضع الترجمة بائس، وحتى موقع اللغة العربية في مجال البرمجيات الانترنت متدن. ناهيك عن انتشار الأمية بين الذكور والإناث، وكذلك حال الفجوة الرقمية بين الدول العربية نفسها وبينها وبين العالم، وتناقص مستوى تمويل التعليم والبحث العلمي مقارنة بالتسلح.

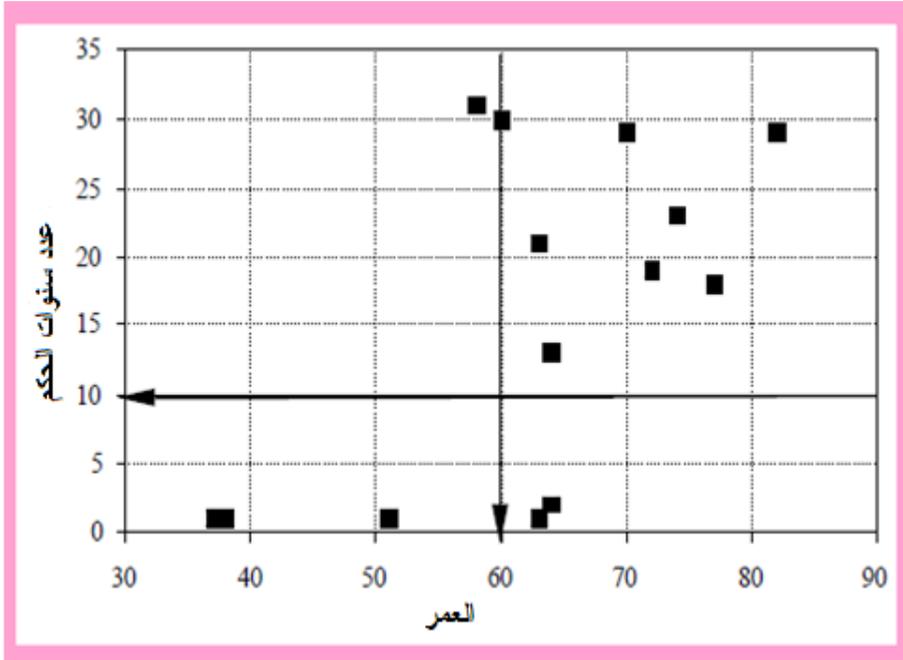


الشكل رقم (٣٩) عدد طلبة التعليم العالي لكل مائة ألف من السكان، البلدان العربية ومناطق مختارة من العالم، ١٩٨٠ - ١٩٩٥ م
المصادر: تقرير التنمية البشرية العربية، ٢٠٠٢م، عن (اليونسكو، بالإنجليزية، ١٩٩٦ - ١٩٩٨م).

٤. ٢. ٨. الحكم الصالح

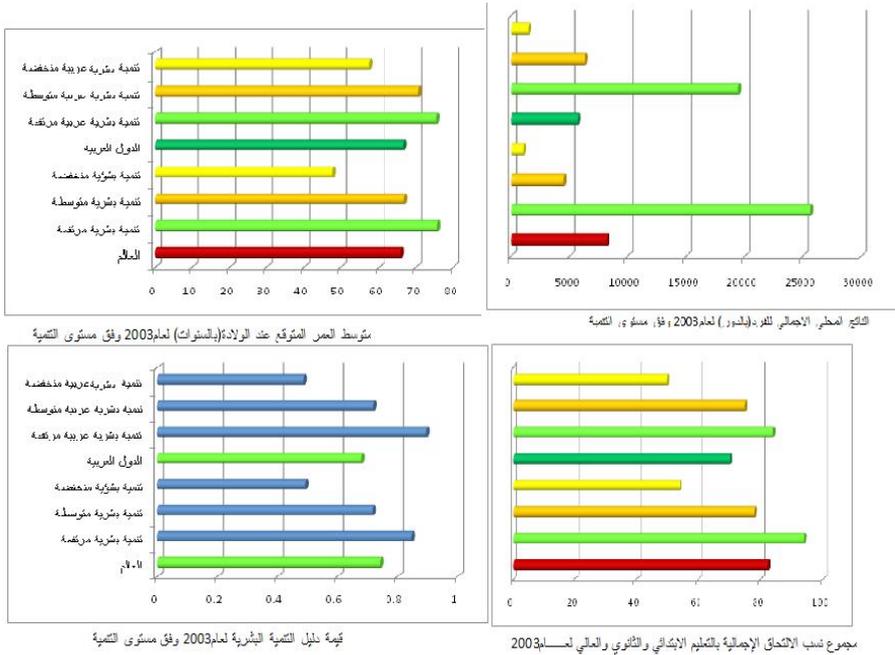
يقول الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد كوفي أنان «لعل الحكم الصالح هو العامل الأهم الذي يمكن من محاربة الفقر، وتعزيز التنمية». ويعرف التقرير الحكم الصالح بأنه الحكم الذي «يعزز، ويدعم، ويصون رفاهية الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم، وفرصهم، وحياتهم الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية، ولا سيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقراً وتهميشاً، إن غياب الحكم الديمقراطي والجيد الذي يحترم حريات الناس وحقوقهم يشكل عقبة رئيسية في وجه التنمية البشرية. كما أن غياب الشفافية وضعف حكم القانون، ووجود قوانين مقيدة لحريات الناس تشكل قيوداً إضافية على التنمية البشرية. وغالبا ما يرتبط الأمن القومي بأمن النظام الشخصي، ويعزز قيام ثقافة اجتماعية في ربط المجتمع بالشخص

وبتسوية الحكم بغيبيات، أو قدرات خارقة، أو بتسوية ديني (بالطبع الله اختار الزعيم للمجتمع). وبناءً على ذلك توجه جهود مؤسسات المجتمع الحساسة، والأمنية إلى أمن الحاكم وتصفية المعارضة أو تشويهها أو اختراقها، أو إضعافها، ووصمها في الغالب باللاوطنية. أما خرق حقوق الإنسان فظاهرة عادية في الوطن العربي، واستخدام التعذيب وانتزاع الاعترافات. فالفساد، والديمقراطية المزيفة، وضعف التمكين، واستخدام القوة، والحواجز الأمنية بين المدن وفي الشوارع خصائص جامعة في الوطن العربي (Al-badayneh, 2007). ويبين الشكل التالي مدة الحكم وعمر الحاكم في الوطن العربي حيث يلاحظ أن مدة الحكم أكثر من عشر سنوات إلى نحو ثلاثين سنة، وأن عمر الحاكم ستون إلى نحو ثمانين سنة.



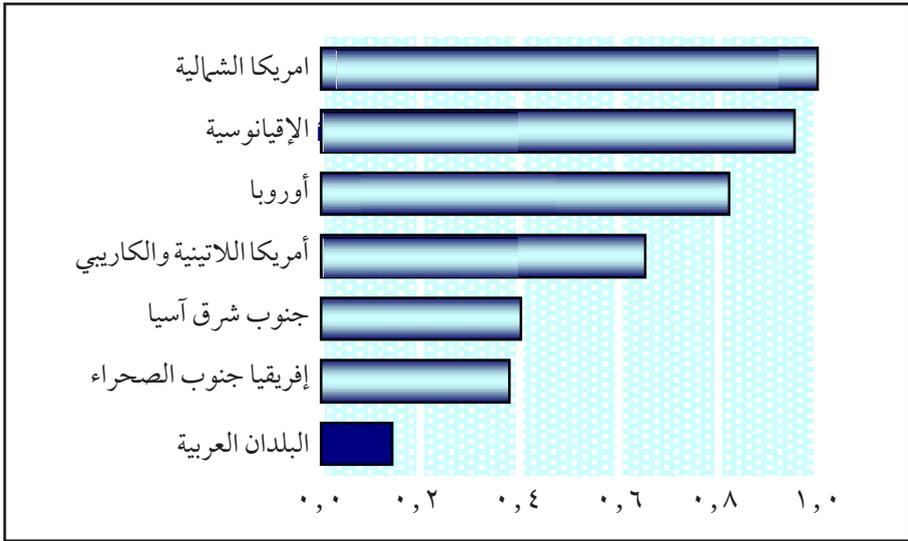
الشكل رقم (٤٠) عمر الزعماء العرب ومدة البقاء في الحكم في عام ٢٠٠٠م

المصدر: Fergany, 2002

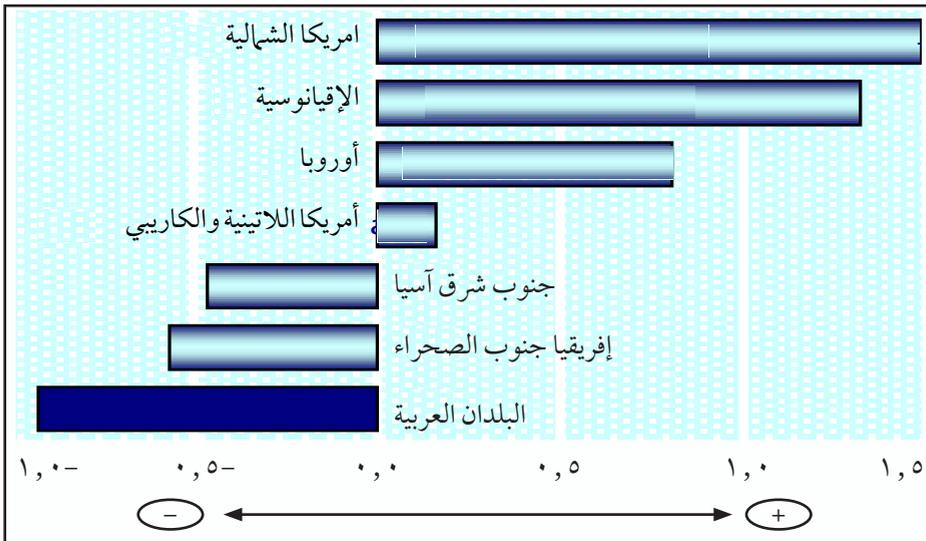


الشكل رقم (٤١) أدلة التنمية البشرية الرئيسة في الوطن العربي مقارنة مع المجموعات الأخرى

تُعد التنمية البشرية توسيع خيارات الناس في مجال الحرية، وإزالة مصادر افتقار الحرية كالفقر والجهل والتخلف والحرمان، والاستبداد، والغلو والتطرف. وتشمل دساتير الدول العربية الكثير من الحقوق المدنية، والسياسية، ولكنها غالباً ما تحرق من خلال القوانين المانعة للمشاركة والحرية والديمقراطية، فالمشاركة الشعبية في البلدان العربية ما زالت هزيلة، حيث تغيب الديمقراطية التمثيلية الحقيقية في كثير من الأحيان وتقيّد الحريات في أحيان أخرى. وعامة فإن مستوى ممارسة الحرية متدن في المنطقة العربية.



الشكل رقم (٤٢) متوسط قيمة مقياس الحرية، مناطق العالم، ١٩٩٨ م
المصدر: تقرير التنمية البشرية العربية ٢٠٠٢م، ص ٢٥ عن (بيت الحرية، بالإنجليزية، ١٩٩٩م)



الشكل رقم (٤٣) متوسط قيمة مؤشرات «التمثيل والمساءلة»، مناطق العالم
المصدر: علي عبد القادر علي، ورقة خلفية لتقرير التنمية الإنسانية العربي، ٢٠٠٢م.

٤. ٢. ٩. النواقص

لقد حدد تقرير التنمية البشرية العربية ثلاثة نواقص تعوق التنمية البشرية في الوطن العربي، وهي (نقص المعرفة ونقص تمكين المرأة ونقص الحرية). على الرغم من الاختلافات عبر المنطقة فإن هناك نواقص أساسية أكثر من النواقص الثلاثة تواجه جميع الدول العربية، وهي نقص التمكين ونقص الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان ونقص المعرفة، ونقص الأمن.

٤. ٢. ١٠. نقص التمكين

يمثل الاستثمار الأقصى للقدرات الشخصية وتعظيم الخيارات جوهر التنمية البشرية، ولكي يتحقق ذلك لابد من التحرر من العوز، والتحرر من الخوف وهما أهم ركائز الأمن الإنساني، وعلى الرغم من تحقيق تقدم في بعض مجالات التنمية البشرية في الوطن العربي، إلا أن نقص التمكين عامة، ونقص تمكين المرأة على وجه الخصوص مازال من أكبر نقائص التنمية في الوطن العربي. ويمكن القول إن نقص التمكين في مجالات التنمية البشرية وخاصة العلمية والحريات وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية، والعمل والحريات المدنية وتداول السلطة وغيرها صفة عامة للموضع القائم في الوطن العربي في مجال نقص التمكين.

نقص تمكين المرأة. لقد بينت تقارير التنمية الإنسانية العربية أن أهم ثلاثة نواقص تفتت في عضد التنمية الإنسانية العربية هي: نقص الحرية ونقص تمكين المرأة ونقص القدرات الإنسانية قياساً على الدخل. وإن التحقيق الأكمل لطاقت المرأة العربية شرط أساسي للتنمية الإنسانية، وإن التنمية الإنسانية المنشودة لا تتحقق إلا إذا أزيلت العوائق التي تحول دون

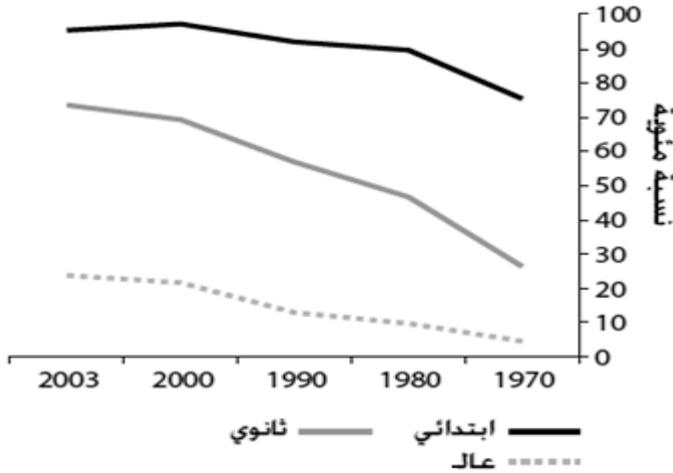
تمتع المرأة بحقوقها. تبقى نسبة استخدام طاقات المرأة العربية من خلال المشاركة السياسية والاقتصادية الأكثر تدنياً في العالم. فما زالت المرأة العربية تحتل ٥, ٣٪ فقط من مقاعد البرلمانات في الدول العربية مقارنة بنحو ١١٪ في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء و ١٢٪ في أمريكا اللاتينية والكاريبية. وما زالت واحدة من كل امرأتين عربيتين لا تعرف القراءة، أو الكتابة، ويعاني المجتمع ككل من تجميد نصف طاقاته المنتجة.

إن واقع المرأة في الوطن العربي يتمثل في ارتفاع معدلات الخصوبة لدى النساء العربيات، ومعدلات الولادة، وبمعدل متوسط في المشاركة في سوق العمل، وفي الحياة السياسية. كما أن التعليم متوسط وبنحو (٤٠٪) متعلمات، والوضع مشابه في المشاركة السياسية في البرلمان والشؤون الحكومية. وأسهمت خصائص المرأة العربية: ارتفاع معدلات الأمية، والخصوبة، وزيادة المواليد بالإضافة إلى النظام الاجتماعي الجمعي في خفض معدلات المشاركة في سوق العمل وفي الحياة السياسية وفي انخفاض متوسط عمر السكان؛ حيث إن عمر نحو نصف النساء العربيات نحو (١٥) سنة فأقل؛ مما يرفع من معدلات الإعالة.

إن تعظيم خيارات المرأة في الوصول للتعليم، هو أحد أهداف السياسات الحكومية والاجتماعية في أغلب الدول النامية في العقود الأربعة الأخيرة. وهذا نابع من أن التعليم أساسي للتنمية الإنسانية والأمن الإنساني للمرأة. حيث يسهم التعليم في تحسين صحة المرأة، وإنتاجيتها، وزيادة احتمالية حصولها على العمل، ويرفع المكانة الاجتماعية لها، وتزداد الفائدة وتتضاعف عندما تفتح المدارس أبوابها للأولاد مثلما تفتحها للبنات. إن الفشل في الاستثمار في تعليم المرأة يخفض الفوائد المرجوة من تعليم الذكور وتتضاعف الخسارة في إنتاجية الدخل وشروط الحياة. ولقد بات واضحاً

أن العلاقة القوية الإيجابية ما بين التقدم في تعليم النساء ومستوى التنمية البشرية في المجتمع (King & Hill, 1993).

واقع تعليم النساء. تتراوح معدلات التعليم للنساء (في عمر ١٥ سنة فأكثر) في المجتمع العربي بين (٢٤٪) في العراق إلى (٥, ٨٥٪) في الأردن. وفي المدة ١٩٩٠-٢٠٠٤م، اجتازت ست دول عربية المعدل الدولي والبالغ (٥, ٧٦٪) وهي: البحرين، والأردن، والكويت، ولبنان، وقطر، والإمارات العربية المتحدة. فهناك (٣) نساء أميات من بين (٤). وتراوحت معدلات الأمية في ست دول عربية في عام ٢٠٠٥م، بين (١٠٪) - (٢٠٪) وهي: البحرين، والأردن، والكويت، ولبنان، والإمارات العربية المتحدة، وقطر (Hammoud 2005). وقد وفرت الحكومات العربية التعليم مجاناً للجميع في المراحل التي سميت إلزامية، مع الاهتمام في تعليم الإناث وتوسيعه. كما زاد التعاون الدولي في مجال تعليم الإناث.



الشكل رقم (٤٤) معدلات الالتحاق الإجمالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٣م

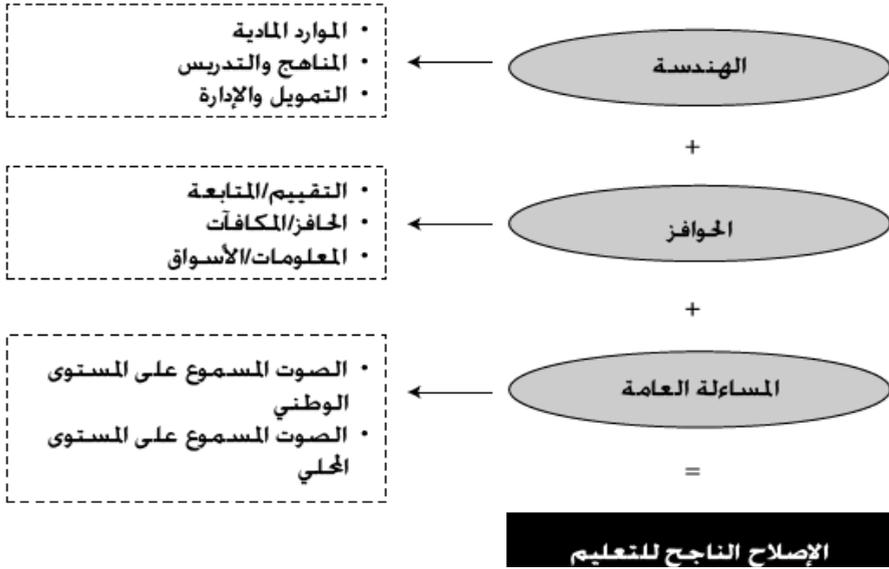
المصدر: تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ٢٠٠٨م، ص ٤

ويتطلب إصلاح نظم التعليم في المنطقة العربية تميكن المرأة من تحقيق أمنها الإنساني في العمل ضمن أعمدة الإصلاح الثلاثة:

١ - هندسة التعليم والمتعلقة بوجود المدخلات الفنية.

٢ - الحوافز، والمتعلقة بتشجيع تحسين الأداء.

٣ - والمساءلة العامة، والمتعلقة بالتأكد من أن التعليم سلعة عامة (MENA Development Report, 2008).



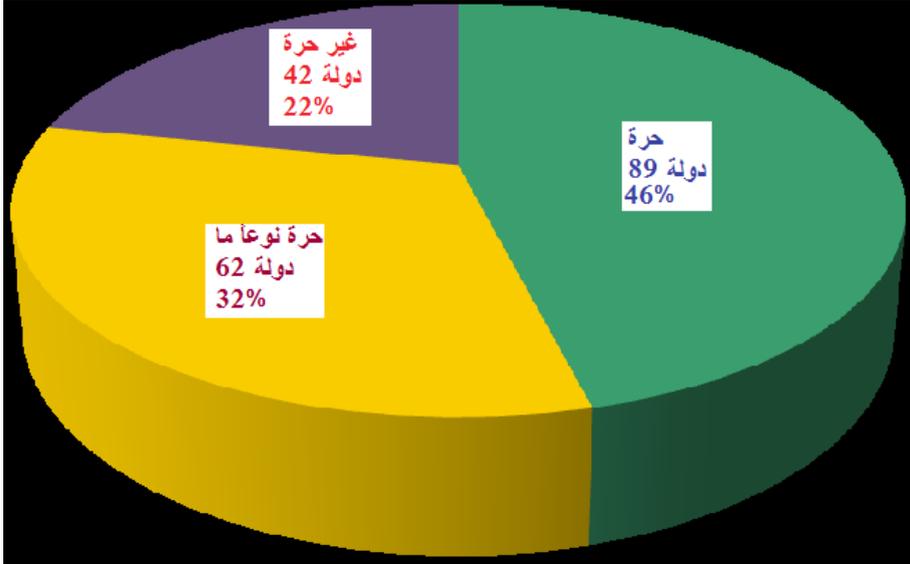
الشكل رقم (٤٥) نظام إصلاح التعليم في الوطن العربي

المصدر: تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٢٠٠٨، ص ١٢.

تعدال النوع . قدر تعادل النوع في التعليم (gender parity) بنحو (٦٩ ، ٠) في عام ٢٠٠٤م، وهذا من أقل المعدلات في العالم باستثناء جنوب وغرب إفريقيا. وقد وصلت خمس دول إلى معدل (٩٠ ، ٠) فأكثر للفئة العمرية (١٥) سنة فأكثر وهي: الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت، والأردن، والبحرين.

٤. ٢. ١١. نقص الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان

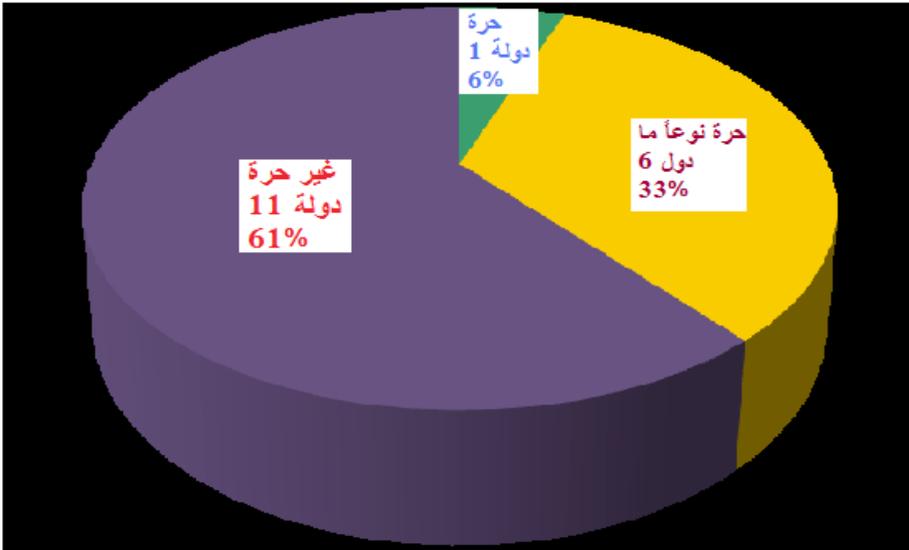
تتطلب التنمية البشرية بيئة آمنة من القسر والاستبداد والتسلط، كي تصبح بيئة عادلة لا مكان للظلم فيها، وكما يرى أمارتيا صن « فإن المرء حتى لو كان من أكثر الناس ثراء، إذا ما حيل بينه وبين التعبير بحرية عن رأيه، أو إذا حظرت عليه المشاركة في الحوارات العامة، أو في اتخاذ القرارات العامة، فإنه بذلك يصبح محروماً من شيء يراه عن حق شيئاً قيماً، وأن التنمية إذا ما حكمنا عليها على أساس تعزيز الحرية البشرية، فلا بد من أن تتضمن إزاحة هذا الحرمان الذي يعانيه المرء... والحرية تزدهو بألف وجه من الجمال الفتان لا يعرفها العبيد مهما كانوا بحياتهم قانعين» فالحرية غاية ووسيلة. ويلاحظ أنه توجد في العالم (٢٢٪) من الدول لا تعد حرة مقارنة مع (٤٦٪) فقط تعد حرة.



الشكل رقم (٤٦) الحرية في العالم لعام ٢٠٠٩ م

المصدر: بيت الحرية ملف PDF بالاييميل

أما في المنطقة العربية فإن (٦١٪) من دولها تعد غير حرة. وهناك تكبير للعقول في الوطن العربي وخلق لثقافة الانصياع وثقافة الاستبعاد والاستبعاد وعدم الإنصاف بين الجنسين وعدم المساواة في المواطنة وخرق حقوق الإنسان. وترتبط التنمية البشرية بحرية الإنسان، وبتعزيز القدرات الإنسانية التي تنعكس على تحقيق الإنسان للأشياء التي يرى أنها ذات قيمة (صن، ٢٠٠٤م)



الشكل رقم (٤٧) الحرية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠٠٩م

المصدر: بيت الحرية ملف PDF بالايمل

فالديمقراطية حصانة للأمن، فلم تحدث مجاعة في دولة ديمقراطية. فالناس في المنطقة العربية كانوا الأقل استمتاعاً بالحرية على الصعيد العالمي. وتؤكد مجموعة المؤشرات للتمثيل والمساءلة هذا المستوى المتدني للحرية في المنطقة العربية، وتأتي الدول العربية في المرتبة الأخيرة وفق ترتيب لجميع مناطق العالم على أساس حرية التمثيل والمساءلة. وما زالت المشاركة

السياسية في المنطقة العربية دون المستوى المتحقق في جميع مناطق العالم. وما زالت السلطات العامة تسيطر على عمل منظمات المجتمع المدني.

كما أنّ أهمية الحرية في تبادل السلع لا تقل أهمية عن حرية تبادل الأفكار، وأن إعاقه حرية المشاركة عامة، والمشاركة في السوق على وجه الخصوص إنما هي وسيلة لإبقاء الناس خاضعين للسخره والعبودية. وأن البطالة ليست مجرد نقص في الدخل يمكن أن تعوضه الدولة وإنما هي مصدر إضعاف بعيد المدى للحرية والمبادرة والمهارات الفردية.

٤. ٢. ١٢ نقص المعرفة

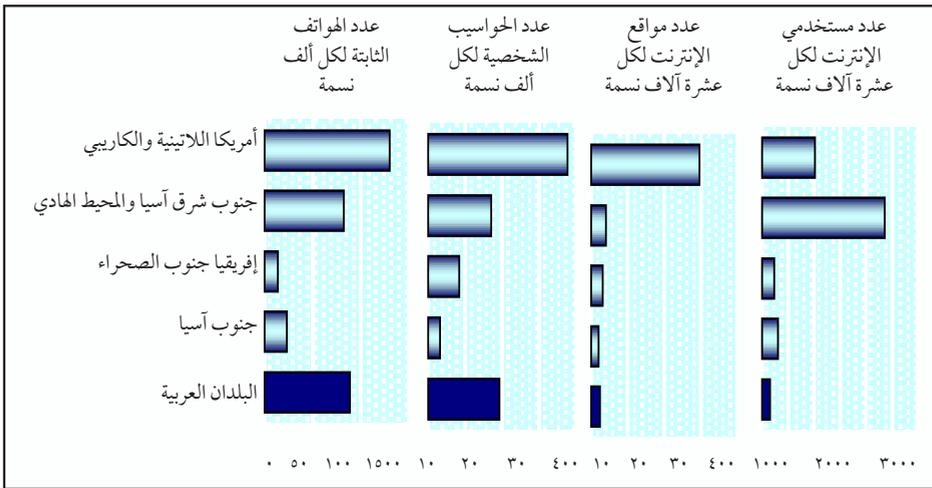
يُعدّ التعليم قوة مؤثرة، وحجر الزاوية لمستقبل المنطقة العربية، وتنميتها، وأمنها الإنساني، وتقدمها. والتعليم خيار إستراتيجي، وأولوية وطنية، فبالتعليّم يُمكن التحرر من الخوف والتحرر من العوز. وكذا محاربة الجهل والأمية والتخلف والفقر، وبه يُمكن تحسين النمو الاقتصادي، والتمكن من المنافسة المحلية والدولية على مستوى الفرد والمجتمع. ولقد خلص تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٢٠٠٨م) إلى أنّ الأنظمة التعليمية العربية يجب أن تسلك مسلكاً جديداً في الإصلاح (الطريق الذي لم يُسلك بعد) ولهذا المسار سمتان:

١ - اتباع نهج جديد في إصلاح نظم التعليم يركز على الحوافز والمساءلة العامة وتأمين المدخلات اللازمة.

٢ - سد الفجوة بين المعارف من الأفراد المتعلمين وبين الطلب المحلي والخارجي على الأيدي العاملة المتعلمة. وبقيت نسبة الإنفاق على التعليم في المنطقة العربية وللمدة من ١٩٦٥-٢٠٠٣م، هي

للتواصل الثقافي، والتعلم قليل التكلفة، والتفاعل عن بعد، والاطلاع على خبرات الآخرين. كما أنه يوفر فرص عمل جديدة ومتجددة.

بلغ عدد مستخدمي الانترنت لكل (١٠٠٠) شخص عام (٢٠٠٤) ٥٥ والهواتف (٩١) والجوال (١٦٩) مقارنة مع المستوى العالمي (١٣٨) لمستخدمي الانترنت، و (٢٧٦) للجوال و (١٩٠) للتلفون. وأن (٢, ١٪) من المواطنين العرب فقط يمتلكون جهاز حاسوب (شكل ٣٩).

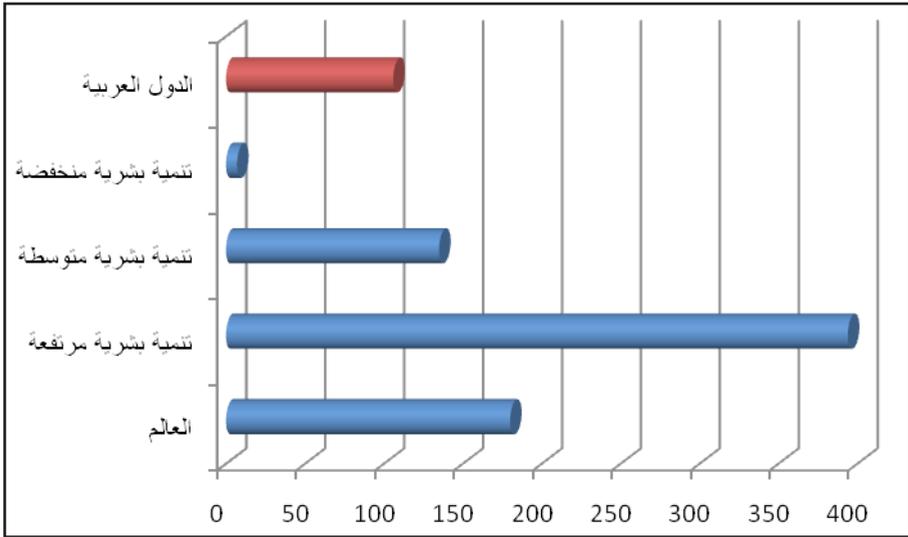


الشكل رقم (٤٩) مؤشرات الفجوة الرقمية بين البلدان العربية ومناطق أخرى من العالم النامي

المصدر: تقرير التنمية البشرية العربية، ٢٠٠٢م، ص ٧٢ عن (البنك الدولي، بالإنجليزية، ٢٠٠١م)

وفي المجال التقني مازالت معدلات اقتناء التقنية واستخدامها دون المستوى العالمي، حيث بلغ عدد خطوط الهاتف الثابتة لكل (١٠٠٠) من السكان (١٠٦) خطوط في عام (٢٠٠٥م) مقارنة مع المعدل العالمي (١٨٠) خطأً، أما وفق مستوى التنمية (المرتفعة، والمتوسطة، والمنخفضة) فقد كانت المتوسطات (٣٩٤، ١٣٥، و٧) على التوالي. أما مشتركو الهواتف الخلوية

للعام (٢٠٠٥م) فقد كانت (٢٨٤) خطأً لكل (١٠٠٠) من السكان مقارنة بالمستوى العالمي (٣٤١) خطأً، أما وفق مستوى التنمية (المرتفعة، والمتوسطة، والمنخفضة) فقد كانت المتوسطات (٧٤٣، ٢٠٩، و٧٤) على التوالي. وأخيراً بلغ مستخدمو الانترنت (لكل ١٠٠٠) من السكان للعام ذاته، فقد كان (٨٨) مشتركاً، مقارنة بالمعدل العالمي (١٣٨). أما وفق مستوى التنمية (المرتفعة، والمتوسطة، والمنخفضة) فقد كانت المتوسط (٣٨٥، ٧٣، و١٧) على التوالي. (تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨م).



الشكل رقم (٥٠) عدد التلوفونات لكل (١٠٠٠) من السكان

مصدر البيانات: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨م.

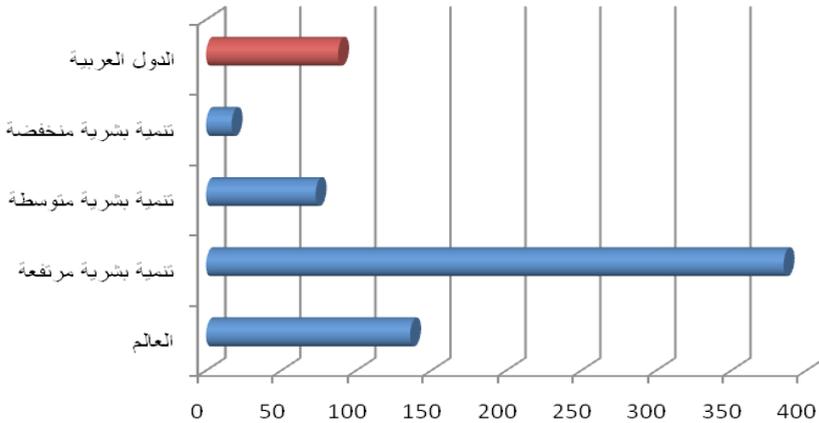
ويلاحظ أن الدول العربية تقع دون المستوى العالمي ودون جميع مستويات التنمية (مرتفعة، متوسطة ومنخفضة)، شكل (٥٠). أما عند مقارنة الوطن العربي في مشركي الانترنت، فيلاحظ أن الدول العربية تقع أدنى من المستوى العالمي وأعلى من مستويات التنمية (المتوسطة والمنخفضة)، شكل (٥١).

إن مراحل اكتساب المعرفة تتطلب ست مراحل هي: النفاذ للمعلومات، وتنظيم المعلومات، واستخلاص المعلومات، وتنظيم المعرفة وتوليد المعرفة، الجديدة. أما صناعة المعرفة فتتطلب محتوى المعلومات، ومعالجتها، وتوزيعها.

النفاذ إلى المعلومات	تنظيم المعلومات	استخلاص المعرفة	تطبيق المعرفة	توليد المعرفة الجديدة	
					محتوى المعلومات
					معالجة المعلومات
					معالجة المعلومات

الشكل رقم (٥١) مراحل تطور مراحل المعرفة

المصدر: تقرير التنمية البشرية العربية ٢٠٠٣ ص ٧١ بتصرف

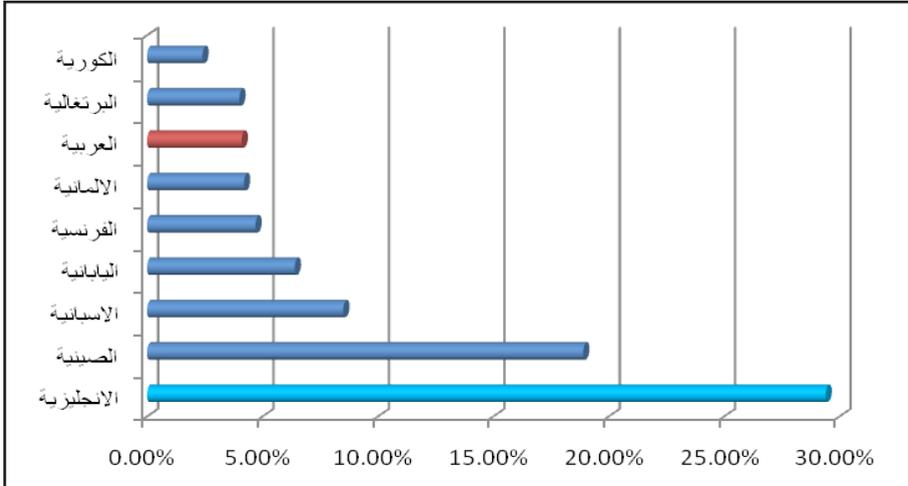


الشكل رقم (٥٢) عدد المشتركين بالانترنت لكل (١٠٠٠) من السكان

مصدر البيانات: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ م

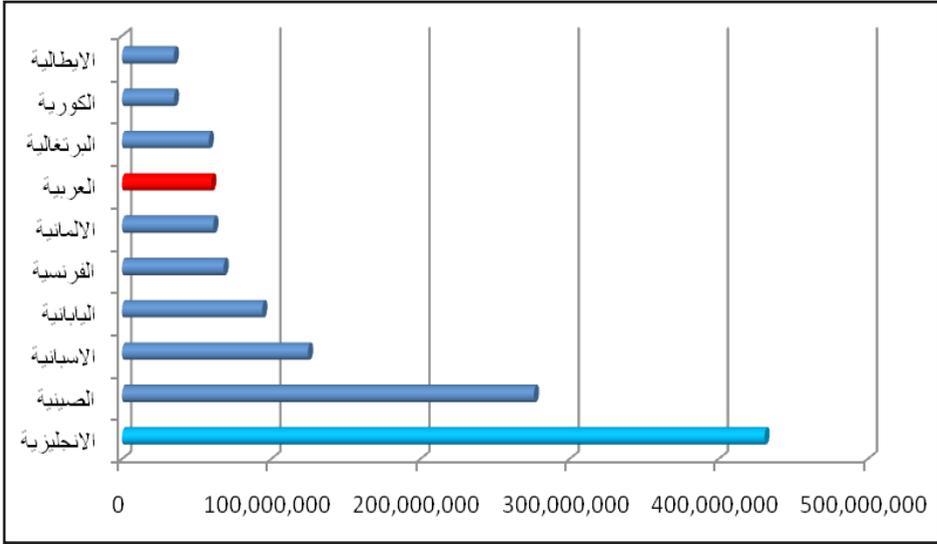
وتحتل اللغة العربية من حيث الاستخدام على الانترنت المرتبة السابعة (شكل ٥٣)، في حين تحتل المركز الخامس دولياً من حيث الانتشار. ويشكل محتوى الانترنت تحدياً كبيراً مع تدني هذا المحتوى باللغة العربية. فمعظم المواد المتاحة على الانترنت متاحة باللغة الانجليزية، وهي لغة لا يتقنها إلا القليل في المنطقة. وستؤدي قلة المواد المتوفرة على الانترنت باللغة العربية إلى حرمان المواطن العربي من المنافع المرجوة في عصر المعلومات. وهناك تفاوت معلوماتي شديد بين البلدان العربية، حتى تلك التي تتساوى في مستوى التنمية البشرية.

وتقدر نسبة استخدام اللغة العربية بين مستخدمي الانترنت بنحو (٤٪) مقارنة بالانجليزية (٢٩٪)، أما وفق لغة المستخدم فهناك (٥٩) مليون مستخدم عربي مقارنة بنحو (٤٣٠) مليون مستخدم انجليزي، أما وفق لغة الدخول للانترنت فهناك نحو (١٧٪) دخول باللغة العربية مقابل (٧٣٪) دخول ياباني، وتحتل اللغة العربية المرتبة الأولى في النمو على الانترنت حيث بلغ نموها (٢٠٦٣٪) مقابل الصينية (٢٠٢٠٪).



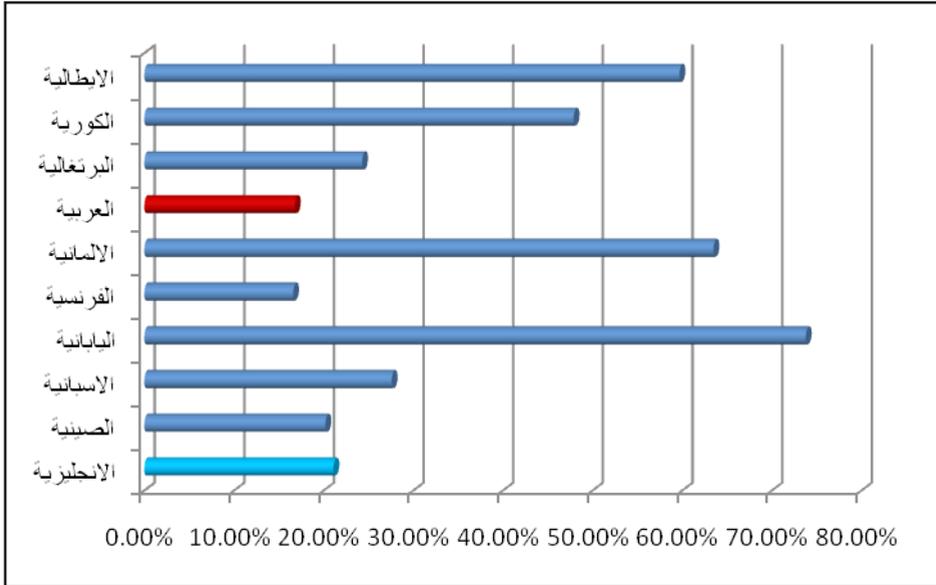
الشكل رقم (٥٣) نسبة مستخدمي الانترنت وفق اللغة

مصدر البيانات: <http://www.internetworldstats.com/stats7.htm>



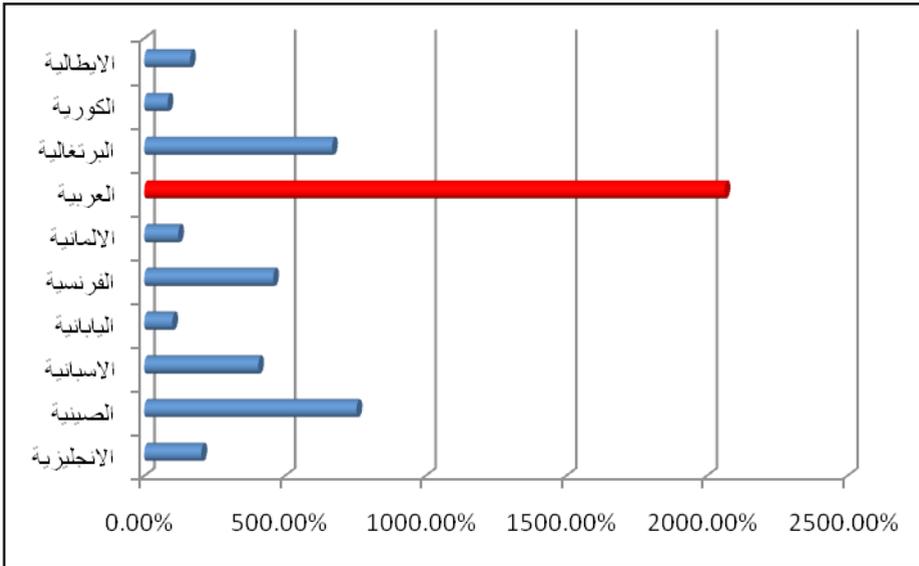
الشكل رقم (٥٤) عدد مستخدمي الانترنت وفق اللغة

مصدر البيانات: <http://www.internetworldstats.com/stats7.htm>



الشكل رقم (٥٥) نسبة الدخول إلى الانترنت وفق اللغة

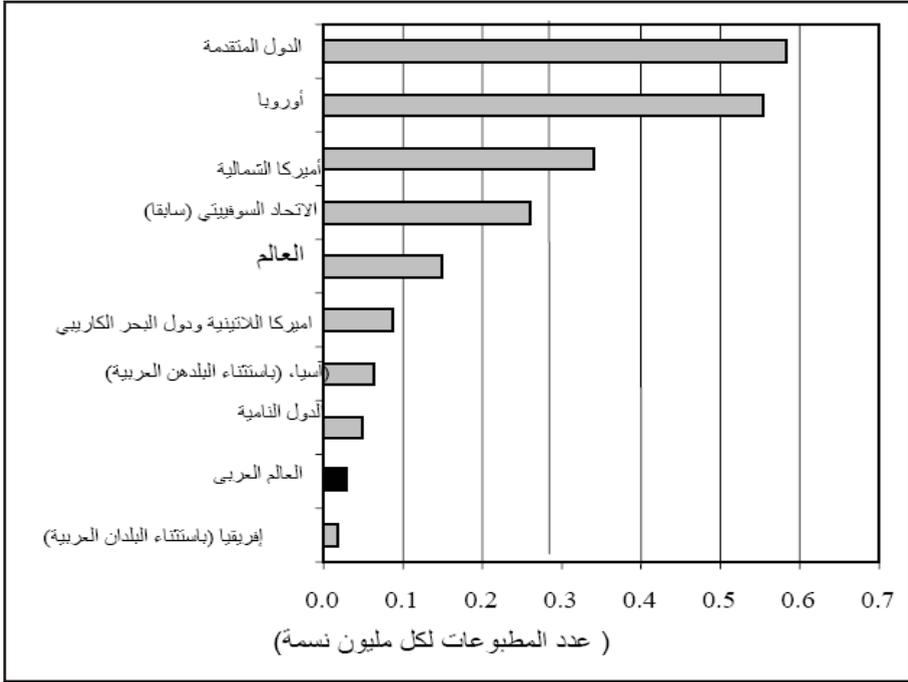
مصدر البيانات: <http://www.internetworldstats.com/stats7.htm>



الشكل رقم (٥٦) نسبة نمو استخدام اللغة على الانترنت وفق اللغة

مصدر البيانات: <http://www.internetworldstats.com/stats7.htm>

أما في قطاع الترجمة فيقدر شوقي جلال أن عدد الكتب المترجمة منذ عصر المأمون إلى الآن بنحو (١٠٠٠٠) كتاب وهو ما ترجمه أسبانيا في عام (جلال، ١٩٩٩م، ص ٧٨). ولقد أظهر تقرير التنمية البشرية العربية لعام (٢٠٠٣م)، أن زيادة في عدد الكتب المترجمة من (١٧٥) كتاباً عام (١٩٧٠م) إلى (٣٣٠) كتاباً عام (١٩٧٥م). وهناك (٤, ٤) كتب لكل مليون شخص في الوطن العربي مقارنة (٩٢٠) كتاباً في اسبانيا (شكل ٤٧). أما المنشورات العلمية فقد ارتفعت من (١١) منشوراً في عام (١٩٨١) إلى (٦٢) منشوراً في عام (١٩٩٥م) (تقرير التنمية البشرية العربية، ٢٠٠٣م).



الشكل رقم (٥٧) عدد المطبوعات لكل مليون نسمة

المصدر: كتاب اليونسكو ١٩٩١م

٤ . ٢ . ١٤ نقص الأمن

الأمن الإنساني

إن أول من استعمل مفهوم الأمن الإنساني تقرير التنمية لبرنامج الأمم الإنمائي لسنة ١٩٩٤م، حيث عرف الأمن الإنساني بالتححرر من الخوف والتحرر من العوز. وقد ميز التقرير بين سبعة أشكال من الأمن الإنساني: الاقتصادي، والغذائي، والصحي، والبيئي، والشخصي، والجماعي، والسياسي. ويعنى الأمن الإنساني بسلامة الإنسان، وبحرياته الأساسية. ويعنى الأمن الإنساني بالظروف التي تهدد البقاء على قيد الحياة، وبتواصل الحياة اليومية، وبضمان كرامة البشر. ويمثل «العوز» و«الخوف» عدم الأمن

الإنساني، ومقاومتها تتطلب آليتين هما «الحماية» و«التمكين» (شورو، ٢٠٠٥م).

يُعنى الأمن الإنساني بمقدار الأمان والحرية التي يتمتع بها الإنسان. ولقد ركز اتجاه التنمية البشرية في الأمن الذي قاده «محبوب» الحق «وأمارتيا» صن بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في نقل تركيز التنمية من النمو والإنتاج إلى نوعية الحياة البشرية وراثتها. وجاء هذا الاتجاه ليجيب عن الأسئلة التالية:

١- لمن الأمن؟

٢- الأمن لأي قيم؟

٣- الأمن من أي تهديدات؟

٤- الأمن بأية وسائل؟

أمّا إجابة حق فكانت:

الأمن البشري لا يتعلق بأمن الدولة والحكومات، ولكنه يتعلق بأمن الأفراد والناس، أمن «الأفراد» وليس أمن «الدول»، أمن «الناس» وليس أمن «الأرض أو الحدود».

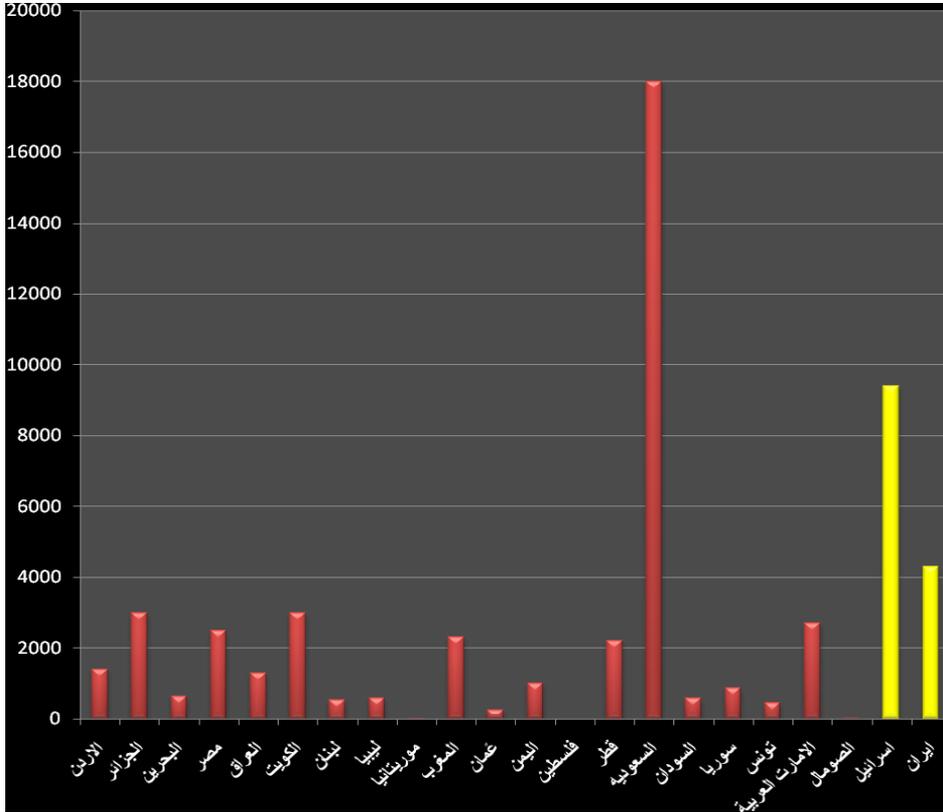
أما القيم فهي قيم أمن الفرد، أمان الفرد، والسيادة الوطنيّة، والاستقلال الوطني، والرفاهية للجميع، والأمن للجميع في بيوتهم، وأعمالهم، وحياتهم.

أما التهديدات فهي: المخدرات، والأمراض، والإرهاب، والفقير.

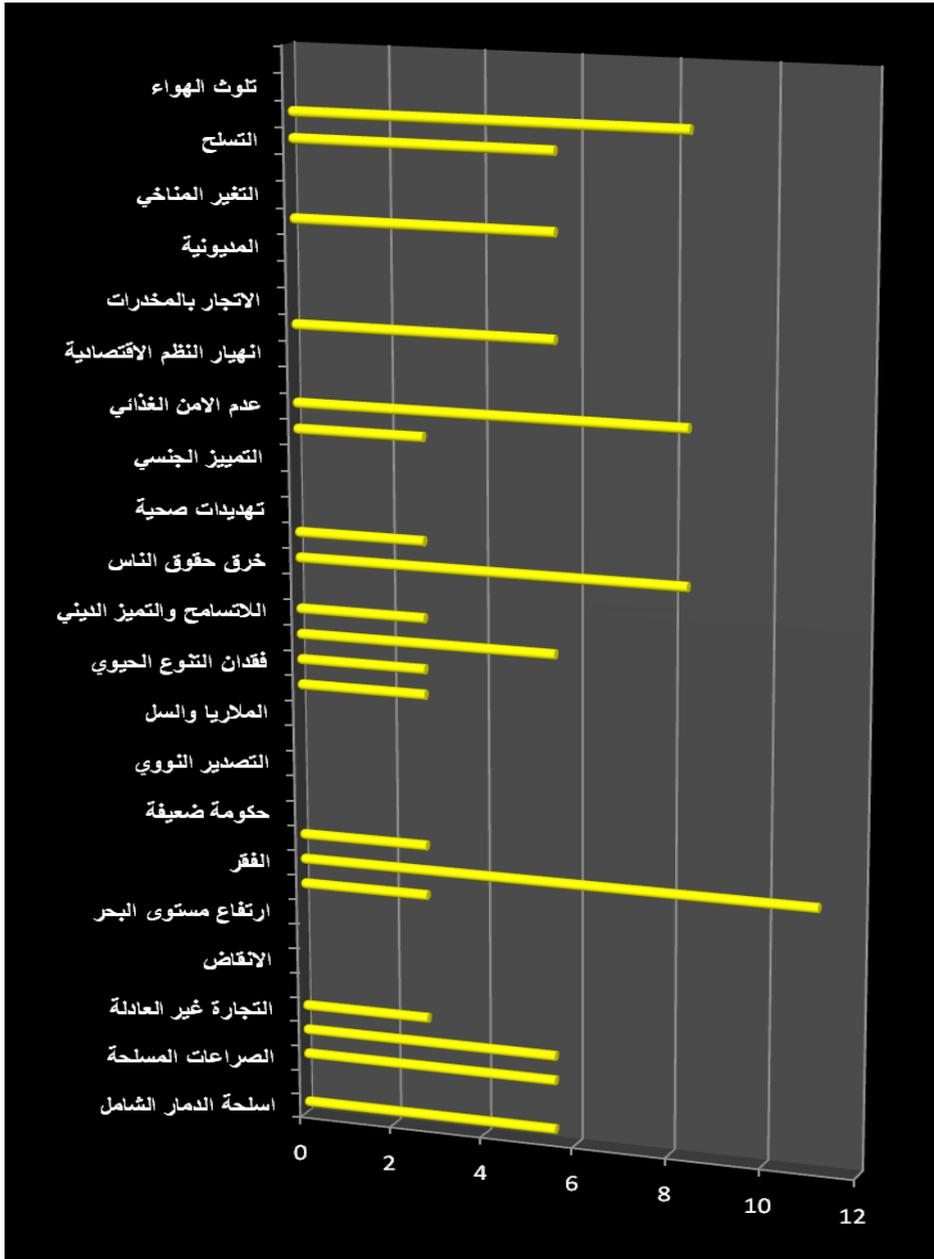
وأما ما يمكن عمله فهو التنمية المستندة إلى العدالة والاستدامة والعمومية والمشاركة - لا الحروب (UNDP Report, 1994).

أما وفق التسليح فقد بلغ إجمالي الإنفاق على التسليح (٤١, ٣٣٠) مليار دولار، كان أعلاها في السعودية (١٨) مليار دولار وفي الكويت (٣) مليار والإمارات (٢, ٧) مقارنة بإسرائيل (٩, ٤) مليار، وإيران (٤, ٣) مليار دولار.

وفي دراسة اليونسكو حول موضوعات الأمن الإنساني احتلت موضوعات أسلحة الدمار الشامل والصراعات المسلحة والعنف وضعف الديمقراطية، وخرق حقوق الإنسان وعدم الإنصاف والفساد والتسلح والتحضر أعلى الاستجابات لدى العينة العربية.

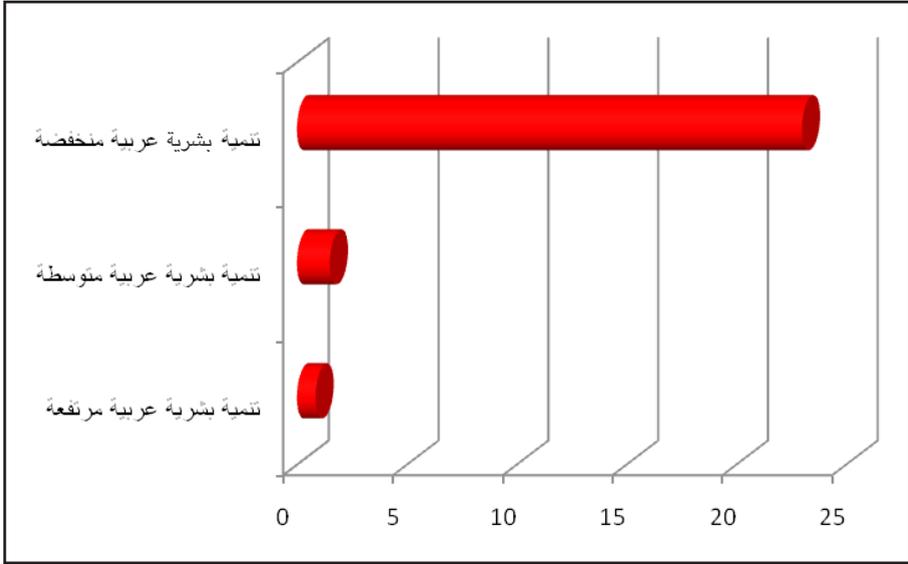


الشكل رقم (٥٨) الإنفاق على التسليح في الوطن العربي وإسرائيل وإيران



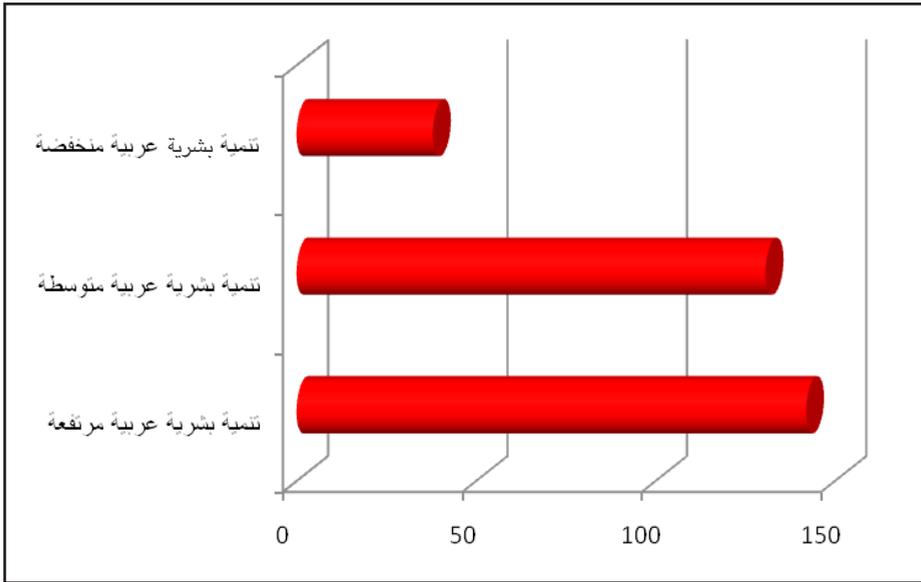
الشكل رقم (٥٩) إجابات العينة العربية على موضوعات الأمن الإنساني

البيانات UNESCO, 2008 on line HSQ

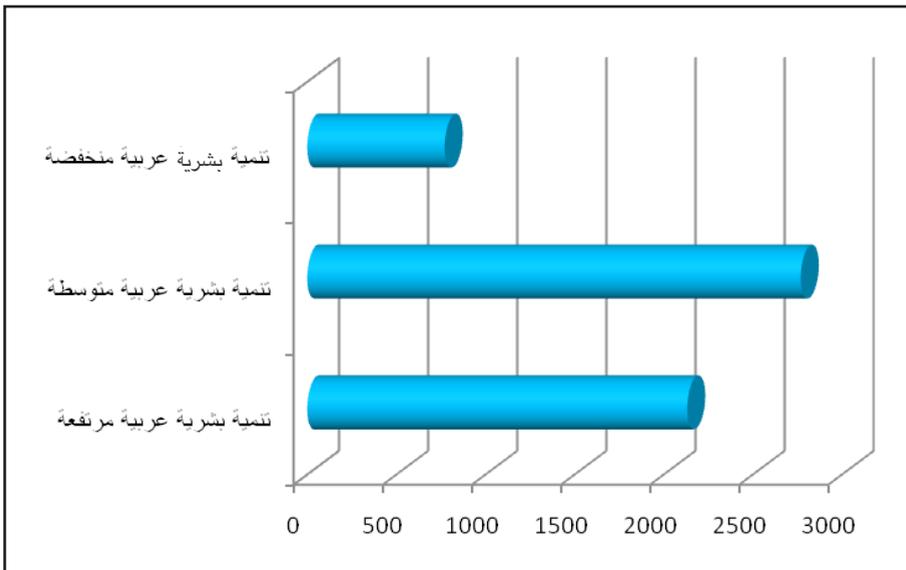


الشكل رقم (٦٠) معدلات جرائم القتل العمد وفق مستوى التنمية البشرية

ويلاحظ ارتفاع معدلات نزلاء السجون في الدول العربية المرتفعة في مستوى التنمية البشرية، ويمكن رد ذلك إلى نقص الحرية في الوطن العربي، وإلى قلة الإمكانيات في الدول العربية منخفضة التنمية، حيث إن بناء السجون يتطلب كلفة مالية كبيرة. كما يلاحظ أن إجمالي الإنفاق على التسليح ينخفض في الدول العربية منخفضة التنمية، ويزداد في الدول متوسطة التنمية.



الشكل رقم (٦١) معدلات نزلاء السجون وفق مستوى التنمية البشرية



الشكل رقم (٦٢) إجمالي الإنفاق على التسلح وفق مستوى التنمية البشرية

الفصل الخامس

الإرهاب: التعريف والمشكلة

٥ . الإرهاب: التعريف والمشكلة

المقدمة

لقد أصبح الإرهاب همماً عالمياً، ومهدداً كونياً. وتعاني دراسات الإرهاب من شح في البيانات ومصادقيتها، ومن تعريف مقبول من الناحية النظرية، فما زالت مقولة: «إن الإرهابي في نظر شخص ما، قد يكون مكافحاً (مقاتل من أجل الحرية) في نظر شخص آخر» (Gold, 2004; Crenshaw, 2001)، فالإرهاب مشكلة كونية، وأي شخص يمكن أن يكون ضحية له، فهو سلوك غير معلوم الحدوث، وخطير، ويهدد الجميع (Kihnadze, 2007). يشمل مصطلح الإرهاب العديد من الأفعال، والجماعات المتباينة، ذات الأهداف والأصول المتباينة كذلك، يقع الإرهاب في الدول الغنية مثلما يقع في الدول الفقيرة، ويقع في الدول الديمقراطية مثلما يقع في الدول الدكتاتورية، ولا يوجد سبب واحد فقط للإرهاب ولا حتى مجموعة معينة من الأسباب، هناك عدد من الظروف المسبقة والرواسب المسبقة لظهور أشكال معينة من الإرهاب.

٥ . ١ تاريخ الإرهاب

لقد لاحظ كاياوجلو (Kayaoglu, 2008) تطور الإرهاب بذكر أن أول حالات مسجلة لجماعات إرهابية، وأفعال إرهابية، حدثت في القرن الأول، وأول ما عرف عن حركات الإرهاب ما سمي المتعصبون (Zealots) في القدس (Laqueur, 1999)، وهذه مجموعة يهودية أخذت اسمها من الخنجر القصير، الذي استخدمته في ارتكاب جرائم القتل، ولقد كانت هذه الجماعة

فاعلة خلال الاحتلال الروماني للشرق الأوسط، ولقد كانت هذه المجموعة ترفض الحكم الروماني علانيةً، وترفض دفع الضرائب (Teymur, 2003). ولقد ظهرت مجموعة السفاكون (Assassins) في القرن الحادي عشر في الشرق الأوسط، وهي مجموعة إرهابية استخدمت العنف وشكلت جزءاً من تاريخ الإرهاب (Hurwood, 1970)، لم يكن مسموحاً للسفاكين الهروب بعد أن يقتلوا أعداءهم، وذلك لخلق مزيد من الخوف، ولقد خلقت حالتهم القاسية سمعة «الحشاشين» بين أعدائهم (Akyol, 2000)، وكانوا يقومون بعمليات إرهابية (انتحارية)، تكلفهم حياتهم، وتعد هذه بدايات الإرهاب الانتحاري (Hurwood, 1970; Laqueur, 1999). كما وتعد الثورة الفرنسية من الثورات الدموية في التاريخ، ولكي يطبق النظام الجديد، كان هناك آلاف الضحايا خلال الثورات، ولقد استخدم مصطلح الإرهاب عام (١٧٩٥ م) للدلالة على منطقة الرعب من الحكومة الثورية (White, 1998).

ولقد كان الفوضويون الروس (Archists) ناشطين في القرن التاسع عشر، فقد تمكنوا من الانقلاب على القيصر الاسكندر الثاني عام (١٨٨١ م) معتقدين أن قتل الارستقراط سيدمر الحكومة، وهذا المعتقد ساعد على تطوير الإرهاب، واستخدامه بنجاح في تغيير السياسات (Yaroslonsky, 1937)، وبعد هجمات (٩ / ١١) أصبح العالم أكثر وعياً لتهديد الإرهاب.

الإرهاب نوع من أنواع العنف (السياسي، البنائي، والثقافي) ويظهر نتيجة عدم العدالة على المستوى المحلي، أو الدولي. إن أول تعريف معياري للإرهاب كان قد أخذ من القانون الدولي عام (١٩٧٣ م) إلى أنه يتكون من «جميع الأفعال الإجرامية الموجهة نحو الدولة التي تعمد إلى أو تحسب (تخطط إلى خلق حالة من الذعر في عقول مجموعة معينة من الناس، أو جماعة من الناس، أو عامة الناس» (Sommier, 2003, 473).

وفي روسيا في محاولة أميلجنانوف (V. Emeljanov) في كتابه الإرهاب والجرائم ذات الأنماط الإرهابية (Terrorism and Crimes with Patterns)، حدد أربع حقائق مميزة للإرهاب وهي: خلق خطر حقيقي مهدداً (Menacing)، عدداً غير محدد من الضحايا؛ والخاصية عامة لارتكابه؛ والحافز المتعمد لحالة الخوف؛ والاكْتئاب، والقلق، ليس من أجل خلق حالة خوف، ولكن لغايات أخرى؛ وأخيراً ينفذ بطريقة، فيها عنف اجتماعي مؤذي موجه نحو أفراد معينين، أو ممتلكات، ويتتج أثر نفسي، قصد منه التأثير على سلوكيات مستهدفة أخرى، فالإرهاب ينفذ في عامة، بأفعال مؤذية اجتماعياً، أو محددة بقصد إرعاب السكان، أو الجماعات، إنه يقصد التأثير المباشر، أو غير المباشر، في القرار أو السياسة أو منع قرار من النفاذ.

وفي القانون الفدرالي الروسي فإن الإرهاب يشمل: التفجيرات، والتخريب، واستخدام أو التهديد باستخدام المفرقات التفجيرية النووية، والإشعاعات، والكيمائيات والمتفجرات البيولوجية، والتدمير واجتياز المركبات، أو المنشآت.

٥ . ٢ مفهوم الإرهاب

ولقد قدم سميد وجونجمان (Schmid & Jongman, 1988) اقتباساً لـ (١٢٠) تعريفاً للإرهاب، غالبية هذه التعاريف متشابهة في مكوناتها، ولقد تبين أن الأكاديميين والسياسيين يعرفون الإرهاب بطرق مختلفة (Schmid & Jongman, 1988)، وتجمع غالبية التعاريف على أن الإرهاب فعل عنف لتحقيق هدف سياسي، بأسلوب خيف ومرعب وموجه نحو المدنيين بشكل مباشر وغير مباشر. وقد تكون دوافع الإرهاب سياسية، أو تجارية،

أو أيديولوجية، أو تحويلية، أو البحث عن السلطة، أو المصالح، أو تحقيق الذات. ولقد لخص شميد خصائص الإرهاب بما يلي:

- ١ - استخدام الضعف ضد الأفراد.
- ٢ - التهديد بالعنف.
- ٣ - الإنتاج المتعمد للرعب (الخوف للمجموعة المستهدفة).
- ٤ - استهداف المدنيين والأبرياء وغير المسلحين.
- ٥ - هدفه الإذلال واستخدام القوة والحصول عليها، والدعاية.
- ٦ - استخدم طرقاً وتكتيكات استراتيجية لكسب الصراع.
- ٧ - إيصال العنف لا كبر شريحة مستهدفة.
- ٨ - الطبيعة الجرمية وغير الأخلاقية للفعل.
- ٩ - الصبغة السياسية للفعل.
- ١٠ - استخدام الحرب النفسية في التأثير (404-Schmid, 2004, 403).

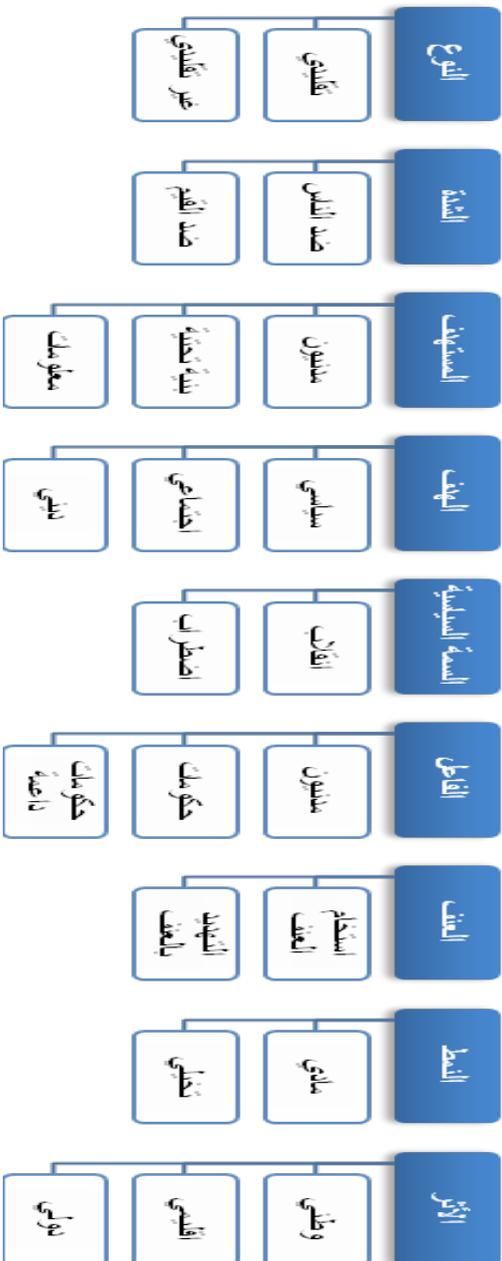
الإرهاب فعل يجب أن لا يخلط بالأشكال الأخرى من العنف، حتى لا يصبح المصطلح غامضاً. والإرهاب يمكن أن يكون محلياً أو دولياً أو حكومياً أو سياسياً. ومع تباين أشكال الفعل يبقى الجوهر واحداً. يرجع الإرهاب إلى التهديد باستخدام العنف أو استخدامه مع نية التخويف (Intimidating) أو إجبار المجتمعات، أو الحكومات، ويمكن أن يقوم به فرد أو جماعة وغالباً ما يكون مدفوعاً بأهداف أيديولوجية أو سياسية.

أن فعل الإرهاب فعل خاص في هذا السياق حيث انه يضم مستهدفاً محددًا (target) من الجمهور العريض (public)، بينما غالبية أفعال العنف

تستهدف كياناً (entity) واحداً لإيذائه أو تدميره. الإرهاب فريد في المستهدف الفعلي انه يهاجم الخدمات كمرر للتأثير في جمهور عريض وواسع وأحياناً متنوع. الإرهاب فعل قصدي أو تهديد بفعل عنف لإحداث خوف أو تخويف لدى الضحية أو الجمهور للفعل أو التهديد (Stohl, 1988:3). وضمن هذا التعريف فان مكونات الفعل القصدي والعنف والخوف والضحية والجمهور كلها تسهم في تفرد (uniqueness) الإرهاب. كما أن ضحايا الإرهاب ليسوا مختلفين عن الجمهور المستهدف، العنف يصيب الضحايا والإرهاب يصيب الضحايا والجمهور المستهدف.

تعريف مكتب التحقيقات الجنائية (الأمريكي) (FBI)

«الاستخدام غير القانوني للقوة (force) أو العنف ضد الأشخاص أو الشركات لتخويف أو إجبار الحكومة أو السكان المدنية أو أية جهة من أجل أهداف اجتماعية أو سياسية». وهو «هجوم بدافع سياسي مسبق ضد المعلومات، نظم الحاسب، أو برامج الحاسب، أو البيانات. الذي نتج عنه عنف ضد أهداف من قبل مجموعات فرعية وطنية أو عملاء سريون». والشكل التالي يبين عدداً من العناصر التي تدخل في تعريف الإرهاب، والأكثر شيوعاً في تعاريف الإرهاب، حيث شملت تعاريف الإرهاب أثر الإرهاب ونمطه واستخدام العنف أو التهديد به، والدافع السياسي أو الأيدولوجيا والشدّة والنوع.



الشكل رقم (٢٣) يبين بعض عناصر تعريف الإرهاب الأكثر استخداما

والإرهاب هو استخدام القوة أو العنف واقعياً أو تخيلياً أو التهديد بهما في مجال محلي أو اقليمي أو دولي ضد مدنيين (ضحايا) ومجتمع مستهدف غير مباشر لإرهابهم بقصد تحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية أو دينية أو اقتصادية.

٥. ٣ خصائص الإرهاب

من أهم خصائص الإرهاب التي عليها إجماع كبير مايلي:

١- الإرهاب فعل قصد منه خلق الرعب. (Merari & Friedland, 1990; Wilkinson, 1985) وهذا لا يعني أن المشاعر الأخرى كالغضب والعدوان لا ترتبط بالإرهاب، أو لا يؤدي إلى خلقها الإرهاب.

٢- الجمهور المستهدف من الإرهاب يتجاوز ضحايا الإرهاب المباشرين (Schmid, 1990; Crenshaw, 1995; Quinton, 1990; Bandura, 1984) العنف الإرهابي رمزي في طبيعته، وأن الأهداف غير المقاتلة للإرهاب يتم اختيارها لتوسيع قاعدة الإرهاب والرعب عند الناس.

٣- تهدف الجماعات الإرهابية إلى تحقيق أهداف (Schmid, 1984) وهذه الغايات قد تكون أيولوجية أو دينية أو اجتماعية (JenKins, 1975).

الجدول رقم (٣) عناصر تعريف الإرهاب

هيئة رائد (RAND)	عناصر للتعريف في قواعد بيانات الحوادث الإرهابية	هيئة (TRITON) استخبارات وبحوث الإرهاب	الخدمات الاستخبارات العالمية (Pinkerton)	الإرهاب في أوروبا الغربية، بيانات الحوادث (TWEED هيئة)	تكنولوجيا الاتصال: الصوت الأساسية والتطبيقات (هيئة كوبرا COBRA)	وزارة الخارجية الأمريكية	الإرهاب الدولي: خصائص حوادثه (هيئة ITERATE)	المعهد التفكري لمنع الإرهاب
	العنف؛ القوة		X	X	X	X	X	X
	سياسية		X		X	X	X	X
	الخوف، تأكيد الرعب		X	X	X		X	
	التهديد		X		X		X	
	(آثار نفسية) (ومتوقعة) × ردود الفعل						X	
	التفريق بين الضحية/الهدف			X			X	
	عمل هادف؛ معتم، منهجي، عمل منظم	X	X	X	X	X	X	X
	طريقة المكافحة؛ استراتيجية؛ تكتيك		X			X		
	"معهودة جدا"؛ انتهاك القواعد المقبولة؛ بدون قيود إنسانية							
	القسر؛ الابتزاز؛ استقراء الامثال	X	X					X
	جانب الدعاية			X				X
	استبداد في القول؛ غير شخصي؛ طابع عشوائي؛ عدم التحيز							
	مدنيون؛ غير محاربين؛ محاربون، غرباء كضحايا				X	X		X

هيئة رائد (RAND)	المعهد التذكاري لمنع الإرهاب	الإرهاب العالمي: خصائص حوادثه (هيئة ITERATE)	وزارة الخارجية الأمريكية	كوبرا (COBRA)	تكنولوجيا الاتصال: البحوث الأساسية والتطبيقات (هيئة TWEED)	الإرهاب في أوروبا الغربية، بيانات الحوادث (هيئة TWEED)	الخدمات الاستخبارات العالمية (Pinkerton)	ويجوث الإرهاب (TRITON) استخبارات
ريف							x	
الجماعة، مة كمرتكب للجريمة	x	x	x					x
ب الرمزي؛ ن إرشادي	x	x	x	x	x	x		
رين								
قابلية الإحصاء، التكهن به؛ توقع العنف								
، طابع خفي رار؛ متكرر ملة طابع العنف	x		x	x				
مي							x	x
ب من ن ثلاثة						x		

المصدر: شميد، ٢٠٠٤م، ص ٥٢

٤.٥ أسباب الإرهاب

تعتمد سياسات مكافحة الإرهاب على فهم الأسباب الكامنة أو الدافعة إليه، إن الجماعات الإرهابية لا تعمل بمعزل عن البيئة التي تتواجد فيها، وخاصة الاقتصادية منها، والإرهاب يستثمر المصادر النادرة والمتاحة في البيئة (Ganier, 2009).

لقد صنف بجورجو (Bjorgo, 2005) أسباب الإرهاب في أربع فئات هي:

١- الأسباب البنائية (Structural Causes) وتشمل جملة من الأسباب منها: عدم التوازن السكاني، والعولمة، والحدثة والمجتمعات المتحولة، وزيادة الفردية، والحرمان النسبي، وهذه الأسباب تؤثر في حياة الناس بطريقة يصعب على الناس استيعابها.

٢- الأسباب المسهلة أو المسرعة (Facilitator) أو (Accelerator) التي تجعل الإرهاب ممكناً أو جاذباً، دون وجود محركين رئيسيين، من مثل ثورة الإعلام والأخبار، والاتصالات، وتكنولوجيا السلاح، وضعف سيطرة الدولة على حدودها.... الخ وحتى الإرهاب الدولي أصبح ممكناً بسبب سهولة تطبيق طرق الإرهاب العادية.

٣- الأسباب الدافعة (Motivational Causes) وهي الخبرات الحزينة الفعلية التي يجربها الناس على المستوى الشخصي التي تدفعهم للتصرف إن الإيدولوجيين والقادة السياسيين قادرين أحياناً على تحويل الأسباب من المستوى البنائي إلى مستوى الدافعية وتحريك الناس للفعل، ودور الإيدولوجيا هنا إقناع الناس بالأحداث حولهم وضرورة قيام الناس بالتصرف (الإرهاب)، ويمكن النظر إلى الأسباب الدافعية على أنها أعراض للأسباب الأساسية البنائية.

٤- الأسباب القادحة (Triggering Causes) وهي مجموعة الأسباب الظرفية واللحظية أو الاستفزازية، الكوارث السياسية، أو الفعال المشينة المرتكبة من قبل العدو أو الأفعال الثأرية، حتى محادثات السلام قد تثير مجموعات مناهضة للسلام للقيام بأعمال إرهابية. (Bjorgo, 2005).

٥. ٥ الإرهاب والجريمة المنظمة

ينظر إلى الإرهاب والجريمة المنظمة على أنهما شكلان من أشكال الجريمة، وغالبا ما يكون اهتمام الجريمة المنظمة بالربح الاقتصادي بالطرق غير المشروعة مع التركيز على الاتجار بالسلاح، والمخدرات والجنس، في حين أن الإرهاب يستهدف جمهوراً عريضاً باستخدام العنف أو التهديد باستخدامه لتحقيق هدف سياسي أو أيديولوجي (بوفنكيرك وابوشقرة، ٢٠٠٤م).

١. ٥. ٥ التنظيم الإرهابي

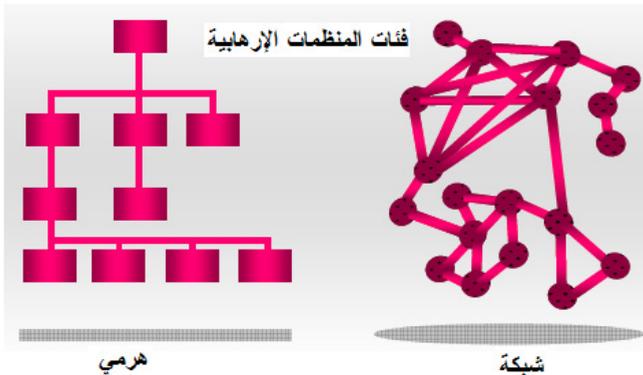
تباين التنظيمات الإرهابية في بنيتها التنظيمية، وأشكالها، إلا أن هناك تركيزاً على الجماعات المستضعفة والمهمشة، والمقصاة، والشباب. وتتركز التنظيمات الإرهابية في أنموذج الشبكة، أو الأنموذج الهرمي. وتمثل الخلية (Cell) أصغر جزء على المستوى التكتيكي للمنظمة الإرهابية، وعدد الأفراد في الخلية الواحدة عادة ما يتراوح بين (٣-١٠) أفراد. وتعد الخلية والفعل الأساس التكتيكي للمنظمة الإرهابية، ويعود السبب في هذا النوع من التنظيمات إلى الأمن. إن تكوين خلية جديدة أو فقدان خلية قائمة لا يؤثر في كشف هوية بقية الخلايا، أو تحديد بقية الخلايا جغرافياً أو مكانياً أو تحديد أفعالها. إن وظائف التقسيم هذه داخل بناء المنظمة الإرهابية يجعل من الصعوبة بمكان للعدو (adversary) الدخول (الولوج) إلى كامل المنظمة. فالأفراد في خلية ما لا يعرفون بوجود الأفراد في الخلايا الأخرى، ومن ثم لا يكشفون معلومات عن الخلايا الأخرى في حالة وقوعهم في الأسر.

ويمكن تنظيم الخلايا الإرهابية بناءً على علاقات الأسرة، أو علاقات العمل وفق التوزيع الجغرافي، أو وظيفة أو مهمة معينة، كما يمكن تكوين

خلايا متعددة الوظائف، ويبقى أعضاء الخلية في تواصل مباشر مع بعضهم البعض لتقديم الدعم العاطفي، ودعم الإجراءات الأمنية، وقائد الخلية هو الوحيد الذي ينسق ويتواصل مع بقية الخلايا ومع القادة في المستويات العليا من التنظيم. ويمكن للجماعة الإرهابية أن تشكل خلية واحدة، أو عدداً من الخلايا التي تعمل في منطقة جغرافية واحدة. وهناك طريقتان أساسيتان في البناء التنظيمي للجماعة الإرهابية هما: الهرمي والشبكة، ويمكن أن تستخدم المجموعة الإرهابية أحد هذين النموذجين أو نموذج خليط من النموذجين (US Army TRADOC G2 Handbook, (2007)).

٥. ٥. ٢ البناء الهرمي

منظمات ذات البناء الهرمي هي تلك المنظمات المحددة عمودياً خطوط السلطة والسيطرة والمسؤولية. وتتدفق المعلومات والمعلومات الاستخبارات هبوطاً وصعوداً بشكل عمودي إلى القنوات التنظيمية وإلى السلاسل الأفقية، ويمتاز هذا النوع من التنظيمات بتحديد كبير للوظائف لخلايا المرؤوسين من مثل الدعم والعمليات والاستخبارات. وعادة ما يكون قائد الخلية على معرفة بالخلايا الأخرى أو الاتصال.



الشكل رقم (٦٤) نمط البناء التنظيمي لجماعات الإرهاب

المصدر: (US Army TRADOC G2 Handbook, (2007 3-6.

٣. ٥. ٥ بناء الشبكة

تميل المنظمات الإرهابية إلى استخدام نظم تنظيمية عامة من الشبكات. فالجماعات التي تقوم على دافع ديني، أو أيديولوجي، أو على قضية واحدة، تنقصها الأجندة السياسية، أو الوطنية، ولا تحتاج إلى نظام هرمي لتنسيق أعمالها، ويمكنها الاعتماد على نظام زبقي من التنظيم (loose)، يمكن أن تنتمي إلى مجموعات، أو أفراد من مناطق مختلفة، ويتم الإعلان عن الأهداف والمستهدفين، ويتوقع من الأفراد والخلايا أن يستخدموا المرونة والمبادرة في تنفيذ الأعمال ضمن هذه المعطيات.

تعتمد فعالية نموذج الشبكة على اشتراك جميع الخلايا بايدولوجية واحدة وأهداف مشتركة ومصالح متبادلة. وتوزع الشبكة المسؤوليات الخاصة بالعمليات وخطط الجاهزية للوظائف الرئيسة. ولا تتواصل الخلايا أو تنسق مع الخلايا الأخرى إلا للتنسيق الخاص بعملية معينة، ولتجنب التنسيق غير الضروري أو اعتماد الأوامر للأعمال، وهذا يمكن قادة المجموعة الإرهابية من إنكار المسؤولية لفعل إرهابي ما وزيادة أمن العملية.

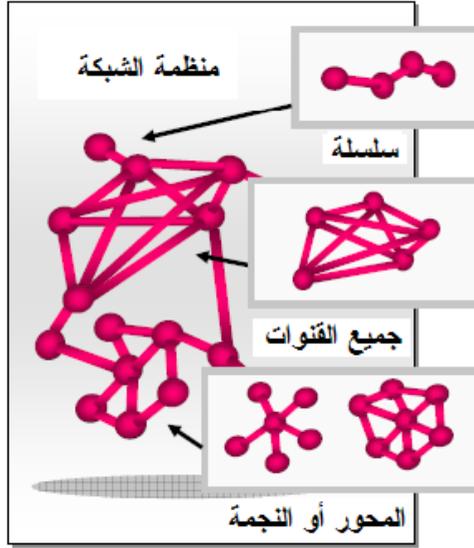
أنواع البناء التنظيمي. هناك ثلاثة أنواع رئيسة للبناء التنظيمي للشبكة وتعتمد على طريقة ارتباط العناصر بالبناء وهي: السلسلة (chain)، والمحور (hub)، وجميع القنوات (all channels).

١- السلسلة: ترتبط كل خلية مع العقدة (node) التي تليها وبشكل تسلسلي، وتكون الاتصالات بين العقد من خلال تمرير المعلومات بواسطة القناة، وهذا النمط شائع في منظمات الاتجار بالبشر والبضائع وغسل الأموال.

٢- المحور والنجمة: تتواصل الخلايا مع الخلية المركزية، وليس بالضرورة

أن يمثل القائد أو صانع القرار هذه الخلية، ومن التصميم المعروفة تصميم العجلة، حيث العقد خارجية وتتصل مع واحدة أو أكثر بالإضافة إلى التواصل مع المحور، وهذا النوع شائع في المنظمات المالية والاقتصادية.

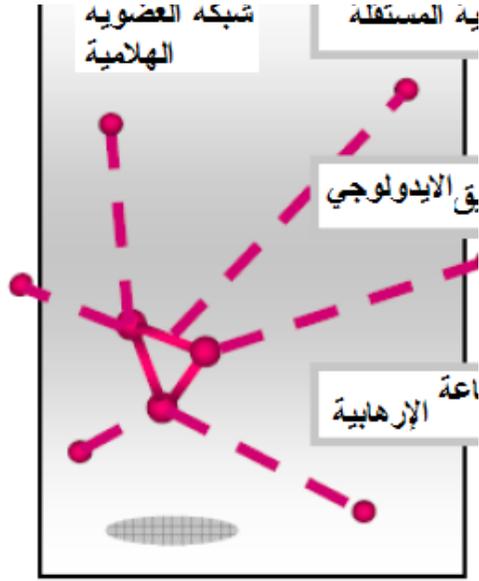
٣- جميع القنوات: تتصل جميع العقد مع بعضها البعض، وتأخذ الشبكة شكلاً سطحياً، وليس عمودياً. ولا يوجد تسلسل هرمي، ويتم توزيع الأوامر والسيطرة داخل الشبكة.



الشكل رقم (٦٥) تنظيم الشبكة

المصدر: US Army TRADOC G2 Handbook, (2007)3-6

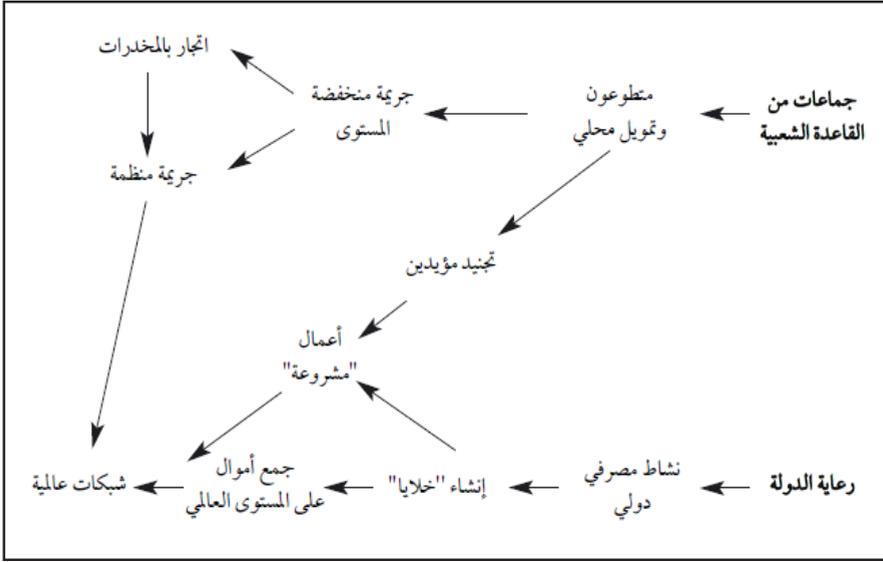
الانتماء الأيدولوجي: هناك طريقة زبئية التنظيم في الانتماء إلى الشبكات الإرهابية، حيث الاعتماد على النية الأيدولوجية، وتعمل الخلايا بشكل مستقل، وبين هذه الخلايا جوامع مشتركة أهمها الأيدولوجيا، ويمكن تكوين جماعات صغيرة.



الشكل رقم (٦٦) الشبكة الايدولوجية

المصدر: US Army TRADOC G2 Handbook, (2007)3-6

تمويل الإرهاب: يتخذ تمويل الإرهاب أشكالا كثيرة ومتنوعة، مثله في هذه الحالة مثل الجريمة المنظمة. ويعتمد على الأنشطة المشروعة وغير المشروعة لتأمين المال اللازم لفعالياته، سواءاً كان ذلك محليا أو دوليا أو عابراً للحدود الوطنية، واقعياً أم افتراضياً. وغالباً ما تكون كلفة العمل الإرهابي ضئيلة جداً مقارنة مع تكلفة محاربة الإرهاب. ومن المصادر الرئيسة للعمل الذي تحصل عليه الجماعات الإرهابية خاصة المستقل منها (non-state) الاتجار بالأسلحة والمخدرات والجريمة المنظمة. وتقدر الأمم المتحدة أن تجارة المخدرات تنطوي على نحو (٤٠٠) مليار دولار سنوياً. كما تتلقى الجماعات الإرهابية دعماً حكومياً وتعمل بشكل مستقل، وهناك أنواع أخرى تعمل تحت مظلة الحكومة وتتلقى دعماً حكومياً مباشراً مقابل تنفيذ أجنحة لتلك الحكومة، والشكل التالي يبين تطور تمويل الإرهاب (وارد، ٢٠٠٤م).



الشكل رقم (٦٧) تمويل الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات

المصدر: وارد، ٢٠٠٤م، ص ٢٧

تهدف الجريمة المنظمة إلى كسب المال وتحقيق الربح، أما الجماعات الإرهابية فالدافع سياسي (القوة/ السلطة) من مثل استبدال شكل من الحكومات بآخر، وإنفاق الأموال أكثر من غسل الأموال. فما تحققة الجماعات الإرهابية من الأعمال المشروعة ليس بحاجة إلى غسل، وإنما تقوم بتوزيعها داخل الخلايا النائمة.

ويمكن تصنيف مصادر التمويل للإرهاب في ثلاث فئات هي:

- ١- الأعمال المشروعة، مثل تحويلات المقيمين في الخارج، والضرائب، والتبرعات، والجمعيات والهيئات الخيرية، والإحسان والهبات الخيرية.
- ٢- الإيرادات غير المشروعة، من مثل رعاية الدولة للجماعات الإرهابية، وتحويل الأصول وتحويل الأموال، والضرائب.
- ٣- الأنشطة الإجرامية، مثل الاغتصاب والنهب والابتزاز والسلب أو ما

تسمى أحيانا «ضريبة حرب» وسرقة البطاقات، والاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال، والاختطاف والتهريب (نابوليوني، ٢٠٠٤م).

الإرهاب والاتجار بالمخدرات. انطلقت نظرية التلاقي بين الإرهاب والمخدرات أو ما سمي الإرهاب المتصل بالمخدرات منذ عقد الثمانينيات، عندما تبين ان الاتجار غير المشروع بالمخدرات كان لاستخدامها لدعم الجماعات الإرهابية وبعض الحكومات الداعمة للإرهاب لتحقيق أهداف سياسية. ففي الوقت الذي ينظر فيه المتاجرون بالمخدرات لأنفسهم على أنهم مجرمون، يسعد الإرهابيون بتسمية أعمالهم بالسياسية، وعندما يلتقي الاثنان يحصل الإرهابيون على منافع الاتجار بالمخدرات دون خسارة لمكانتهم، ويتحالف تجار المخدرات مع الإرهاب لتقويته شوكتهم (Ehrenfeld, 1990). وللإرهاب وتجار المخدرات عدو مشترك هو الدولة وأجهزة إنفاذ القانون، ويعملان بخفاء وسرية، والميل لترويع الناس باستخدام العنف، ويركزان في التجنيد على الجماعات المستبعدة والهامشية من السكان، ويتشوقان إلى القوة. وتقدر الأمم المتحدة أن تجارة المخدرات تنطوي على نحو ٤٠٠ مليار دولار سنويا (Anderson, Cavanagh, & Lee, 2000).

الإرهاب والاقتصاد. في العصر الرقمي ينساب الناس والثقافة والمال والاقتصاد والإرهاب عابرا الحدود الوطنية، وتشكلت بيئة اقتصادية كونية، وأصبح الإرهاب كونيا كذلك. فمثلا تكبد اقتصاد نيويورك خسائر جراء هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١م، بلغت ٨٣ مليار دولار، بالإضافة إلى فقدان (١٢٥٠٠٠٠) وظيفة في مدينة نيويورك في الربع الأخير من عام ٢٠٠١م، وتبين ان تجارة التجزئة، والخدمات المالية والسياحية قد كانت أكثر القطاعات المتضررة (New York City Partnership, 2001). أما قطاع التأمين فقد سدد نحو ٥٠ مليار جراء الهجمات على مركز التجارة الدولية. هذا بالإضافة إلى

المزيد من الإفلاس وتسريح العمال والتخلف في تسديد القروض (Hillman, 2002). والجدول التالي يبين التكاليف الاقتصادية المقدرة نتيجة الهجمات على مركز التجارة العالمي نيويورك ١١ أيلول ٢٠٠١ م.

الجدول رقم (٤) التكاليف الاقتصادية المقدرة نتيجة مهاجمة مركز التجارة الدولية بمليارات الدولارات

٧,٨ ^(أ)	التكاليف التي تكبدها الفرد والأسرة
٣,٤ ^(ب)	خسائر العمال بأجر، مدينة نيويورك
٣٠-٥٠ ^(ج)	تكاليف التأمين
٧ ^(د)	خسائر مرتبطة بالأسفار، خصوصا السفر الجوي
	خسائر في قطاع السياحة
٣,٥ ^(هـ)	مدينة نيويورك: خسائر الفنادق وقطاع الأعمال الخاصة
٤,٢ ^(و)	مدينة نيويورك: الخدمات المالية
٧,٦ ^(ز)	مدينة نيويورك: مبيعات التجزئة
١٠ ^(ح)	تكاليف بسبب زيادة الأمن
	المرافق والمعدات
٢١,٦ ^(ط)	مدينة نيويورك: خسائر رأسمالية مادية
١٤ ^(ي)	مدينة نيويورك: عملية التطهير
١٦ ^(ك)	مدينة نيويورك: (ضرائب) اقتصادية
٣,٧ ^(ل)	تكاليف مرافق أساسية
٣ ^(م)	خسائر في إيرادات الضرائب في مدينة نيويورك ٢٠٠٢-٢٠٠٣
١٥ ^(ن)	"حماية" حكومية مضمونة (شركات الطيران)
١٤٦,٨-١٦٦,٨	المجموع

المصدر: وارد، ٢٠٠٤م، ص ٢٣

ولقد قدر رئيس البنك اللي جيمس ولفنسون أن عشرات الأطفال سيموتون سنويا، ونحو عشرة ملايين شخص يحتمل أنهم يعيشون تحت خط الفقر حيث يعيشون على دولار أمريكي واحد يوميا بسبب الهجمات (Chronicle, 2001).

الجدول رقم (٥) عدد الحوادث الإرهابية وعدد الإصابات وفق أهم المنظمات

معدل النجاح اللوجستي (النسبة المئوية)	عدد الإصابات	عدد الحوادث	
٧٢,٥	٢٣٩٧	٥٦١	الجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA)
٣١,٨	٢٥٧	١٥١	منظمة أيلول الأسود (جماعة فلسطينية)
٨٣,٣	١٦٨	١٤٤	جبهة الباسك العسكرية (ETA) (إسبانيا) الجبهة العسكرية
٨٦,٣	١٢٨٨	١٣١	منظمة الجهاد الإسلامي (IJO) (لبنان)
٩٦,٢	٤٣	١٠٦	حزب العمال الكردستاني (PKK)
٧٣,٧	٦٩٤	٩٩	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (PELP)
٨٦,٨	١٧٩	٩١	القوات المسلحة الثورية الكولومبية (FALN)
٨٤,٦	٢١٧	٩١	جيش التحرير الوطني، كولومبيا
٨٨,٦	١٢٧	٨٨	الممر الساطع (SL) (بيرو)
٨٠	١٨٥	٨٠	الجيش السري الأرمني لتحرير أرمينيا (ASALA) (تركيا)

المصدر: International Terrorism: Attributes of Terrorist Events Database (ITERATE), compiled by Peter Hemming

٥. ٥. ٤ تطور الإرهاب الفضائي (Cyber terrorism)

من أهم سمات عصر المعلومات ثلاثٌ، هي:

- ١ - تغيرات كمية في مقدار المعلومات المتدفقة ونوعيتها، فبفضل تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات، فإن الصور والمعلومات تغطي المعمورة كافة بسرعة ودقة.
- ٢ - إرسال المعلومات إلى العديد من الأطراف (البشر والمعدات) فالمعلومات توجه الصاروخ والصحفي يرسل التقرير، والبث المباشر من مكان الحدث.
- ٣ - وجود الشبكات (Networking) حيث يتم تداول المعلومات بين جميع الأطراف من مثل البريد الإلكتروني، الجوال، ... الخ (كوهين، ٢٠٠١م).

يمكن النظر إلى تطور الإرهاب التخيلي من خلال طريقة الوصول إلى التقنية التخيلية واستخدامها من قبل الإرهابيين. لقد قدم شميت وراثميل (Schmitt & Rathmell) رؤيتين لتطور الإرهاب التخيلي:

رؤية شميت (Schmitt). ميز شميت بين العمليات المعلوماتية والهجمات على شبكات الحاسب حيث بين أن:

١- «العمليات المعلوماتية تتكون من أي أفعال تحيلية وغير متلازمة وتهدف إلى اكتشاف أو تغيير (alter) أو تدمير أو عرقلة (disrupt) أو تحويل البيانات المخزنة على الحاسب وانتقائها من قبل الحاسوب أو بثها من خلال شبكة الحاسب». ويمكن أن تكون نظم الحاسوب دفاعية أو هجومية.

٢ - الهجمات على شبكات الحاسب تعد عمليات معلومات هجومية (offensive) وإعاقة، ونكراناً، وتدهوراً، وتدمير المعلومات الموجودة على الحاسبات والشبكات أو الحاسبات والشبكات ذاتها (Murphy, 1999:5).

رؤية راثميل (Rathmell, 1997:3-4). حدد راثميل (Rathmell) ثلاث فئات من حرب المعلومات التي يمكن استخدامها من قبل المجموعات وهي:

المجموعة الأولى: تطبيق أساليب جديدة في فعاليات تقليدية وهذا يشمل نشاطات مثل: تجمع استخباري أو اتصالات، أو غسل أموال، أو دعاية، وتنغمس هذه الجماعات في هذه الأفعال من أجل البقاء.

المجموعة الثانية: تطبيق أساليب قديمة في فعاليات جديدة وهذا يشمل عنفاً مادياً ضد نشاطات معلوماتية لجهة مستهدفة. وزيادة اعتمادية هذه المجموعات على النشاطات المعلوماتية وتمكينها من رفع (Leverage) إمكاناتها المحدودة.

المجموعة الثالثة: تطبيق أساليب جديدة في فعاليات جديدة، وهذا يشمل أساليب هجوم رقمي ضد نشاطات المعلومات لجهة مستهدفة وهذا شكل من أشكال حرب المعلومات.

٥. ٥. ٥ تقنية الحاسب كمسهل للإرهاب التخيلي

يمكن استخدام الحاسب كمسهل للإرهاب التخيلي وذلك من خلال تأمين أهداف المجموعات الإرهابية والدعاية السياسية، والتجنيد، والتمويل، والاتصالات، والتنسيق، وجمع المعلومات الاستخبارية، والتخفي (الغفلية) في النشاطات، والعمليات الإرهابية. كما أن خصائص الانترنت مثل سهولة الاستخدام وتوسيع نطاق المجتمع المستهدف من العوامل التي تزيد استخدام الحاسب كمسهل للإرهاب.

٥. ٥. ٦ تقنية الحاسب كمكون من أسلحة الإرهاب التخيلي أو المستهدفين

إن انغماس المجموعات الإرهابية في هجمات اقتصادية وأمنية وضد السلامة. كما يمكن أن تهدد البناء المعلوماتي والبناء الحساس، ويمكن أن تشمل التهديدات تهديد الاتصالات، والخدمات عامة، والمواصلات، والمؤسسات المالية، والعبارة للحدود الوطنية، والأفراد والمؤسسات والأمن والناس. (Flemming & Stohi, 2001).

٥. ٥. ٧ تصنيف الحوادث الإرهابية

يمكن تصنيف الحوادث الإرهابية في أربع فئات:

١ - الهجوم على المعلومات.

٢- الهجوم على البنية التحتية المعلوماتية.

٣- التسهيل التقني للهجوم.

٤- جمع الدعم المالي. (Ballard, Hornik & Mckenzie, 2002)

٥. ٥. ٨ تعريف مركز حماية البنية التحتية الأمريكي

للإرهاب الافتراضي (USA NIPC)

هو سلوك إجرامي من أجل استخدام الحاسبات والإمكانات والاتصالات ونتج عنه عنف، تدمير وتخريب، تقطع في الخدمات لخلق خوف من خلال خلق فوضى وتشويش، وعدم تيقن لدى السكان بهدف التأثير على الحكومة أو السكان للامتنال لا حبذا سياسية أو إخبارية أو إيديولوجية.

٥. ٥. ٩ تعريف مركز خدمات الأمن الاستخباري

الكندي للإرهاب الافتراضي (CSIS)

درجة استخدام الأساليب التخيلية (cyber-techniques) في التجسس (espionage) والتخريب (sabotage)، أو الإرهاب ((terrorism Bronskill, 2001p. A3)).

ويمكن تعريف الإرهاب التخيلي بأنه أي فعل إرهابي يستخدم نظم المعلومات أو التقنية الرقمية ومعدات وبرمجياتها وناقلاتها وحاوياتها وشبكاتها كأداة أو كهدف بدوافع سياسية أو اجتماعية أو عقائدية.

٥. ٥. ١٠ الأساطير وواقع الإرهاب التقليدي والتخيلي

الجدول التالي يبين عدداً من الأساطير المتعلقة بواقع الإرهاب التقليدي والبيئة التخيلية الخاصة بالإرهاب الإلكتروني.

الجدول رقم (٦) الأساطير والواقع التقليدي والواقع الإلكتروني

الأسطورة	الواقع التقليدي	الواقع الإلكتروني (التخيلي / الافتراضي)
الأسطورة ١: الإرهاب عشوائي وليس محدد الاتجاه.	الإرهاب ليس عشوائياً، ومدفوع بأهداف محددة جيداً. الطبيعة الرمزية للإرهاب تنزع لمفاقمة نظرة السمعة غير المنطقية للإرهاب.	الإرهاب الإلكتروني سيستمر في غزوات هادفة وتهديدات إرهابية وعنفي في البيئة التخيلية. إن زيادة الجمهور المعتمد على هذه البيئة يضيف أهمية لتكوين نسل جديد من وحوش الإرهاب.
الأسطورة ٢: الإرهاب لا يعرف حدوداً ولا يحترمها.	إن تاريخ الإرهاب قد امتاز بالحملات المخططة للإرهاب الدولي. الجماعات الإرهابية الناجحة تفهم أهمية خدمة المؤسسات الداعمة وتجنب عزلها بأفعال غير ضرورية من العنف.	في عالم الإرهاب الإلكتروني، سيستمر الإرهابيون في اختيار أعدائهم ومستهدفهم. المواطن العادي يصبح أكثر وعياً لها ويشعر بالتهديد. علماً أن الجماعات الإرهابية تبقى على اتصال بدوائرها فان جماعات ناشئة ستجد لها مكاناً في البيئة التخيلية وتوسع حدود الإرهاب.
الأسطورة ٣: الإرهاب مرادف لمصطلح الموت والدمار الشامل.	العمليات الإرهابية التي تؤدي إلى دمار شامل حالات خاصة. الحكومات والجماعات الإرهابية استغلت هذه الأسطورة كل لصالحه.	إن طبيعة الإرهاب الإلكتروني يعمل في بيئة جديدة طور لها وسائل العمليات الإرهابية. كان دائماً لدى الإرهابيين المقدرة على التدمير الشامل ولكن لم يختاروا ذلك.
الأسطورة ٤: الإرهاب نشاط محصور في الفاعلين غير الحكوميين وهدفه خلق فوضى.	إن الاعتقاد بأن الجماعات غير الحكومية المتمردة الوحيدة التي تلجأ للإرهاب قد أدت إلى سياسات غير مناسبة في مكافحة الإرهاب. الإرهاب نوع من العنف يستخدم فاعلين متمردين حكوميين وغير حكوميين. تبقى طبيعة الإرهاب كما هي فقط الأهداف هي المختلفة بغض النظر عن مصادرها. يهدف العنف من قبل الدولة إلى إحلال النظام.	كل من الفاعلين الحكوميين والمتمردين سينقشون محرابهم الخاص في حقبة الإرهاب الإلكتروني. إن هدف الإرهاب يختلف عن طبيعته. الإرهاب يخدم عدة أهداف. الإرهابيون سيستغلون الأنماط الجديدة من التقنيات ضمن البيئة الإلكترونية وتحقق أي هدف لديهم.

<p>الأسطورة ٥: جميع الإرهابيين مجرمون أو مجانين.</p>	<p>يأتي الإرهابيون من خلفيات اقتصادية وتاريخية وسياسية واجتماعية واسعة. يمكن أن يكون الإرهابي شخصاً مجنوناً أو مجرمًا ولكن الإرهاب يمكن أن ينبعث من مجموعة من الظروف المعقدة.</p>	<p>الأسطورة ٦: الحكومات دائما تعارض الإرهاب غير الحكومي.</p>
<p>تجد الحكومات من المفيد دعم الإرهابيين غير الحكوميين. يأخذ الدعم أشكالاً متنوعة وقد يكون الإرهاب محلياً أو دولياً. وعلى الرغم من انه ينظر للإرهاب بأنه سلاح الضعيف إلا أن العديد من اللاعبيين الرئيسيين يدعمون وينخرطون فيه.</p>	<p>تجد الحكومات من المفيد دعم الإرهاب الإلكتروني بدعم من الحكومات بالطريقة ذاتها التي يدعم فيها الإرهاب التقليدي مادامت الحكومات بقيت تعتقد أن نتائج الإرهاب لمصالحها.</p>	<p>الأسطورة ٧: إن مصدر الإرهاب السياسي الحديث يمكن أن يوجد في شر شخص واحد أو اثنين من الفاعلين.</p>
<p>إن تكرار أن شيطاناً معيناً أو مجموعات شيطانية هي مصدر الإرهاب ما هي إلا ممارسة سياسية ليس لها وجود في الواقع. الإرهابيون ليسوا فقط عرباً أو غرباً، يساريون أو يمينيون. إن التركيز فقط على المجموعة غير المرغوبة. الإرهاب ليس عملية وصم ولكنه عمليات عنف مرتبطة بالمشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.</p>	<p>إن الإرهاب الإلكتروني سيعامل كأسوأ نوع من الإرهاب مادام غير معلوم الطبيعة. وسيستخدم لربطه بمجموعات مثل الإسلام أو الأصوليين مما يجعله أكثر رعباً. الفاعلون الشياطين سيصورون على أنهم إرهابيون فضائيون والعكس بالعكس.</p>	<p>الأسطورة ٧: إن مصدر الإرهاب السياسي الحديث يمكن أن يوجد في شر شخص واحد أو اثنين من الفاعلين.</p>

الكشف المبكر عن الحملات الإرهابية. قدمت سيرسلودي (٢٠٠٤م) نموذجاً في الكشف المبكر عن الإرهاب يعتمد على تحديد العوامل الدافعة والشروط المسبقة لتصعيد الصراع أو لوقف التصعيد، ولقد حدد ستة وثلاثون مؤشراً للكشف المبكر وهي كما في الجدول التالي.

مرفق المؤشرات الستة والثلاثون للكشف المبكر عن الحملات الإرهابية	
العوامل المعجلة	الأسباب الأصلية
<ul style="list-style-type: none"> ١ - حملة مكافحة للإرهاب تحدث كثيراً من الضحايا من أجل المطالبة بالثأر. ٢ - إذلال الجماعة أو أنصارها. ٣ - التهديد. ٤ - محادثات سلام. ٥ - انتخابات. ٦ - تواريخ ومزية. 	<ul style="list-style-type: none"> ١ - افتقاد الديمقراطية. ٢ - انتهاكات حقوق الإنسان. ٣ - نُظُم غير مشروعة. ٤ - دعم النظم غير المشروعة. ٥ - التفاوت الكبير أو المتزايد في التوزيع. ٦ - الخبرة التاريخية بشن الصراعات العنيفة. ٧ - الدعم للجماعات التي تستخدم وسائل إرهابية. ٨ - هشاشة الديمقراطيات العصرية. ٩ - الدول المنتهارة أو الملاذات الآمنة خارج سيطرة الدولة.
عوامل مثبطة	الأسباب التقريبية
<ul style="list-style-type: none"> ١ - حملة مكافحة معتدلة باستخدام وسائل مشروعة. ٢ - افتقار زعماء قياديين أو موارد أساسية أو أراضٍ بسبب التراجع. ٣ - تنازلات لمطالب سياسية من الجماعة. ٤ - تغطية مسؤولة من وسائل الإعلام. 	<ul style="list-style-type: none"> ١ - استراتيجية مناهضة تسبب تصاعد الصراع. ٢ - توقعات الجماعة المؤيدة (خصوصاً أشخاص المهجر). ٣ - الدعم المتناقص أو المتزايد. ٤ - تدني تغطية وسائل الإعلام. ٥ - جماعات منافسة "ناجحة". ٦ - مشاكل التماسك الداخلي للجماعة. ٧ - الاستراتيجية الخاصة بالصورة الشخصية لزعيم الجماعة. ٨ - وقف تصعيد الصراع غير الشديد. ٩ - تصعيد الصراع السياسي العنيف. ١٠ - عنصر فاعل جديد في سيناريو الصراع القائم. ١١ - حالة ما بعد الصراع.
العوامل الدافعة	
<ul style="list-style-type: none"> ١ - تقييمات لخطورة الهجمات. ٢ - استعدادات لوجستية. ٣ - نزوع الشرعية عن العدو. ٤ - اختفاء أشخاص هامين. ٥ - تزايد الاهتمام بالأهداف المحتملة. ٦ - زيادة في العنف الداخلي. 	

الشكل رقم (٦٨) مؤشرات الكشف عن الإرهاب

المصدر سيرسلودي، ٢٠٠٤م، ص ٨٧

١١.٥.٥ الإرهاب: المشكلة

تقع غالبية قواعد البيانات المعنية بالإرهاب في الولايات المتحدة. وكانت مؤسسة راند (RAND) و اتريت (ITERATE) هي الأفضل من حيث الشمولية، وفي أوروبا هناك قاعدة بيانات الحوادث (TWEED)، وهناك قاعدة بيانات تريتون (TRITON). بلغ عدد الحوادث الإرهابية للمدة ١٩٦٨-٢٠٠٤م، وفق وزارة الخارجية الأمريكية (١٥٥١٣) وعدد الضحايا (١٧٢٥٦) والإصابات (٥٣٣٩٥) مقارنة مع قاعدة بيانات راند (١٠٦٦٢) و (١٤٧٠٧) و (٤٧٣٤١) على التوالي. أما في الوطن العربي فقد بلغ مجموع الحوادث الإرهابية للمدة (١٩٧٠-١٩٩٧م) بلغ (٤٤٦٥) مقارنة (١٤١٠) حادث للمدة (١٩٩٨-٢٠٠٦م).

الجدول رقم (٧) عدد الحوادث الإرهابية وعدد الضحايا والإصابات وفق قواعد بيانات كل من وزارة الخارجية الأمريكية ومؤسسة راند للمدة ١٩٦٨-٢٠٠٦م

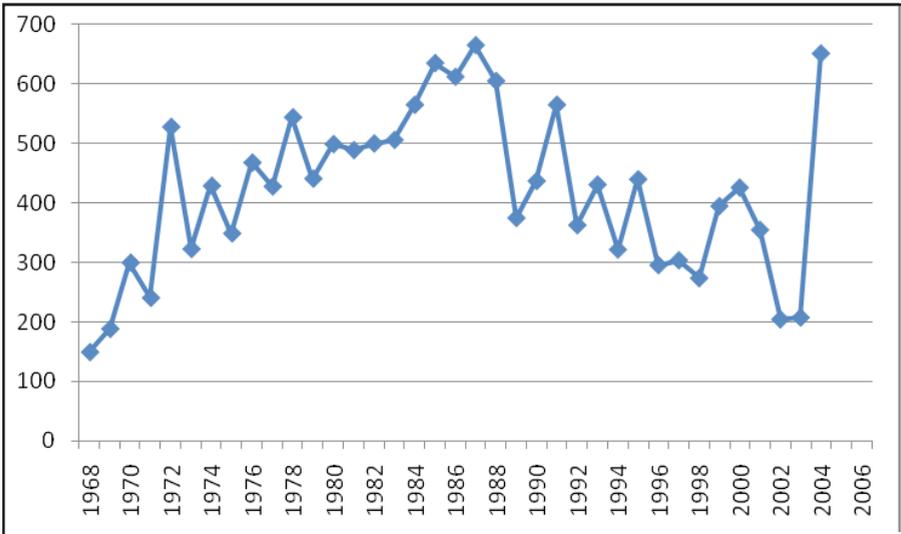
	RANDIMIPT			U.S. DOS		
الاصابات	الضحايا	الحوادث	الاصابات	الضحايا	الحوادث	السنة
١٩١	٣٢	١٣٢	٢٢٠	١٢٤	١٥٠	١٩٦٨
١١٠	١٢	١٥٥	٢٠٠	٥٥	١٨٩	١٩٦٩
١٦١	١٠٥	٢١٥	٢٢٠	١٢٨	٣٠٠	١٩٧٠
٩١	٦٦	١٥٠	٢٣٠	٣٥	٢٤١	١٩٧١
١٦٦	١٩١	١٧١	٤٢٠	١٤٧	٥٢٨	١٩٧٢
٥٠٤	٧٢	١٩٣	٥٥٠	١٢٠	٣٢٣	١٩٧٣
٦٩٠	٢٢٩	٢٣٧	١,٠٨٠	٣٠٤	٤٢٩	١٩٧٤
٥٥٦	١٠٢	٢٢١	٧٠٠	٢٥٨	٣٤٩	١٩٧٥
٨٠٥	٣٤٦	٣٢٥	٩٢٠	٤٠٦	٤٦٨	١٩٧٦
٢٩٩	٨٠	٢٤٢	٤٦٠	٢٤٥	٤٢٨	١٩٧٧

١,٧٦٦	٤٧٠	٢٧٦	٣,٦٤٦	٦٢٥	٢٠٨	٢٠٠٣
٢,٠٢٣	٧٣٢	٣٩٥	٦,٧٠٤	١,٩٠٧	٦٥١	٢٠٠٤
٨٦٤	٥٥٠	٣٠٨				٢٠٠٥
٣٤٣	٢٥١	١٣٧				٢٠٠٦
٤٧٣٤١	١٤٧٠٧	١٠٦٦٢	٥٣٣٩٥	١٧٢٥٦	١٥٥١٣	المجموع

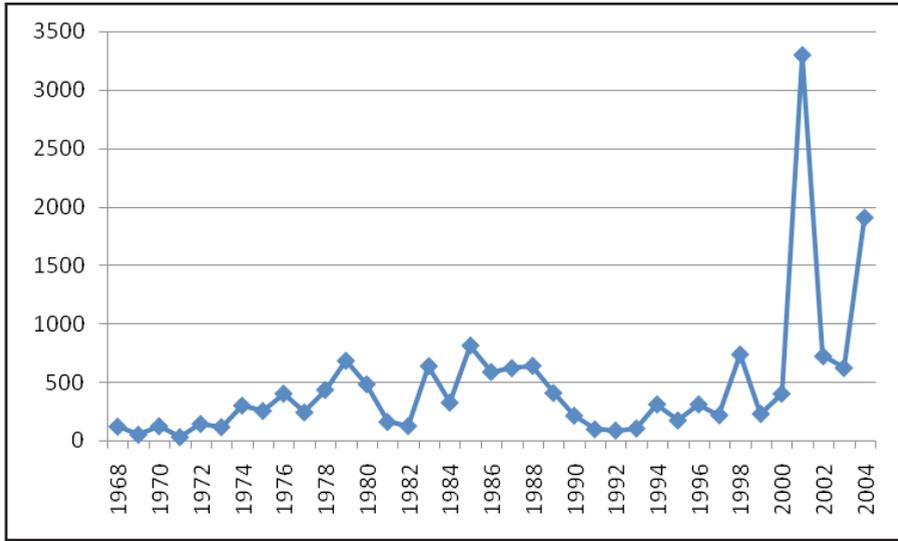
المصدر:

<http://www.johnstonsarchive.net/terrorism/intlterror.html>

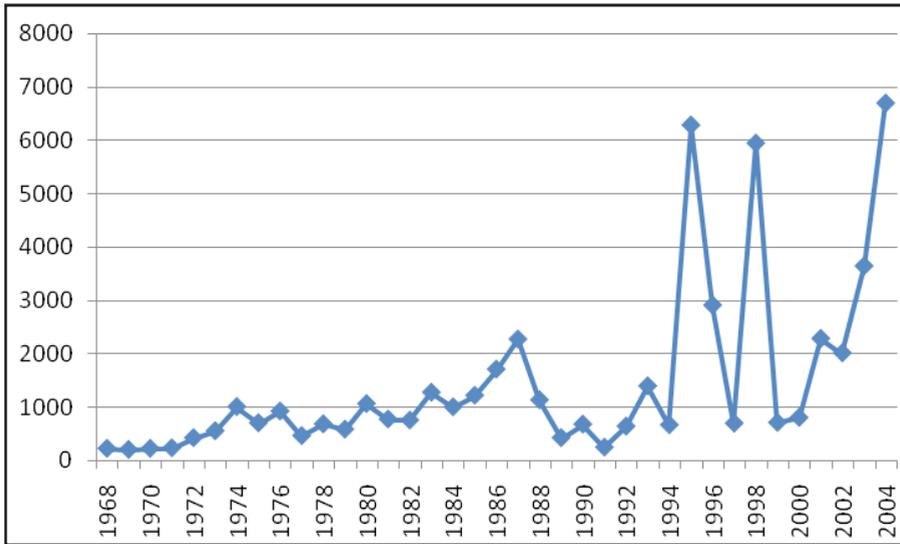
ويلاحظ من الأشكال التالية تذبذب إحصائيات الإرهاب بين الانخفاض والارتفاع، وقد يكون مرد ذلك هو الخطط الدولية لمكافحة الإرهاب على المستوى العالمي، وانتقال العمليات الإرهابية إلى العمليات النوعية التي تتطلب وقتاً طويلاً في الإعداد. كما يلاحظ زيادة في عدد الإصابات في السنوات الأخيرة.



الشكل رقم (٦٩) عدد الحوادث (U.S. DOS)

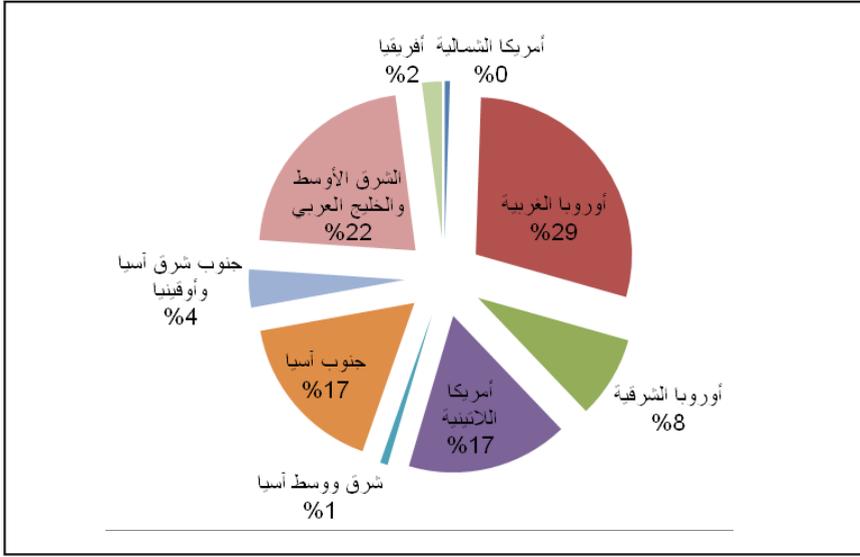


الشكل رقم (٧٠) عدد الضحايا (U.S. DOS)



الشكل رقم (٧١) عدد الاصابات (U.S. DOS)

ويلاحظ من الشكل التالي أن الشرق الأوسط قد احتل (٢٢٪) من الحوادث الإرهابية للمدة (١٩٩٧-٢٠٠٣م) مقارنة بأوروبا الشرقية (٢٩٪).

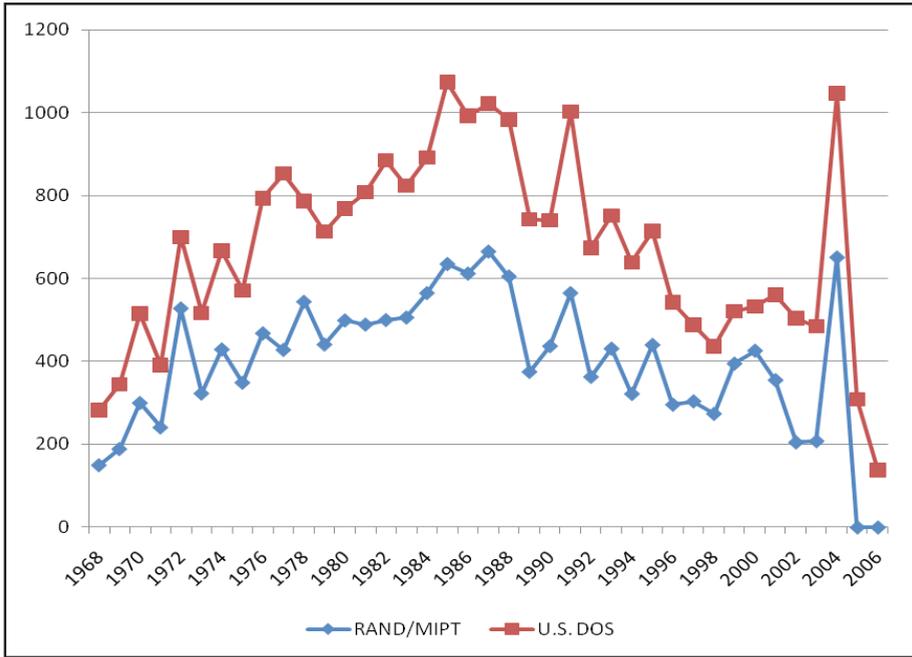


الشكل رقم (٧٢) الحوادث الإرهابية وفق المنطقة (١٩٩٧-٢٠٠٣م)

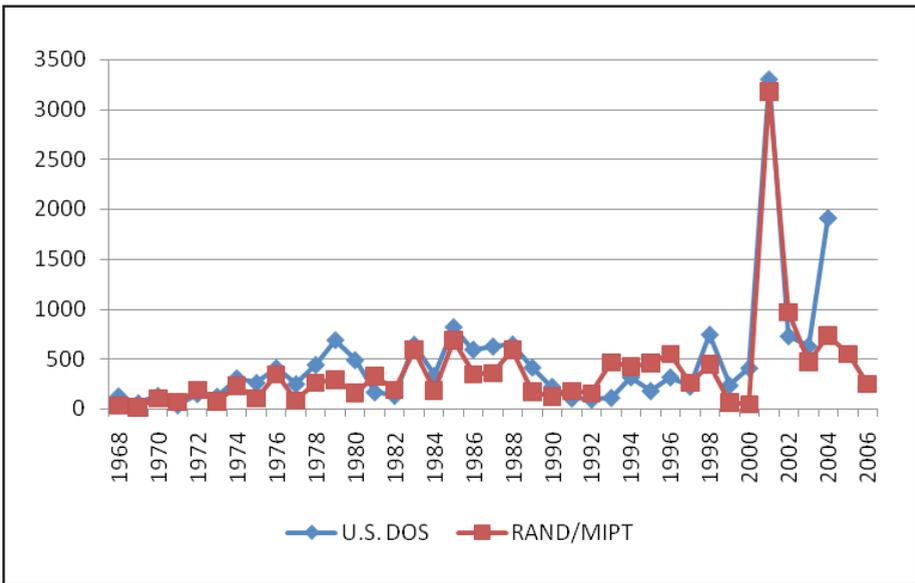
مصدر البيانات : شميد، (٢٠٠٤م) ص ٥٩ عن المعهد التذكاري الوطني لمدينة أوكلاهوما المعني بمنع الإرهاب، ٢٠٠٣م.

وتبين الأشكال التالية مقارنة بين قاعدة بيانات وزارة الخارجية الأمريكية وقاعدة راند في عدد الحوادث الإرهابية، والإصابات والضحايا. ويلاحظ ان عدد الحوادث أكثر في قاعدة وزارة الخارجية بينما تشابه النمط عام لهذه الحوادث.

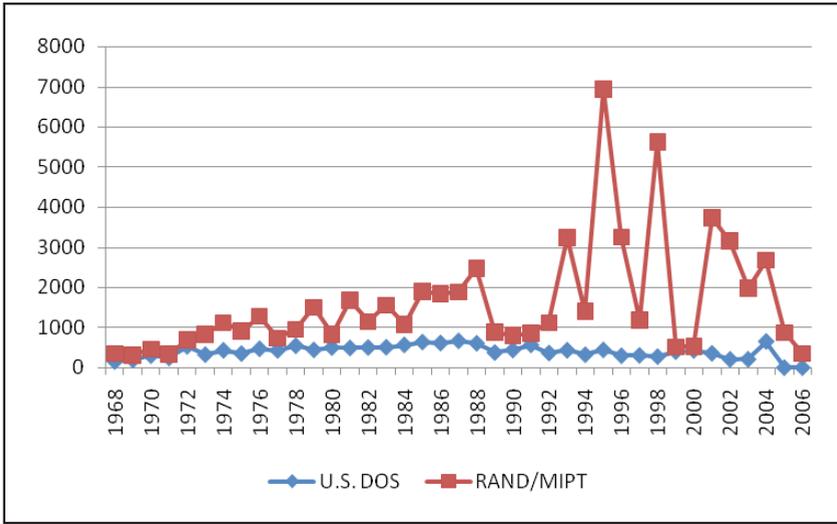
بينما اقتربت الأرقام وكذلك النمط عام في عدد الضحايا لدى القاعدتين، أما عدد الإصابات فقد كان أعلى وفق قاعدة وزارة الخارجية الأمريكية.



الشكل رقم (٧٣) عدد الحوادث



الشكل رقم (٧٤) عدد الضحايا



الشكل رقم (٧٥) عدد الجرحى

٦.٥ الإرهاب في الوطن العربي

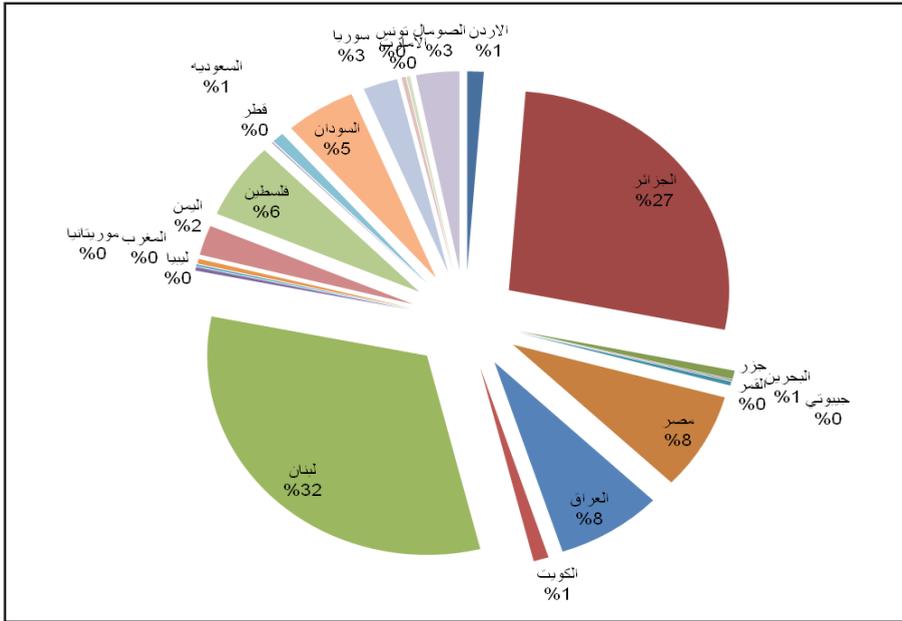
لا توجد قاعدة معلومات تُعنى بالإرهاب في الوطن العربي، ولا بد من اعتماد قواعد البيانات الأجنبية لكونها المتاحة، وحتى على مستوى الدولة تعامل مثل هذه الإحصائيات إن وجدت بتكتم كبير. وهناك مشكلات كثيرة في رصد الحوادث الإرهابية تعود لمعايير التصنيف لحوادث الإرهاب. ويلاحظ ارتفاع الحوادث الإرهابية في كل من الجزائر ولبنان والعراق ومصر.

الجدول رقم (٨) عدد حوادث الإرهاب، والإصابات والوفيات في الوطن العربي للفترة ١٩٧٠-٢٠٠٧م

Country	Terrorist incidents	Terrorist Fatalities	Terrorist Injuries	البلد
Kuwait	٧١,٠٠	٣٣,٠٠	٧١,٠٠	الكويت
Qatar	٦,٠٠	٧,٠٠	١٢,٠٠	قطر
UAE	١٦,٠٠	١١٧,٠٠	٢٥,٠٠	الامارات

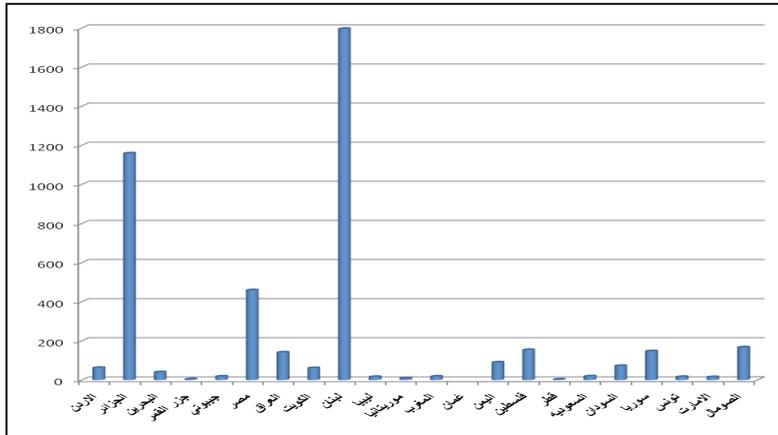
Country	Terrorist incidents	Terrorist Fatalities	Terrorist Injuries	البلد
Bahrain	٤١,٠٠	١٥,٠٠	٢٢,٠٠	البحرين
Libya	١٥,٠٠	٢٧,٠٠	٢,٠٠	ليبيا
Oman	٠٠.	٠٠.	٠٠.	عُمان
KSA	٦٠,٠٠	٢٢٠,٠٠	١٠٢٨,٠٠	السعودية
Jordan	٧٨,٠٠	٨٠,٠٠	١٥٦,٠٠	الأردن
Lebanon	١٩٠٥,٠٠	٣٠٢٣,٠٠	٧٦٩٣,٠٠	لبنان
Tunisia	٢٠,٠٠	٨٠,٠٠	١٢١,٠٠	تونس
Algeria	١٦٦٨,٠٠	٨٥٢٧,٠٠	٦٩٨٨,٠٠	الجزائر
Syria	١٥١,٠٠	٥٥٨,٠٠	٦٣٤,٠٠	سوريا
Egypt	٤٨٥,٠٠	٨٧٦,٠٠	١٠٩٨,٠٠	مصر
Morocco	٣٢,٠٠	٢٦٤,٠٠	١٧٦,٠٠	المغرب
Comoros	٥,٠٠	١,٠٠	٢,٠٠	جزر القمر
Mauritania	٨,٠٠	٢٧,٠٠	٢٠,٠٠	موريتانيا
Sudan	١٤٧,٠٠	١٤١٦,٠٠	٦٠٢,٠٠	السودان
Djibouti	١٩,٠٠	٢٦٩,٠٠	١٤٧,٠٠	جيبوتي
Yemen	١٦٠,٠٠	١٦٤,٠٠	٢٣١,٠٠	اليمن
Somalia	٣٦٠,٠٠	٨٦١,٠٠	١١٢٤,٠٠	الصومال
Iraq	٢٣٩٩,٠٠	١٣٨٨٣,٠٠	٢٥٩٩٠,٠٠	العراق
Total	٧٦٤٦	٣٠٤٤٨	٤٦١٤٢	الاجمالي

Data source: National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism (START) A Center of Excellence of the U.S. Department of Homeland Security. Data available for each state at: <http://209.232.239.37/gtd1/browse.aspx?what=location>
<http://www.start.umd.edu/>



الشكل رقم (٧٦) عدد الحوادث الإرهابية في الوطن العربي للمدة (١٩٧٠-١٩٧٠م)
(٢٠٠٦م)

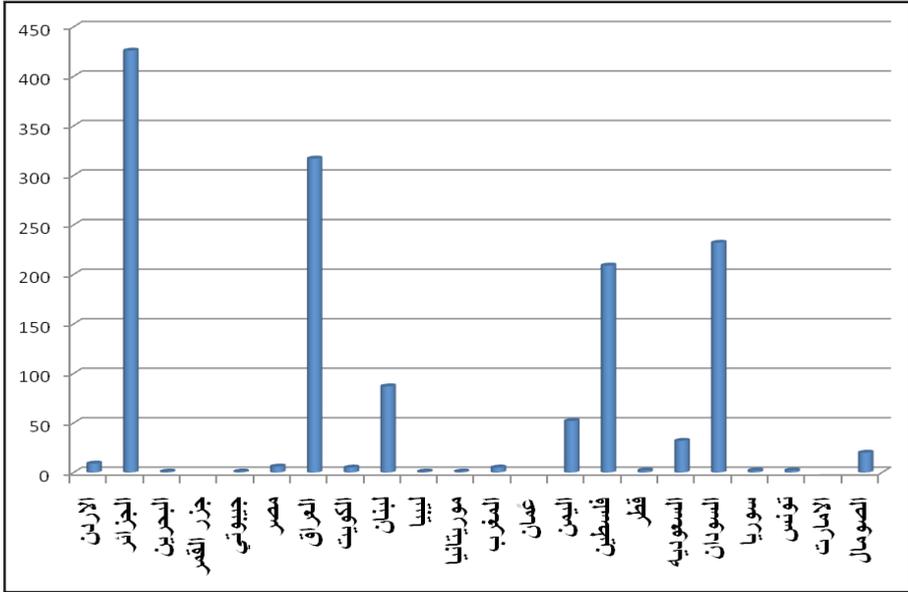
مصدر البيانات: <http://www.start.umd.edu/>



الشكل رقم (٧٧) الإرهاب في الوطن العربي للفترة (١٩٧٠-١٩٩٧م)

<http://www.start.umd.edu/>

ويلاحظ ارتفاع حوادث الإرهاب في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٧م) في كل من الجزائر ولبنان ومصر. أما المدة من (١٩٩٨-٢٠٠٦م) فقد ارتفعت هذه الحوادث في الجزائر، والعراق، ولبنان وفلسطين والسودان.



الشكل رقم (٧٨) الإرهاب في الوطن العربي للمدة (١٩٩٧-٢٠٠٦م)

<http://209.232.239.37/gtd1/browse.aspx?what=location>

الفصل السادس

المنهجية

٦. المنهجية

٦. ١ بيانات الإرهاب

يفتقر المجتمع العربي إلى وجود بيانات موثوقة، ودقيقة، وصادقة، وثابتة، ومتجانسة في كافة المجالات، وفي مجال الجريمة والإرهاب خاصة، ولذا فإن أية محاولة لدراسة الجريمة، والإرهاب على مستوى المجتمع العربي، لا بد أن تعوّق بهذه المشكلات، ويلاحظ أن البيانات الحكومية العربية في مجال الإرهاب نادرة، وغير دقيقة، ومبخسة، وأحياناً غير موجودة، ولا تعكس الواقع الحقيقي لها، وقد تكون هذه النزعة سمة عامة في الدول النامية. ولمثل هذه الحالة خطورة بالغة في زيادة الإرهاب، وعدم وضع الخطط والبرامج الإصلاحية المناسبة لمعاجته، خاصة وأن مثل هذه الخطط تتطلب رصداً للمصادر الاجتماعية، والاقتصادية والمعلوماتية.

كما يفتقر الوطن العربي لقاعدة بيانات عن الإرهاب. ويُعد وجود قاعدة بيانات عن الإرهاب مطلباً أساسياً لقياس مستوى الأمن العربي، والخوف من الإرهاب، وقياس مستوياته وأنواعه، وأسبابه. ويمكن أن تفيّد قاعدة بيانات الإرهاب في المجالات التالية:

- ١ - اكتشاف الانماط الحقيقية للإرهاب.
- ٢ - تحليل اتجاهات الإرهاب.
- ٣ - كشف أسباب الإرهاب.
- ٤ - مقارنة جرائم الإرهاب.
- ٥ - الكشف المبكر عن الحملات الإرهابية.
- ٦ - العواقب الناجمة عن الإرهاب (الاقتصادية والسياسية).

- ٧- رسم السياسات.
- ٨- تجنيد الإرهابيين.
- ٩- بيان مدى نجاح سياسات مكافحة الإرهاب.
- ١٠- إيجاد علاقات بين الإرهاب والمشكلات الاجتماعية الأخرى مثل الفقر والبطالة والاستبعاد الاجتماعي والاتجار بالبشر، والمخدرات.... إلخ (شميد، ٢٠٠٤م) (Frey & Luechinger, 2003).

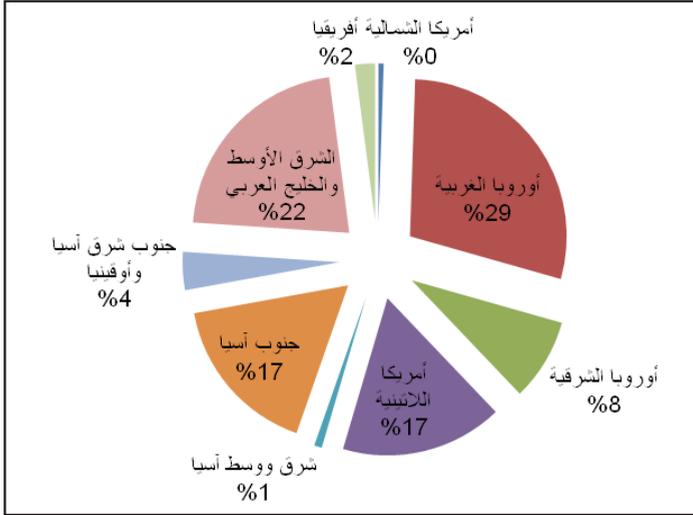
٦. ٢. الإرهاب في الوطن العربي

- عرفت المادة ٢ من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، الجريمة الإرهابية: «هي أي جريمة أو شروع فيها ترتكب تنفيذاً لغرض إرهابي في أي من الدول المتعاقدة أو على رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها يعاقب عليها قانونها الداخلي، كما تعد من الجرائم الإرهابية الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية التالية عدا ما استثنته منها تشريعات الدول المتعاقدة أو التي لم تصادق عليها: - اتفاقية طوكيو والخاصة بالجرائم والأفعال التي ترتكب على متن الطائرات والموقعة بتاريخ ١٤ / ٩ / ١٩٦٣م.
- اتفاقية لاهاي بشأن مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة بتاريخ ١٦ / ١٢ / ١٩٧٠م.
- اتفاقية مونتريال الخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني والموقعة في ٢٣ / ٩ / ١٩٧١م. والبروتوكول الملحق بها والموقع في مونتريال ١٠ / ٥ / ١٩٨٤م.
- اتفاقية نيويورك الخاصة بمنع ومعاقة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية بمن فيهم الممثلون الدبلوماسيون والموقعة في ١٤ / ١٢ / ١٩٧٣م.

- اتفاقية اختطاف واحتجاز الرهائن والموقعة في ١٧/١٢/١٩٧٩ م.
- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٣ م وما تعلق منها بالقرصنة البحرية.

لا توجد قاعدة معلومات تُعنى بالإرهاب في الوطن العربي، ولا بد من اعتماد قواعد البيانات الأجنبية لكونها قواعد متاحة، وعلى مستوى الدولة تعامل مثل هذه الإحصائيات إن وجدت بتكتم كبير. وهناك مشكلات كثيرة في رصد الحوادث الإرهابية تعود لمعايير التصنيف لحوادث الإرهاب. وتبين الأشكال التالية واقع الإرهاب في الوطن العربي اعتماداً على قواعد بيانات أجنبية.

ويلاحظ من الشكل التالي أن الشرق الأوسط قد احتل (٢٢٪) من الحوادث الإرهابية للفترة (١٩٩٧-٢٠٠٣ م) مقارنة بأوروبا الشرقية (٢٩٪).



الشكل رقم (٧٩) الحوادث الإرهابية وفق المنطقة (١٩٩٧-٢٠٠٣ م)

مصدر البيانات : شميد، (٢٠٠٤ م) ص ٥٩ عن المعهد التذكاري الوطني لمدينة أوكلاهوما المعني بمنع الإرهاب، ٢٠٠٣ م.

٦. ٢. ١ مصادر البيانات

١- التنمية البشرية

اعتمدت بيانات هذه الدراسة على المصادر الآتية:

١- تقارير التنمية البشرية الدولية (١٩٩٠-٢٠٠٩م)

٢- تقارير التنمية البشرية العربية (٢٠٠٢-٢٠٠٩م)

٢- الدول العربية موضوع الدراسة

شملت الدراسة الدول التالية: الأردن، والإمارات، والبحرين، وتونس، والجزائر، والسعودية، والسودان، وسوريا، والصومال، والعراق، وعمان، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، واليمن، وموريتانيا .

٣- مستوى التنمية في الدول العربية

تم تصنيف الدول العربية وفقاً للتصنيف الدولي للدول، ووفقاً لقيمة دليل التنمية البشرية على النحو التالي:

١- تنمية بشرية عالية، فقيمة الدليل (٨, ٠ فأعلى)، وشمل:

الإمارات، والبحرين، وقطر، والكويت

٢- تنمية بشرية متوسطة، فقيمة الدليل (٥, ٠-٧, ٩٩)، وشمل:

الأردن، والسعودية، وتونس، والجزائر، وسوريا، والعراق،

وعمان، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، السودان

٣- تنمية بشرية منخفضة، فقيمة الدليل (أقل من ٥, ٠) وشمل:

العراق، وموريتانيا، واليمن، وجز القمر، وجيبوتي، والصومال.

وهذا وفق دليل التنمية البشرية العربية ٢٠٠٥م.

٦. ٢. ٢. البيانات للإرهاب

قواعد بيانات الإرهاب الدولية

تقع غالبية قواعد البيانات المعنية بالإرهاب في الولايات المتحدة. وكانت مؤسسة راند (RAND) و اتريت (ITERATE) هي الأفضل من حيث الشمولية، وفي أوروبا هناك قاعدة بيانات الحوادث الإرهابية (TWEED) والمهنية بأوروبا الغربية، وهناك قاعدة بيانات تريتون (TRITON) وهي استخبارات البحوث الإرهابية ذات الطابع التقني والعملي.

استخدمت بيانات هذه الدراسة في الإرهاب عن جميع الدول العربية للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٧م) وتم تحويلها إلى ملف (SPSS) من قاعدة بيانات الإرهاب الدولية والمعروفة باسم (GTD Database Terrorism Global)، وهي مصدر متاح (مفتوح) وتتكون من قاعدتين (GTD1, GTD2) تتضمن معلومات عن الحوادث الإرهابية في العالم منذ عام ١٩٧٠م، وبياناتها محدثة حتى عام ٢٠٠٦م، كما تشمل معلومات عن الإرهاب المحلي والدولي، وتشمل نحو (٨٠٠٠٠) حادثة إرهاب، وتشمل معلومات عن كل حادثة إرهاب من مثل وقت الحادثة، ومكان حدوثها، والأسلحة المستخدمة، وخصائص الضحايا والمصابين وانواع الخسائر، وخصائص الجناة... الخ. ويقوم على إدارة هذه القاعدة مركز (START) (Response and Terrorism of Study) (Terrorism to). وتمتاز قاعدة (GTD) بالشمولية، وتشمل معلومات عن (٢٧٠٠٠) حالة تفجير، (١٣٠٠٠) حالة اغتيال، و(٢٨٠٠) حالة اختطاف، كما وتشمل معلومات عن أكثر من (١٢٠) متغيراً، ويقوم عليها (٧٥) جامع بيانات ب(٦) لغات، ويشرف عليها (١٢) خبيراً في الإرهاب، وفيها أكثر من (٢) مليون مقالة اخبارية ونحو (٢٥٠٠٠) مصدر جديد تمت مراجعتها لجمع البيانات للفترة (١٩٩٨-٢٠٠٤م) لوحدها. ويمكن الوصول إليها من خلال

الرابط <http://www.Strat.umd.edu> (LaFree & Dugan, 2006)

ويقوم البحث في مركز ستارت (START) على ثلاث مجموعات عمل هي:

مجموعة العمل WG1(1)

وتعمل على: تكوين الجماعات الإرهابية وتجنيدهم

وتنطلق مجموعة العمل (١) من أن الإرهاب وسيلة متاحة لعدد من اللاعبين (حكومات، حكومات فرعية، أفراد) الذين يؤمنون باستخدام الإرهاب لتحقيق أهدافهم.

- وعلى الفرق بين الإرهاب التاريخي والمعاصر

- والتركيز على المنظمات الإرهابية التي تشكل تهديداً (مثل القاعدة)

مجموعة العمل WG2(2)

وتعمل على: الجماعات الإرهابية: البقاء والديناميات.

وهذه المجموعة تمثل بحثاً متعدد الحقول يركز على فهم ديناميات الجماعة الإرهابية ويقوم عمل هذه المجموعة على:

١- المجموعة الإرهابية تمثل الرأس (apex) في هرم القاعدة، هذا الهرم فيه شريحة عريضة من الداعمين والمتعاطفين.

٢- تشمل قاعدة الهرم المتعاطفين مع الإرهاب الذين يتفقون معه في الأهداف حتى لو اختلفوا في طريقة التنفيذ أو قد يعارضون إلحاق الأذى بالمدينين، أما المستويات العليا من الهرم فترتبط مع التعبئة (mobilization) بما في ذلك دعم العنف وزيادة الالتزام بأفعال الإرهاب

٣- بقاء المجموعات الإرهابية يعتمد على ارتباطها مع القاعدة الكبرى للهرم من أجل التغطية، والمعلومات، والخبراء، والدعم، والتجنيد.

٤- التنافس بين الجماعات الإرهابية وبين الجماعة الإرهابية والقاعدة للحصول على الدعم.

مجموعة العمل WG3(3)

وتعمل على: الاستجابة الاختيارية للتهديدات والهجمات الإرهابية وتشمل هذه المجموعة دراسة إدراكات الناس للاستجابة للحوادث الإرهابية والتعافي من الحوادث الإرهابية مع التركيز على الإرهاب المحلي كما تم استخدام البيانات التي تقرها وزارة الخارجية الأمريكية (DOS .S.U) وتتوافر من خلال الرابط <http://www.state.gov/s/ct/rls/crt> ومؤسسة (MIPT /RAND) ، ويمكن الوصول إليها من خلال الرابط: <http://www.rand.org/ise/projects/> <http://www.terrorismdatabase.com> حيث تتوافر معلومات من ١٩٦٨-٢٠٠٦م، ويمكن الوصول إليها من خلال الرابط: <http://www.johnstonsarchive.net/terrorism/intlterror.html>. أما على مستوى الحوادث وفق الدولة فقد تم استخدام البيانات المتوافرة على قاعدة GTD: <http://209.232.239.37/gtd1/browse.aspx?what=location>

والجدول التالي يبين أهم قواعد البيانات في الإرهاب.
الجدول رقم (٩) أهم قواعد البيانات المعنية بالإرهاب

عدد الحوادث	الفترة	النطاق	المصدر
٨٥٠٩	١٩٩٧-١٩٦٨	دولي	هيئة راند RAND
١٠٨٣٧	٢٠٠٠-١٩٦٨	دولي	الإرهاب الدولي : خصائص حوادثه (هيئة ITERATE)
١٠٠٢٦	٢٠٠١-١٩٨٠	دولي	وزارة الخارجية الأمريكية
١٠٤١	١٩٩٩-١٩٩٨	دولي	تكنولوجيا الاتصال : البحوث الأساسية والتطبيقات (هيئة كوبرا COBRA)
١٠٤٩٨	١٩٩٩-١٩٥٠	وطني (أوروبا)	الإرهاب في أوروبا الغربية : بيانات الحوادث (هيئة TWEED)
٢٢٦١	٢٠٠٢-٢٠٠١	وطني ودولي	معهد (MIPT) لمنع الإرهاب
٧٠٢١٥	١٩٩٧-١٩٧٠	وطني ودولي	هيئة (Pinkerton) للاستخبارات العالمية
٢٤٥٢	متتصف ٢٠٠٠ - متتصف ٢٠٠٢	وطني ودولي	هيئة (TRITON) استخبارات وبحوث الإرهاب

المصدر: شميد، ٢٠٠٤م، ص ٥١

٦. ٢. ٣ فهرس السلام الدولي

استخدم في هذا الفهرس (٢٣) مؤشر القياس السلام وأثر غيابه في المجتمع. وقسمت إلى ثلاث مجموعات هي: مقاييس الصراعات المحلية او الدولية، ومقاييس السلامة والأمن في المجتمع، ومقاييس العسكرة. (المزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على الروابط التالية).

<http://www.visionofhumanity.org/gpi/home.php>

ترتيب فهرس السلام الدولي

<http://www.visionofhumanity.org/gpi/results/rankings.php>

فهرس السلام الدولي لعام ٢٠٠٩

<http://www.visionofhumanity.org/images/content/GPI-2009/2009-GPI-WorldMapMono-20090603.pdf>

٦. ٣ الإنفاق العسكري في العالم

وقد تم اعتماد أرقام الإنفاق العسكري في العالم من خلال الرابط:

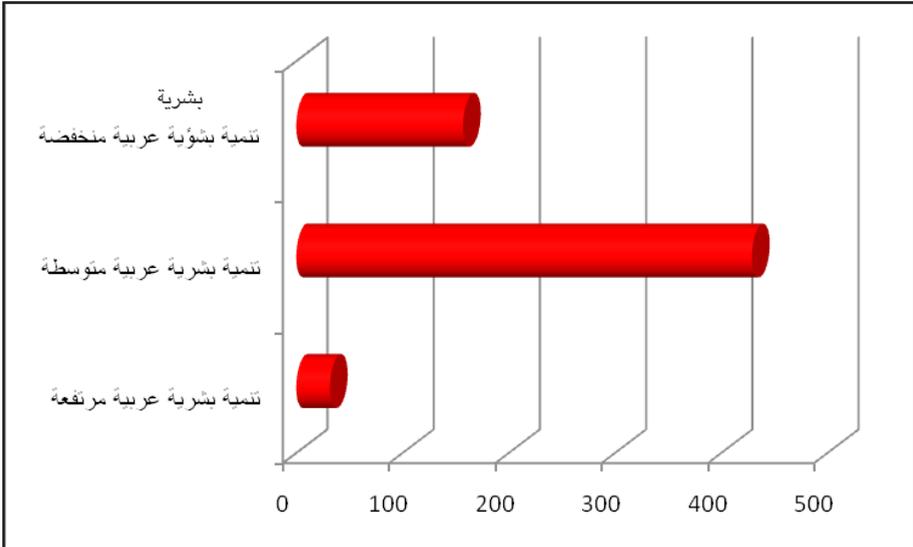
http://www.google.com/search?sourceid=navclient&aq=t&ie=UTF-8&rlz=1T4RNWN_enJO307JO307&q=military+expenditures+arab+world

الفصل السابع

التنمية البشرية والإرهاب

٧ . التنمية البشرية والإرهاب

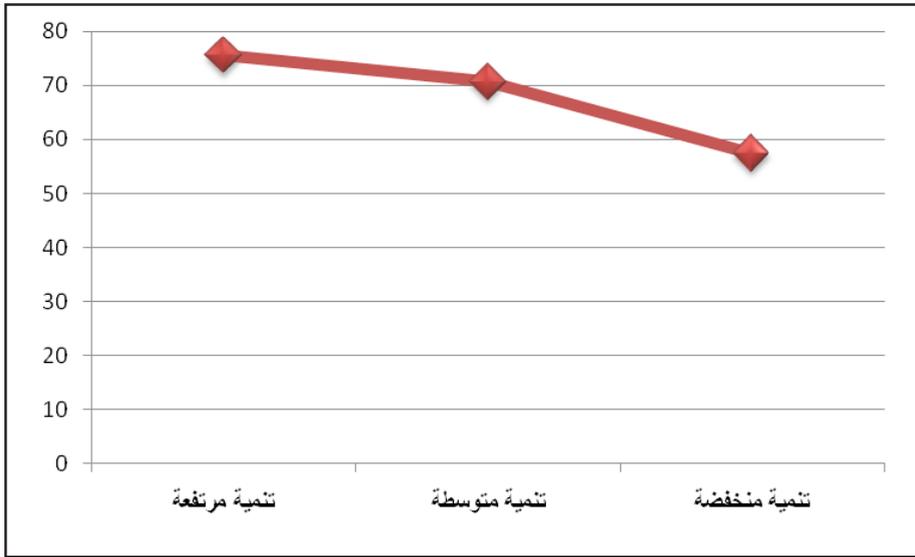
الإرهاب: بلغ عدد الحوادث الإرهابية في الوطن العربي (٥٨٧٥) حادثة منها (٤٤٦٥) في المدة (١٩٧٠-١٩٩٧م) ومنها (١٤١٠) حادثة في المدة (١٩٩٨-٢٠٠٦م). وعند توزيع الحوادث الإرهابية وفق مستوى التنمية العربية يلاحظ أنها تنخفض عند الدول المرتفعة في مستوى التنمية البشرية. أما معدلات جرائم القتل فقد كانت الأعلى في الدول العربية ذات المستوى المنخفض من التنمية البشرية (شكل ٤٨).



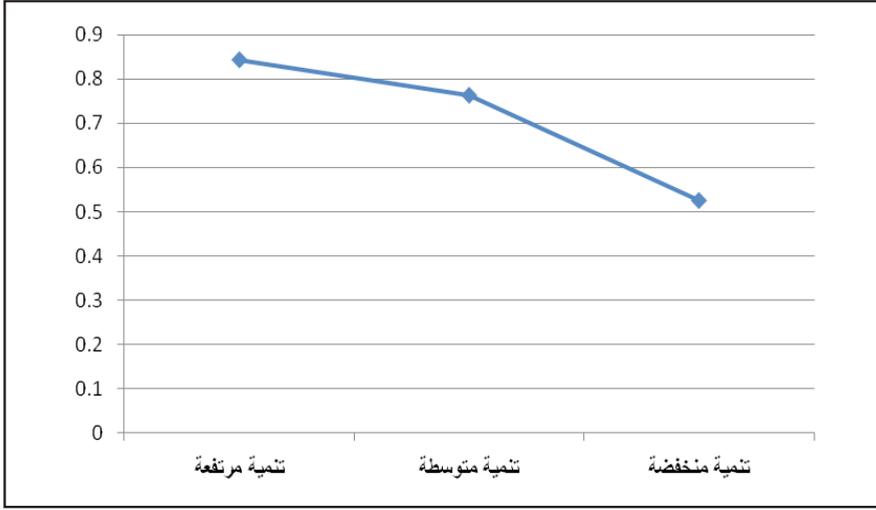
الشكل رقم (٨٠) عدد الحوادث الإرهابية وفق مستوى التنمية البشرية للفترة ١٩٧٠-٢٠٠٦م

١.٧ التنمية البشرية والإرهاب

يظهر الجدول التالي الفروق في أدلة التنمية البشرية في الوطن العربي التي تعزى إلى مستوى التنمية (مرتفعة، ومتوسطة، ومنخفضة). ففي متغير العمر المتوقع عند الولادة تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية (ف = ١٦, ١٣٢، و الفا = ٠, ٠٠٠). ولقد وصل الفرق في متوسط العمر بين الدول ذات التنمية المرتفعة والمنخفضة (١٨) عاما. كما وصل هذا الفرق إلى (١٣) عاما بين متوسط العمر في الدول ذات التنمية المتوسطة والمنخفضة.

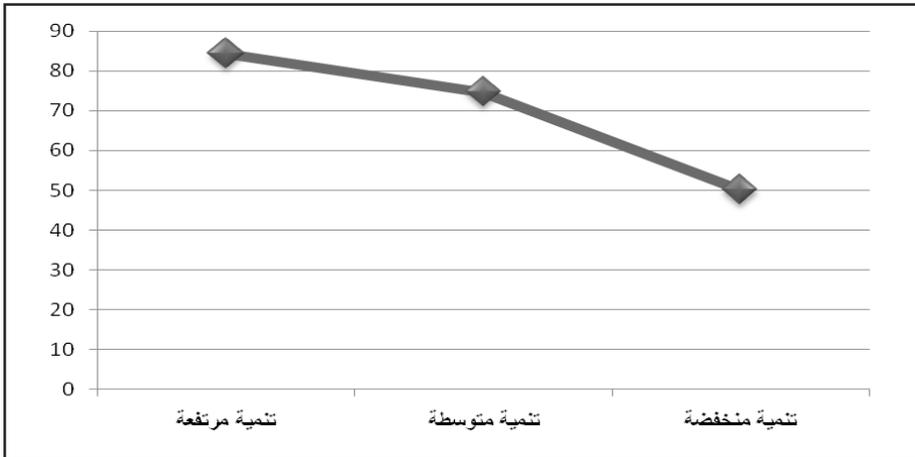


الشكل رقم (٨١) الفروق في متوسط العمر المتوقع عند الولادة وفق مستوى التنمية

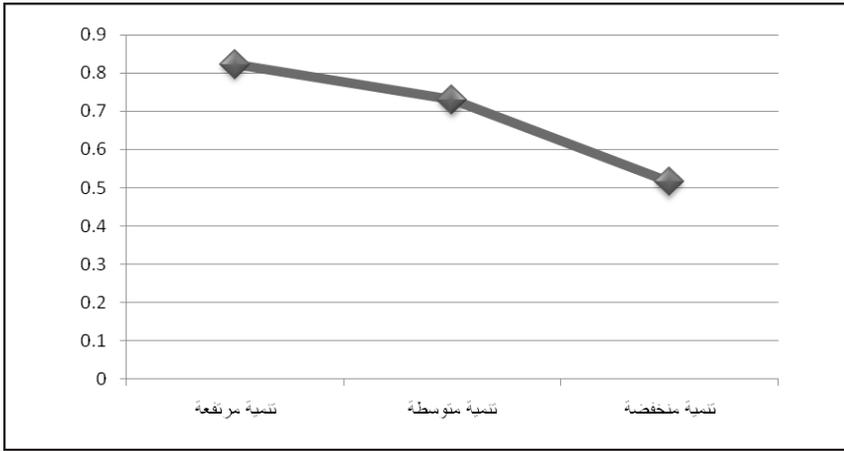


الشكل رقم (٨٢) الفروق في دليل العمر المتوقع عند الولادة وفق مستوى التنمية

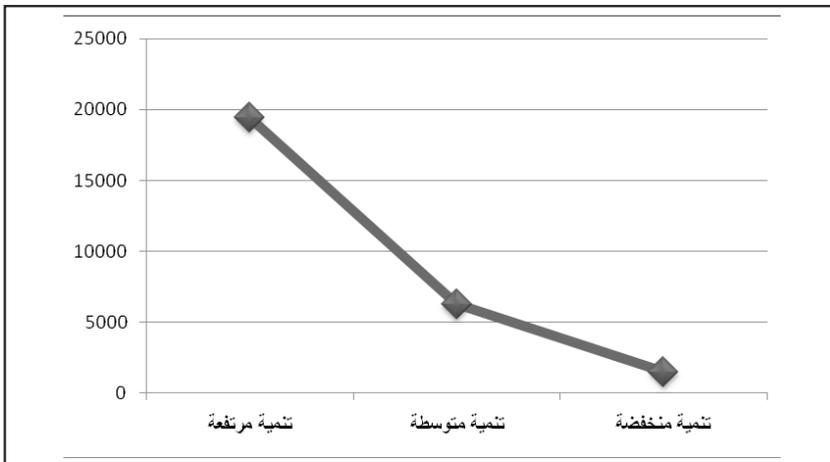
أما متغير الإمام بالقراءة والكتابة لمن هم في عمر (١٥) سنة فأكثر فقد تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية (ف = ٩٤٩, ٨، و الفا = ٠,٠٠٢، ٠). وقد وصل الفرق في متوسط النسبة بين الدول ذات التنمية المرتفعة والمنخفضة (٣٤٪). كما وصل هذا الفرق إلى (٢٤٪) في المتوسط بين الدول ذات التنمية المتوسطة والمنخفضة.



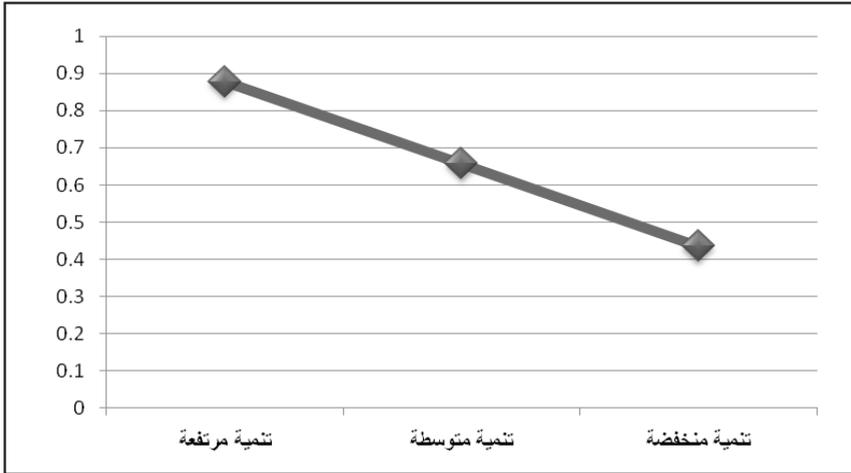
الشكل رقم (٨٣) الفروق في نسبة الإمام بالقراءة والكتابة وفق مستوى التنمية



الشكل رقم (٨٤) الفروق في دليل الإلمام بالقراءة والكتابة وفق مستوى التنمية وتبين وجود فرق ذي دلالة إحصائية في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (ف = ٢٦٢, ٢٥ والف = ٠, ٠٠٠). وقد وصل الفرق في متوسط نصيب الفرد بين الدول ذات التنمية المرتفعة والمنخفضة (١٧٩٦٠) دولاراً. كما وصل هذا الفرق إلى (١٣١٥٦) دولار في المتوسط بين الدول ذات التنمية المتوسطة والمنخفضة.

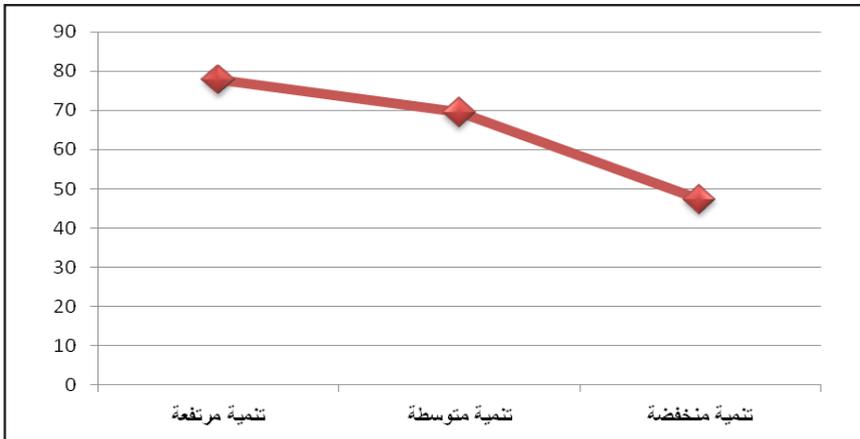


الشكل رقم (٨٥) الفروق بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفق مستوى التنمية



الشكل رقم (٨٦) الفروق بين دليل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وفق مستوى التنمية

أما متغير نسبة الالتحاق بمراحل التعليم الثلاثة الأساسية فقد تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية (ف = ٠,٥٧، و الف = ٠,٣، ٠). وقد وصل الفرق في متوسط نسبة الملحقين بين الدول ذات التنمية المرتفعة والمنخفضة (٣٠٪). كما وصل هذا الفرق إلى (٢٢٪) في المتوسط بين الدول ذات التنمية المتوسطة والمنخفضة.



شكل (٨٧) الفروق في نسبة إجمالي المسجلين في المراحل التعليمية الثلاثة الأولى وفق مستوى التنمية

يظهر الجدول (٨) الفروق في متوسط الحوادث الإرهابية في الوطن العربي التي تعزى إلى مستوى التنمية (مرتفعة، ومتوسطة، ومنخفضة).

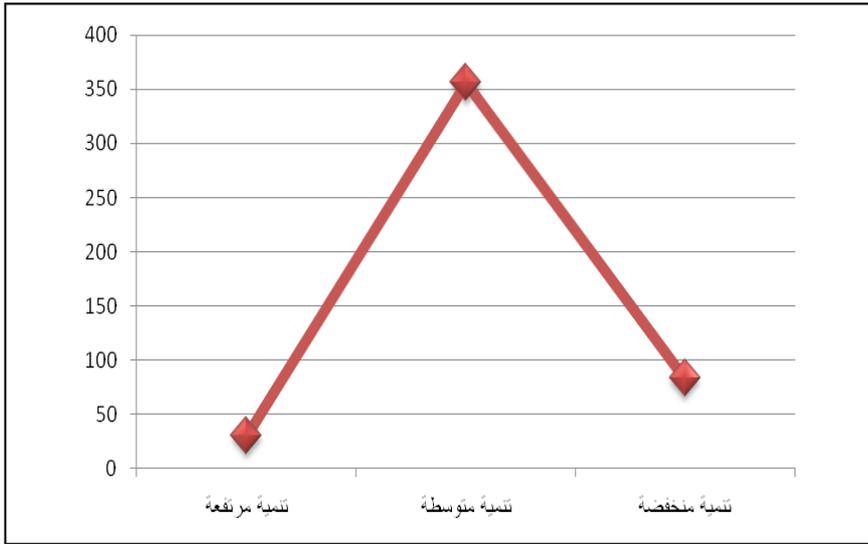
ففي متوسط عدد الحوادث الإرهابية للمدة (١٩٧٠-١٩٩٧) تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (ف=٠,٨٦, ١, ٠, ٠, ٣٦٠). وقد وصل الفرق في متوسط الحوادث الإرهابية بين الدول ذات التنمية المرتفعة والمنخفضة (-٥٣) حادثاً. كما وصل هذا الفرق إلى (٢٧٣) حادثاً بين متوسط الحوادث الإرهابية في الدول ذات التنمية المتوسطة والدول ذات التنمية المرتفعة.

وفي متوسط عدد الحوادث الإرهابية للمدة (١٩٩٨-٢٠٠٦) تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (ف=٠,٤٦٣, ٠, ٠, ٣٦٠). وقد وصل الفرق في متوسط الحوادث الإرهابية بين الدول ذات التنمية المرتفعة والدول ذات التنمية المنخفضة (-٩٠) حادثاً. كما وصل هذا الفرق إلى (-٢٠) حادثاً بين الدول ذات التنمية المتوسطة والدول ذات التنمية المنخفضة.

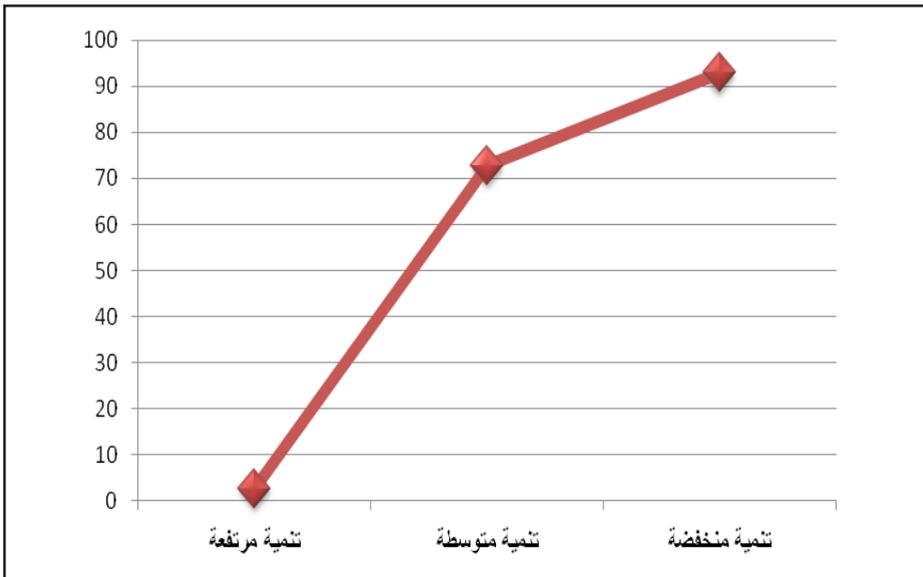
الجدول رقم (١٠) تحليل التباين لفحص الفروق في أدلة التنمية البشرية التي تعزى لمستوى التنمية البشرية

المؤشر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	الدلالة
العمر المتوقع عند الولادة	٩٩٨,٩٣٠	٢	٢٩٩,٤٦٥	١٦,١٣٢	٠,٠٠٠
	٢٩٧,٠١٦	١٦	١٨,٥٦٣		
	٨٩٥,٩٤٦	١٨			
الإلمام بالقراءة والكتابة عمر ١٥ سنة فأكثر	٢٥٩٢,٠٣٢	٢	١٢٩٦,٠١٦	٨,٩٤٩	٠,٠٠٢
	٢٤٦١,٩٩٨	١٧	١٤٤,٨٢٣		
	٥٠٥٤,٠٣٠	١٩			

٠,٠٣٨	٤,٠٥٧	٨٤١,٨٨٦ ٢٠٧,٥٢١	٢ ١٦ ١٨	١٦٨٣,٧٧٢ ٣٣٢٠,٣٣٣ ٥٠٠٤,١٠٥	بين المجموعات داخل المجموعات الكلية	المسجلون
٠,٠٠٠	٢٥,٢٦٢	٣١١٤٢٢٨٩٥,٦٧ ١٢٣٢٧٦٥٨,٥٤٦	٢ ١٣ ١٥	٦٢٢٨٤٥٧٩١,٣٣٨ ١٦٠٢٥٩٥٦١,١٠٠ ٧٨٣١٠٥٣٥٢,٤٣٨	بين المجموعات داخل المجموعات الكلية	نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي بالدولار
٠,٠٠١	١٢,٤٢٤	٠,٠٦٩ ٠,٠٠٦	٢ ١٥ ١٧	٠,١٣٧ ٠,٠٨٣ ٢٢٠.	بين المجموعات داخل المجموعات الكلية	دليل العمر المتوقع عند الولادة
٠,٠١٧	٥,٤٣٠	٠,٠٦٣ ٠,٠١٢	٢ ١٥ ١٧	٠,١٢٦ ٠,١٧٥ ٠,٣٠١	بين المجموعات داخل المجموعات الكلية	دليل الإلمام بالقراءة والكتابة
٠,٠٠٠	١٦,٦١٤	٠,١٤١ ٠,٠٠٨	٢ ١٥ ١٧	٠,٢٨٢ ٠,١٢٧ ٠,٤٠٩	بين المجموعات داخل المجموعات الكلية	دليل نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي بالدولار

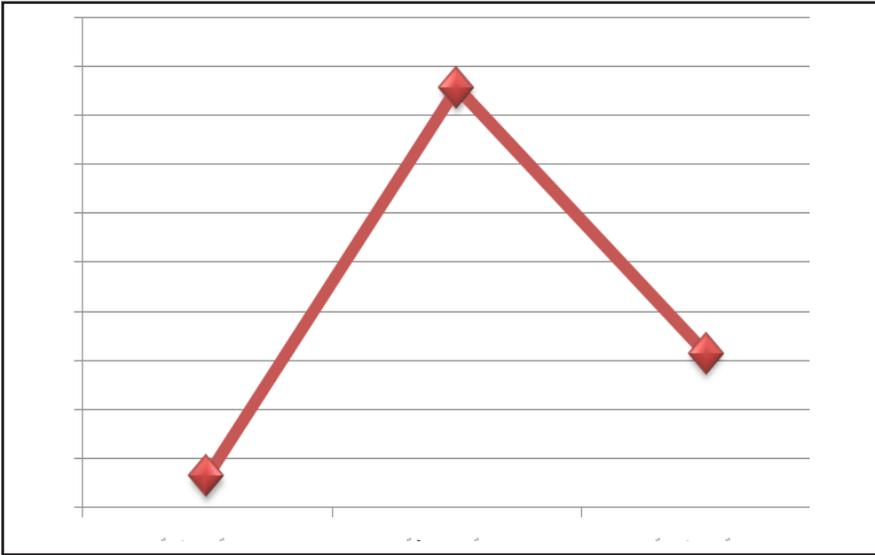


الشكل رقم (٨٨) الفرق في متوسط حوادث الإرهاب للمدة ١٩٧٠-١٩٩٧م وفق مستوى التنمية



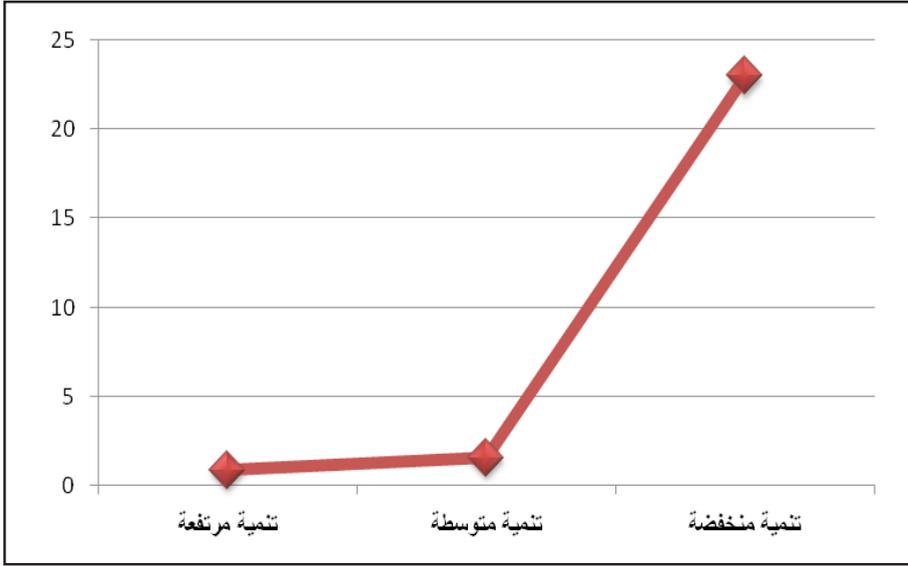
الشكل رقم (٨٩) الفرق في متوسط حوادث الإرهاب للمدة ١٩٩٨-٢٠٠٦م وفق مستوى التنمية

أما متوسط إجمالي عدد الحوادث الإرهابية للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٦) فقد تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (ف=٠,٠٥٦, ألفا=٠,٣٧٠). وقد وصل الفرق في متوسط الحوادث الإرهابية بين الدول ذات التنمية المرتفعة والدول ذات التنمية المنخفضة إلى (-١٢٥) حادثاً. كما وصل هذا الفرق إلى (٢٧١) حادثاً بين الدول ذات التنمية المتوسطة والدول ذات التنمية المنخفضة. كما وصل هذا الفرق إلى (-٣٩٧) حادثاً بين الدول ذات التنمية المرتفعة والدول ذات التنمية المتوسطة.



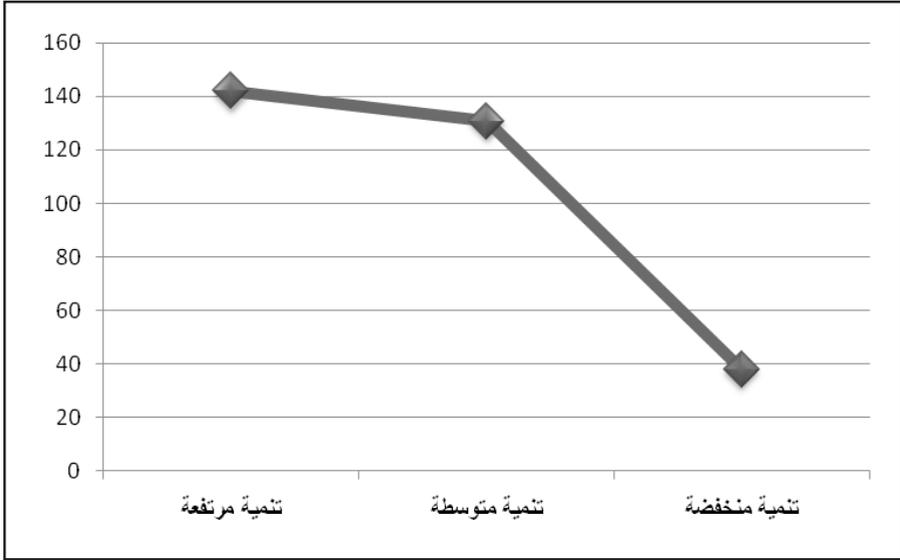
الشكل رقم (٩٠) الفروق في متوسط حوادث الإرهاب للفترة ١٩٧٠-٢٠٠٦ وفق مستوى التنمية

أما متوسط معدل جرائم القتل لكل (١٠٠,٠٠٠) من السكان فقد تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية (ف=٧,٧١٢, ألفا=٠,٠٠٦). فقد وصل الفرق في متوسط معدل هذه الجرائم بين الدول ذات التنمية المرتفعة والدول ذات التنمية المنخفضة (-٢٢) جريمة. كما وصل هذا الفرق إلى (-٢١) جريمة بين الدول ذات التنمية المتوسطة والدول ذات التنمية المنخفضة.



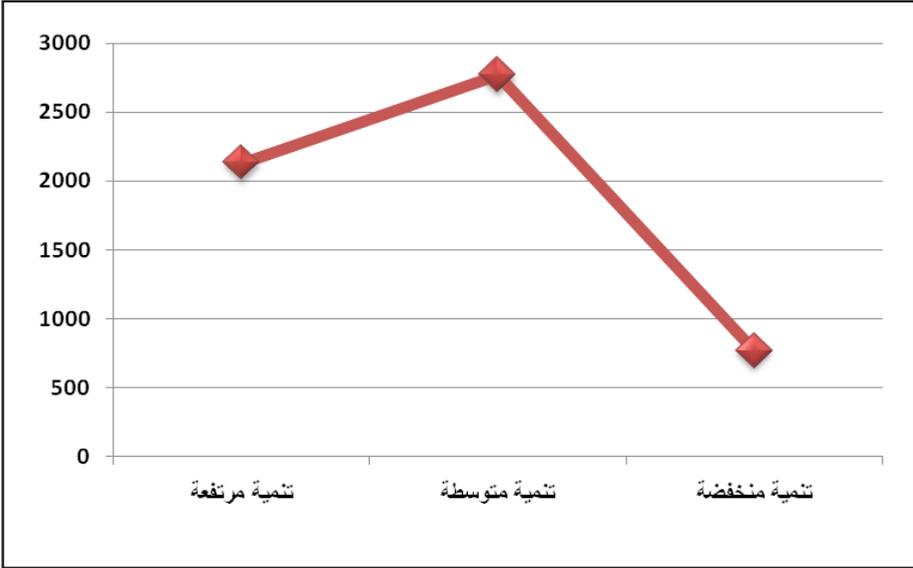
الشكل رقم (٩١) الفروق بين متوسط معدل جرائم القتل لكل مائة ألف من السكان وفق مستوى التنمية

أما متوسط معدل نزلاء السجون لكل (١٠٠,٠٠٠) من السكان فقد تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (ف = ١,٦٣, ٢، والف = ١٤٩, ٠). وكان الفرق في متوسط المعدل بين الدول ذات التنمية المرتفعة والدول ذات التنمية المنخفضة (١٠٤) نزلاء. كما وصل هذا الفرق إلى (٩٢) نزلاءً بين الدول ذات التنمية المتوسطة والدول ذات التنمية المنخفضة.

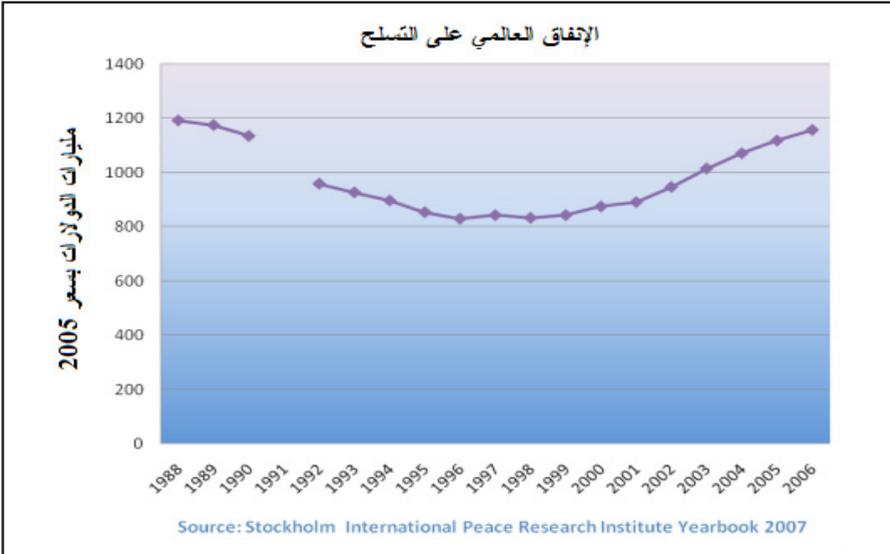


الشكل رقم (٩٢) الفرق بين متوسط معدل نزلاء السجون لكل مائة ألف من السكان وفق مستوى التنمية

أما متوسط الإنفاق على التسليح (بملايين الدولارات) فتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (ف = ٢٦٧, ٠ و الف = ٧٦٩, ٠). وقد كان الفرق في متوسط الإنفاق بين الدول ذات التنمية المرتفعة، والدول ذات التنمية المنخفضة (١٣٦٠) مليوناً. كما وصل هذا الفرق إلى (١٩٩٨) مليوناً بين الدول ذات التنمية المتوسطة والدول ذات التنمية المنخفضة.



الشكل رقم (٩٣) الفرق في متوسط الإنفاق على التسلح وفق مستوى التنمية



الشكل رقم (٩٤) الإنتفاق على التسلح في العالم

المصدر : <http://www.globalissues.org/article/75/world-military-spending>

الجدول رقم (١١) الإنفاق على التسليح في الوطن العربي

السنة	الإنفاق بالدولار	الدولة
2005 est.	\$18.0 billion	السعودية
2005 est.	\$3.0 billion	الجزائر
2005 est.	\$3.0 billion	الكويت
2005	\$2.7 billion	الإمارات
2005	\$2.5 billion	مصر
2005 est.	\$2.3 billion	المغرب
2005	\$2.2 billion	قطر
2005 est.	\$1.4 billion	الأردن
2005 est.	\$1.3 billion	العراق
2005 est.	\$992 million	اليمن
N/A [see	\$858 million	سوريا
2005 est.	\$628 million	البحرين
2005	\$590 million	ليبيا
2004	\$587 million	السودان
2004	\$541 million	لبنان
2005	\$440 million	تونس
2005 est.	\$253 million	عمان
2005 est.	\$22 million	الصومال
2005 est.	\$19 million	موريتانيا
	41.330 billion	الدول العربية
	4.3 billion	إيران
	9.4 billion	إسرائيل
	500 billion	الولايات المتحدة
	1100 billion	العالم

المصدر:

http://www.google.com/search?sourceid=navclient&aq=t&ie=UTF-8&rlz=1T4RNWN_enJO307JO307&q=military+expenditures+arab+world

الجدول رقم (١٢) تحليل التباين لفحص الفروق في حوادث الإرهاب التي
تعزى لمستوى التنمية البشرية

الدلالة	ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات		النظام الوسيط
٠,٣٦	١,٠٨٦	٢٢١٢٤٥,٢٠٧ ٢٠٣٦٧٧	٢ ١٧ ١٩	٤٤٢٤٩٠,٤١ ٣٤٦٢٥١٢,٤ ٣٩٠٥٠٠٢,٨	بين المجموعات داخل المجموعات الكلية	الإرهاب ١٩٧٠- ١٩٩٧
٠,٦٣٢	٠,٤٧٣	٧٧١٢,٥٨٩ ١٦٣١٨,٥١٨	٢ ١٥ ١٧	١٥٤٢٥,١٧٨ ٢٤٤٧٧٧,٧٧ ٢٦٠٢٠٢,٩٥	بين المجموعات داخل المجموعات الكلية	الإرهاب ١٩٩٨- ٢٠٠٦
٠,٣٧٠	١,٠٥٦	٢٨٢٩٨٥,٨٧٧ ٢٦٨٠٣٨,٨١٩	٢ ١٧ ١٩	٥٦٥٩٧١,٧٥ ٤٥٥٦٦٦٥٩,٩ ٥١٢٢٦٣١,٧	بين المجموعات داخل المجموعات الكلية	الإرهاب ١٩٧٠- ٢٠٠٦
٠,٠٠٦	٧,٧١٢	٤١٣,٩٠٦ ٥٣,٦٧٣	٢ ١٤ ١٦	٨٢٧,٨١٢ ٧٥١,٤١٧ ١٥٧٩,٢٢٩	بين المجموعات داخل المجموعات الكلية	معدل جرائم القتل لكل (١٠٠) ألف من السكان
٠,١٤٩	٢,١٦٣	١١٦٤٢,٤٦٥ ٥٣٨٢,٤١٢	٢ ١٥ ١٧	٢٣٢٨٤,٩٢٩ ٨٠٧٣٦,١٨٢ ١٠٤٠٢,١١	بين المجموعات داخل المجموعات الكلية	معدل نزلاء السجون لكل (١٠٠) ألف من السكان
٠,٧٦٩	٠,٢٦٧	٤٧٧٥٩٤٠,٦٨٤ ١٧٨٨٧٦٧٥,٥٧٢	٢ ١٥ ١٧	٩٥٥١٨٨١,٣٦٩ ٢٦٨٣١٥١٣٣,٥٧٦ ٢٧٧٨٦٧٠١٤,٩٤٤	بين المجموعات داخل المجموعات الكلية	الإنفاق على التسليح بملايين الدولارات

٧. ٢ العلاقة بين التنمية البشرية والإرهاب

يلاحظ من الجدول أدناه وجود علاقة متباينة بين أدلة التنمية البشرية وكل من إجمالي الحوادث الإرهابية، ومعدلات جرائم القتل لكل (١٠٠) ألف من السكان، ومعدلات نزلاء المؤسسات الإصلاحية وإجمالي الأنفاق العسكري السنوي. فقد تبين وجود علاقة عكسية بين كل من العمر المتوقع عند الولادة، والإلمام بالقراءة والكتابة لمن هم في عمر (١٥) سنة فأكثر، ونصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي وإجمالي الحوادث الإرهابية. وهذا يدعم فكرة أن التنمية البشرية محصنة ضد الإرهاب، فالاستثمارات الاجتماعية تحول دون السماح للناس بالانخراط في نشاطات وأفعال إرهابية تهدد هذه الاستثمارات.

أما أشكال العنف الأخرى، ومنها جرائم القتل لكل (١٠٠) ألف من السكان، فقد تبين وجود علاقة عكسية بينها وبين كل من قيمة دليل التنمية البشرية والعمر المتوقع عند الولادة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. كما تبين وجود علاقة سلبية وقوية بين معدلات نزلاء المؤسسات الإصلاحية (السجون) مع العمر المتوقع عند الولادة، وتبين وجود علاقة إيجابية مع كل من قيمة دليل التنمية البشرية، ومستوى التنمية البشرية (١=عالية ٢=متوسطة ٣=منخفضة)، والإلمام بالقراءة والكتابة، وإجمالي القيد عام في مراحل التعليم الثلاثة الأولى.

وأخيراً فقد تبين وجود علاقة ضعيفة بين أدلة التنمية البشرية وإجمالي الإنفاق على التسليح، وهذا يعني أن الدول العربية تنفق على التسليح بسخاء بغض النظر عن مستواها في التنمية البشرية (أو مستواها الاقتصادي).

الجدول رقم (١٣) معاملات الارتباط بين بعض مؤشرات التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي

مؤشرات التنمية البشرية	إجمالي الحوادث الإرهابية ١٩٧٠-٢٠٠٧	إجمالي وفيات الحوادث الإرهابية ١٩٧٠-٢٠٠٧	إجمالي إصابات الحوادث الإرهابية ١٩٧٠-٢٠٠٧
مستوى التنمية البشرية	٠,٤٩٩-	٠,٥٠٤-	٠,٥٠٤-
العمر المتوقع عند الولادة	٠,١٦٦-	٠,٢٣-	٠,٢٤٢-
إجمالي الدخل القومي	٠,٢٠٣-	٠,١٨٥	٠,١٨٣-
الأمية	٠,١١٧	٠,١١٦	٠,٠٦
نسبة الاطفال الذي يصلون لعمر ٤٠ سنة	٠,٢٠٩-	٠,١١٨-	٠,١٤٧-
فهرس الفقر البشري	٠,٢٣٨-	٠,٠٦٦-	٠,٢٣٨-
متوسط عدم الإنصاف المرتبط بالنوع	٠,٤١٦-	٠,٤٢٣-	٠,٤١٣-
الإنفاق الحكومي على التعليم	٠,١٨٣-	٠,١٥٧-	٠,١٧٩-
الإنفاق الحكومي على الجيش	٠,١٣١-	٠,١٩٦-	٠,٠٩-

٣.٧ الخلاصة والإستنتاجات

١.٣.٧ التنمية البشرية تضعف الدعم المحلي لنشاطات الإرهاب

يمكن أن تسهم التنمية البشرية في توسيع خيارات الشرائح الاجتماعية الفقيرة، أو خلق طبقة وسطى جديدة في المجتمعات المحلية الداعمة للإرهاب تقليدياً، وتزداد الاستثمارات الاجتماعية للناس مما يجعلهم أكثر انغماساً في دعم حماية هذه الاستثمارات من مهدداتها كالجريمة والإرهاب. ومن ثم تصبح الرابطة بين الفرد والمجتمع أكثر قوة، وهنا يدرك الناس

الميزات الاقتصادية والاجتماعية والسلام الاجتماعي والأمن الإنساني، ومن ثم تُخفف مصادر الدعم للنشاطات الإرهابية لكونها مهدداً أساسياً للاستقرار الاجتماعي والمصالح الاجتماعية.

٧. ٣. ٢. التنمية البشرية تحبط تجنيد الإرهابيين

يعد الإرهاب استجابة فعلية لاعتقاد المجندين بعدم الإنصاف وبالظلم الواقع عليهم. وغالبا ما تقوم المنظمات الإرهابية بجذب أعضاء جدد من مجتمعات محلية، خاصة من الفئات المهمشة والمستضعفة. بالإضافة إلى أنّ بعض المنظمات الإرهابية توفر حوافز مادية، ودعماً أسرياً للمجندين. ونظراً لأنّ التنمية البشرية تقوم على تمكين الناس وتعظيم خياراتهم، يمكن أن تخفف التنمية البشرية حجم المجتمع المحلي المستهدف من الإرهابيين من خلال خفض مستويات إدراكهم للظلم الاجتماعي، وتوفير البدائل المناسبة لحث الأفراد في هذه المجتمعات فمثلا في الفلبين كانت مشاريع الموز بديل مناسبة للمجتمعات المحيطة التي تعد داعما تقليديا للإرهاب، وتحولت الاستثمارات الخاصة إلى توظيف ١٠٠٪، وتحولت المنطقة التي كانت معروفة (بمنطقة القتل في منداناو (Mindanao) إلى مناطق آمنة. وبالطبع فإنّ التجنيد لا يقتصر على الطبقة الفقيرة، ولكنه يعتمد على واقع المجتمع وطبقة الصراع، فيمكن التجنيد من جميع الطبقات.

٧. ٣. ٣. الدعم غير الكافي لسياسات التنمية البشرية يؤدي إلى تضخم التوقعات ويحدد الدعم للإرهاب

لكي تنجح السياسات في مجال التنمية البشرية وتكون فعالة، لا بد من أن تكون مدعومة دعماً متوازياً مع حجم المجتمع المستهدف، والتوزيع

الجغرافي، وحاجات المجتمع المستهدف، وإذا ما فشلت هذه السياسات، فإن عدم تحقيق توقعات الناس، يصبح المردود الاجتماعي سلبياً، وينعكس هذا الفشل سلبياً على المجتمع ويؤدي إلى تجدد دعم الإرهاب والعنف.

٧. ٣. ٤. إن قدرة التنمية البشرية على كبح الإرهاب تعتمد على مدى تطبيق سياساتها

إن أكثر سياسات التنمية البشرية نجاحاً هي تلك السياسات التي:

- ١- تعتمد استشارة قيادات المجتمع المحلي
- ٢- تبنى على تقدير الحاجات التي تمثل متطلبات معينة في المجتمعات المستهدفة
- ٣- تتضمن آليات إنفاق تضمن إدارة مالية مناسبة.

٧. ٣. ٥. التنمية البشرية يمكن أن تكون شرطا لكبح الإرهاب

يمكن أن تكبح التنمية البشرية الإرهاب من خلال توفير بدائل جيدة للأسباب الدافعة له، من خلال تخفيف مصادر دعمه، وتحصين المواطن ضد إغراءات التجنيد في الأعمال الإرهابية.

٧. ٣. ٦. التنمية البشرية بمفردها لا تزيل الإرهاب

لا يمكن للتنمية البشرية أن تزيل الإرهاب ولكن يمكن أن تزيل الإرهاب عندما تطبق وتدعم باقتدار، وعندما تدرج مع اتجاهات متعددة تشمل السياسي والعسكري والأبعاد المجتمعية. (Cragin & Chalk, 2003).

المراجع

أولاً: المراجع العربية

الأمم المتحدة (٢٠٠م). مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين: الجرائم المتصلة بشبكات الحواسيب.

أوينز وليم (٢٠٠١م). إدارة السياسة الدفاعية في القرن الحادي والعشرين ص ص ٨٥-١١١ في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. القيادة والإدارة في عصر المعلومات. الإمارات العربية المتحدة: المؤلف.

البحر، عبد الرحمن (١٩٩٩م). معوقات التحقيق في جرائم الانترنت. «رسالة ماجستير غير منشورة». الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

البدائية، ذياب (١٩٩٨م) الجرائم المستحدثة والبحث العلمي في المجتمع العربي، بحث مقدم للندوة العلمية حول دور البحث العلمي في معالجة مشكلة الجريمة والانحراف في الدول العربية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

_____، (١٩٩٩م). جرائم الحاسب والانترنت. في مركز الدراسات والبحوث ص ص ٩٣-١٢٦ الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها. الرياض: المؤلف.

_____، (٢٠٠٠م) التحديات القادمة للمجتمع العربي. مجلة دراسات مستقبلية، ع٥، جامعة أسيوط، ص ٨٧-١٠٨١.

_____، (٢٠٠٣م) واقع وآفاق الجريمة في الوطن العربي. مركز الدراسات والبحوث. الرياض: المؤلف.

_____، (٢٠٠٦م). الأمن وحرب المعلومات. عمان: دار الشروق.

_____، (٢٠١٠م). فحص فروض نظرية النشاط الرتيب. مجلة مؤتة للبحوث والدراسات.

_____، (٢٠١٠م). الأمن الوطني في عصر العولمة. وزارة الثقافة. الأردن.

البدائية، ذياب، والطراونة أخليف، والعثمان، حسين، وأبو حسان، ريم (٢٠٠٩م) عوامل الخطورة لدى الشباب الجامعي في الأردن. عمان: المجلس الأعلى للشباب.

بريجنسكي، زبغنيو (١٩٩٨م). الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين. ترجمة مالك فاضل. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع. البشري، محمد الأمين (١٩٩١م). أنماط الجرائم في الوطن العربي. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

_____، (٢٠٠٠م). الأمن العربي: المقومات والمعوقات. الرياض: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

بوفنكيرك، فرانك، وابو شقرة، بشير (٢٠٠٤م) الإرهاب والجريمة المنظمة في منتدى حول الجريمة والفساد ص ص ٣-١٥ المجلد ٤، العددان ١ و ٢ الأمم المتحدة: المكتب المعني بالمخدرات والجريمة

بيترمارتين هانس وشومان هارالد (٢٠٠٣). فسخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرأفاهية. ترجمة عدنان عباس علي. الكويت: عالم المعرفة (٢٩٥).

الخليفة، عبدالله حسين (١٩٩٤م). المحددات الاجتماعية لتوزيع الجريمة على أحياء مدينة الرياض، الكتاب السنوي، ص ص ١٤٦-٥٤.

_____، (١٩٩٨م). التنمية والجريمة في الوطن العربي. ورقة بحث غير منشورة. «أعمال المؤتمر السنوي لقضايا السكان والتنمية». القاهرة.

_____، (٢٠٠٠م). اتجاهات الجريمة ونظم العدالة الجنائية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

دانيال، مارك هانيز (٢٠٠٢م). عالم محفوف بالمخاطر: إستراتيجيات الجيل القادم في عصر العولمة. ترجمة أدهم شاكر عزيمة. الرياض: العبيكان راشمل، أندرو، (١٩٩٩م). الجريمة في فضاء الانترنت. ترجمات شرطية. ٨٦ع. مركز البحوث والدراسات. شرطة دبي، دبي.

رامبتون، شيلدون وستوبر جون (٢٠٠٤م). أسلحة الخداع الشامل. ترجمة مركز التعريب والبرمجة. لبنان: المترجم

روسنبرخ، ريتشارد (٢٠٠٠م) التأثير الاجتماعي للحاسبات، ترجمة سرور علي سرور، الرياض، دار المريخ.

سليم، طارق عبد الوهاب (١٩٩٧م). الجرائم المرتكبة بواسطة الإنترنت وسبل مكافحتها. بحث مقدم إلى الاجتماع الخامس للجنة المتخصصة بالجرائم المستجدة، مجلس وزراء الداخلية العرب، تونس

سيرسلودي، ماتينيا (٢٠٠٤م) الكشف المبكر عن الحملات الإرهابية. ص ٧١-٨٩ في منتدى حول الجريمة والفساد المجلد ٤، العددان ١ و ٢ الأمم المتحدة: المكتب المعني بالمخدرات والجريمة

فيلبسون، ستيفن (٢٠٠٠م) الجريمة الالكترونية في القرن الـ٢١، ترجمة أمّنة علي يوسف، دبي: القيادة عامة لشرطة دبي، مركز البحوث والدراسات، دراسات شرطية، العدد (١٠٠).

كليش، فرانك (٢٠٠٠م). ثورة الانفوميديا: الوسائط المعلوماتية وكيف تغير عالمنا وحياتك : ترجمة حسام الدين زكريا، الكويت: عالم المعرفة، (٢٥٣).

كوهين، ايليوت (٢٠٠١م). إدارة الأمن القومي في عصر المعلومات ص ص ١١١-١٤٠ في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. القيادة والإدارة في عصر المعلومات. الإمارات: المؤلف.

لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي (١٩٩٥م). جيران في عالم واحد. ترجمة مجموعة من المترجمين. الكويت : عالم المعرفة.

ماكنهارا، روبرت (١٩٧٠م). جوهرة الأمن. ترجمة يونس شاهين. القاهرة: الهيئة المصرية عامة للتأليف والنشر.

نابوليوني، لوريتا (٢٠٠٤م) الاقتصاد الجديد الخاص بالرعب: كيف يمول الإرهاب. ص ص ٣١-، في منتدى حول الجريمة والفساد، ٤٨ المجلد ٤، العددان ١ و ٢ الأمم المتحدة: المكتب المعني بالمخدرات والجريمة

وارد، ريتشارد (٢٠٠٤م) اقتصاديات الإرهاب. ص ص ١٧-٢٩ المجلد ٤، في منتدى حول الجريمة والفساد، العددان ١ و ٢ الأمم المتحدة: المكتب المعني بالمخدرات والجريمة.

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Agnew, R. & White, H. R. (1992). An empirical test of general strain theory. *Criminology*, 20(4), 475-499
- Agnew, R. (1985). A revised strain theory of delinquency. *Criminology*, 22(3), 421-440.
- Agnew, R. (1989). A longitudinal test of the Revised Theory. *Journal of Quantities Criminology*. (4): 373-87
- Agnew, R. (1992). Foundation for a general strain theory of crime and delinquency. *Criminology*, 30(1), 47-77.
- Agnew, R. (1992). Foundation for a general strain theory of crime and delinquency. *Criminology*, 30(1), 47-87.
- Agnew, R. (1999). A general strain theory of community differences in crime rates. *Journal of Research in Crime and Delinquency*, 36, 123-155.
- Agnew, R. (2001). Building on the Foundation of the General Strain Theory: Specifying the types of strains most likely to lead to crime and delinquency.. *Journal of Research in Crime and Delinquency*. 38 (4): 319-360
- Agnew, R. (2002). Experienced, vicarious, and anticipated strain: An exploratory study on physical victimization and delinquency. *Justice Quarterly*. 19(4): 603-632
- Agnew, R. (2006). General strain theory: Current status and direction. In F. Cullen, J. Wright, & K. Blevins (Eds.), *Taking stock: The status of criminological theory* (pp. 101-123). New Brunswick, NJ: Transaction Publishers
- Agnew, R. (2006). *Pressured into crime*. Los Angles, California: Roxbury Publishing Company.

- Agnew, R., Brezina, T, (1997). Relational problems with peers gender and delinquency. *Youth and Society*, 29, 84-111.
- Agnew, R., Brezina, T., Wright, J., & Cullen, F. (2002). Strain, personality traits, and delinquency: Extending general strain theory. *Criminology*, 40 (1), 43-72.
- Agnew, R., Frances, C., Velmer, B., Evans, T. D. and Gregory, R. (1996). A new test of classic strain theory. *Justice Quarterly*, 13, 681-704
- Agnew, Robert. (1999). A General Strain Theory of community differences in crime rates. *Journal of Research in Crime and Delinquency* 36(2), 123-155.
- Agnew, Robert. (2001). Building on the foundation of General Strain Theory: Specifying the types of strain most likely to lead to crime and delinquency. *Journal of Research in Crime and Delinquency*, 38(4), 319-361.
- Akers, R. L. (2000). *Criminological theories: Introduction, evaluation, and application* (Third ed.). Los Angeles: Roxbury Publishing Company.
- Akyol, T. (2000). *Hariciler ve Hizbullah*. Istanbul: Dogan Kitapevi Ankara Anatolia News Agency (2000). Hizbullah Questionnaire Sought Government. Anadolu Haber Ajansi.
- Al-Badayneh, Diab (2007) Human Rights in the Information Society. Paper presented at the Human Being in Contemporary Philosophical Conceptions Conference. Volgograd State University, Volgograd, Russia, May 28-31/5/, 2007.

- Al-Badayneh, Diab (2007) Social Causes of Terrorism in the Arab Society. In Suleyman Ozeren, Ismail D. Gunes & Diab M. Al-badayneh, pp 132-143. Understanding Terrorism: Analysis of Sociological and Psychological Aspects. NATO & OTAN. The NATO Science for Peace and Security Programme. IOS Press.
- Al-Badayneh, Diab (2010). Human Development, Peace, Corruption, and Terrorism (in press).
- Ali, T. (2002) The Clash of Fundamentalisms: Crusades, Jihads and Modernity. London:Verso.
- Anti-Defamation League. (1999). CyberTerrorism - Terrorism Update. http://206.3.178.10/terror/focus/16_focus_a2.html.
- Anti-Defamation League. (1999). Terrorism Activities on the Internet - Terrorism Update.» http://206.3.178.10/terror/focus/16_focus_a.html. Arab World (in press).
- AOHR(2009). Arab Organization for Human Rights. Available at: <http://aohr.org/>
- Arab Labor Organization (2009). Youth Unemployment Statistics. http://www.alolabor.org/nArabLabor/index.php?option=com_content&task=category§ionid=15&id=85&Itemid=64
- Arquilla, J.& Ronfeldt, D. (1998) Preparing for Information-age Conflict. Information, Communication & Society 1: (1) PP 1-22.
- Arquilla, John and David Ronfeldt. (1998). The Zapatista Social Netwar in Mexico. Santa Monica, California. Rand.

- Arquilla, John and David Ronfeldt. (1999). The Advent of Netwar: Analytic Background. *Studies in Conflict and Terrorism*. Vol. 22, Issue 3, July-September
- Arquilla, John, Ronfeldt, David and Michele Zanini. (1999). Networks, Netwar and Information-Age Terrorism. in Zalmay M. Khalilzad and John P. White (eds.). *The Changing Role of Information in Warfare*. Santa Monica, California, Rand,
- Arrighi, G. and Silver, B.J. (1999) *Chaos and Governance in the Modern World-System*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Ashour, A. S., (2006) Integrity, Corruption and Development in Arab Countries. Available at: www.unpan.org/innovmed/Documents/.../AhmedSakrAshour.ppt
- Atkinson, S.E., Sandler, T. and Tschirhart, J.T. (1987) Terrorism in a Bargaining Framework, *Journal of Law and Economics* 30: 1–21.
- Bajapai, G. S. (2004). Crime reduction through situational crime prevention. Department of Criminology, Leicester, U. K.
- Barber, B.R. (2001) *Jihad vs. McWorld: Terrorism's Challenge to Democracy*. New York: Ballantine Books.
- Baron, S. (2004). General strain, street youth and crime: A test of Agnew's revised theory. *Criminology*, 42(2), 457-483.
- Baumer, E. (2007). Untangling research puzzles in Merton's multilevel anomie theory. *Theoretical Criminology*, 11(1), 63-93.

- Bergesen, A.J. and Lizardo, O. (2002) 'Terrorism and World-System Theory', in R. Stempowski (ed.) *Transnational Terrorism in the World System Perspective*, pp. 9–22. Warsaw: The Polish Institute of International Affairs.
- Bergesen, A.J. and Lizardo, O. (2004) *International Terrorism and the World-System*, *Sociological Theory* 22: 38–52.
- Berman, E. (2002). *Hamas, Taliban and the Jewish underground: An economist's view of radical religious militias*. Retrieved May, 14, 2007 from <http://dss.ucsd.edu/~elib/tamir.pdf>
- Bernard, T. (1984). Control criticisms of strain theories. *Journal of Research in Crime and Delinquency*, 21:353-372.
- Bernard, T. (1987). Testing structural strain theories. *Journal of Research in Crime and Delinquency*, 24(4), 262-280.
- Berrebi, C. (2003). *Evidence About the Link Between Education, Poverty and Terrorism Among Palestinians*. Working Papers 856, Princeton University, Department of Economics, Industrial Relations Section.
- Berrebi, C. (2007). *Evidence about the Link between Education, Poverty, and Terrorism among Palestinians*. *Peace Economics, Peace Science, and Public Policy*, 13(1).
- Bjorgo, T. (2005) *Roots of terrorism*. Routledge, New York
- Blau, P. M. (1964). *Exchange and power in social life*. New York: John Wiley.
- Boni, W. C. and Kovacich, G. (1999). *I-way Robbery: Crime on the Internet* Boston: Butterworth-Heinemann.

- Borchgrave, A.; Gilluffo, F.J.; Cardash, S.L.; Ledgerwood, M.M., (2000) *Cyber Threats and Information Security Meeting the 21st Century Challenge*. Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies. (PDF File).
- Brannan, D.W., Eslerm, P. F. & Strindberg, A. N. T. (2001). Talking to terrorists: Towards an independent analytic framework for the study of violent substate activism. *Studies in Conflict and Terrorism*, 24, 3-24.
- Broidy, L. (2001). A test of general strain theory. *Criminology*, 39(1), 9-36.
- Broidy, L. (2001). A test of general strain theory. *Criminology*, 39, 9-33.
- Broidy, L., & Agnew, R. (1997). Gender and crime: A General Strain Theory perspective. *Journal of Research in Crime and Delinquency*, 34(3), 275-306.
- Brush, Stephen G. (1996). Dynamics of theory Change in the Social Sciences: Relative Deprivation and Collective Violence. *The Journal of Conflict Resolution*, Vol 40 (4): 523-545
- Burris, C. T., Rempel, J. K. (2004). It's the end of the world as we know it: Threat and the spatial-symbolic self. *Journal of Personality and Social Psychology*, 86(1), 19-42.
- Caplan, N.C. & J.M Paige. (1968). A study of ghetto riots. *Scientific American*. 219: 15-21.

- Castells, M. (1993) *The Rise of the Network Society*. Cambridge: Blackwell.
- Cauley, J. and Im, E. (1988) Intervention Policy Analysis of Skyjackings and Other Terrorist Incidents, *American Economic Review* 78: 27–31.
- Chalk, P. (1995) The Liberal Democratic Response to Terrorism. *Terrorism and Political Violence* 7: 10–44.
- Chase-Dunn, C., Kawano, Y. and Brewer, B.D. (2000) Trade Globalization since 1795: Waves of Integration in the World-System, *American Sociological Review* 65(1): 77–95.
- Chomsky, N. (2001) U.S. – A Leading Terrorist State, *Monthly Review* 53: 10–19.
- Chomsky, Noam.(1986). *Pirates and Emperors: International Terrorism in the Real World*. New York: Claremont Publications.
- Clinard, M.B., & Abbott, D.J. (1973) *Crime in the Developing Countries: A comparative perspective* New York, NY: Wiley.
- Cloward, R. & Ohlin, L. (1960). *Delinquency and opportunity: A theory of delinquent gangs*. New York: Free Press.
- Cloward, R. (1959). Illegitimate means, anomie, and deviant behavior. *American Sociological Review*, 24, 164-176.
- Cloward, R. A. & Ohlin L. E. (1960). *Delinquency and Opportunit*. New York, The Free Press
- Cohen, E. Lawrence and Felson, Marcus. (1979). Social Change and Crime Rate. Trends: A Routine Activity Approach, *American Sociological Review*, Vol.44, PP.588-608.

- Cohen, L. E. & Felson, M. (1979). Social Change and crime Rate Trends: Routine activity approach. *American Sociological Review*. Vol. 44., Pp 508-608.
- Cohen, L. E. and Felson, M. Felson, (1979). Social Change and Crime rate trends: A Routine activity Approach.
- Colarik, A. (2006). *Cyber Terrorism: Political and Economic Implications*. IDEA Group Publishing. UK.
- Coleman, J. (1973). *The mathematics of collective action*. London: Heinemann.
- Committee on Responding to the Psychological Consequences of Terrorism. (Editor). *Preparing for the Psychological Consequences of Terrorism: A Public Health Strategy*. Washington, DC, USA: National Academies Press, 2003. p 151. <http://site.ebrary.com/lib/alhussein/Doc?id=10046858&ppg=167>
- Cook, K. S., and Emerson, R. M. (1978). Power, Equity and Commitment in Exchange Networks. *American Sociological Review*, 43, 721-739.
- Cooper, H.H.A. (2001) Terrorism: The Problem of Definition Revisited, *American Behavioral Scientist* 44: 881–93.
- Cornish, D., Clarke, R. V. (1986). Introduction. In Cornish, D. and Clarke, R. (eds.), *ThenReasoning Criminal* (1-16). New York: Springer-Verlag.
- Corruption Perception Index (2009). Available at: <http://www.transparency.org/>
- Corruption Perception Report (2009). Available at: http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2009

- Cragin, Kim(2003). Terrorism and Development : Using Social and Economic Development Policies to Inhibit a Resurgence of Terrorism. Santa Monica, CA, USA: Rand Corporation. <http://site.ebrary.com/lib/alhussein/Doc?id=10056155&ppg=56>
- Crenshaw, M. (1981). The causes of terrorism. *Comparative Politics*, 379–399.
- Crenshaw, M. (1983) Terrorism, legitimacy, and power: The consequences of political violence. Middletown: Wesleyan University Press.
- Crenshaw, M. (2000). The Psychology of Terrorism: An Agenda for the 21st Century. *Political Psychology*, 21(2):405-420.
- Crenshaw, M. (2000).The psychology of terrorism: An agenda for the 21st century. *Political Psychology*, 21, 405–419.
- Crenshaw, M. (2001). Terrorism in context. PA: The Penn State University Press.
- Cross, S. E. (2000). Cyber threats and US economy. http://www.cert.org/congressional-testimony/cross_testimony_Feb2000.html.
- Cullen, F. (1988). Were Cloward and Ohlin strain theorists? *Delinquency and opportunity Revisited.*» *Journal of Research in Crime and Delinquency*, 25(3), 214-241.
- Cullen, F., Wright, J., & Blevins, K. (2006). Introduction: Taking stock of criminological theory. In F. Cullen, J.Wright, and K.Blevins (Eds.), *Taking stock: The status of criminological theory.* (pp. 1-34). New Brunswick, NJ:Transaction Publishers.

- Dalton, G. (Ed.) (1971). *Economic Development and Change*. Garden City: Natural History Press.
- Damphousse, Kelly R. and Brent L. Smith.(1998).*The Internet: A Terrorist Medium for the 21st Century.*» in Harvey W. Kushner (ed.). *The Future of Terrorism: Violence in the New Millennium*. Thousand Oaks, California: SAGE Publications, Inc.
- Denning, D.E. and Baugh, Jr. W.E. (1999). *Hiding Crime in Cyberspace*. <http://www.cs.georgetown.edu/~denning/>
- Denning, Dorothy E..(2000). *Activism, Hactivism, and Cyberterrorism: The Internet as a Tool for Influencing Foreign Policy.*, <http://www.nautilus.org/info-policy /workshop /papers/denning.html>., February 4, 2000.
- Denning, Dorothy E..(2000). *Cyberterrorism*. Testimony before the Special Oversight Panel on Terrorism Committee on Armed Services U.S. House of Representatives, May 23, 2000.
- Devost, M. G. (1995) *National Security in the Information Age*. Master thesis, Graduate College, University of Vermont. <http://www.terrorism.com/documents/devostthesis.html>
- DFID, (200) *Security Sector Reform and the Management of Military Expenditure: High Risks for Donors, High Returns for Development*. Report on an International Symposium by UK Department for International Development. PDF file.
- Douglas J. & F. Waksler (1982). *The Sociology of Deviance*:

- An Introduction. Boston: Little Brown and Company.
- Doyle, M., (1983). Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs. *Philosophy and Public Affairs*, 205, 207-208
- Durkeim, E. (1984). *The division of labor in society*. New York: Free Press.
- Durkheim, E. (1951). *Suicide: A study in sociology*. (J.A. Spaulding & G. Simpson, Trans.). Free Press. (Original work published in 1897).
- Durkheim, E. (1957) *The Division of Labor in Society*. New York, NY: The Free Press of Glencoe.
- Durkheim, E. (1960). *The division of labor in society*. (G. Simpson, Trans.). Glencoe, IL: Free Press (Original work published in 1893).
- Durkheim, E. (1964). *The Rules of sociological method*. New York: Free Press.
- Dworkin, R. 1987. What is equality? Part III: The place of liberty, *Iowa Law Review* 73, 1–54.
- E. Eck, John & Weisburd, D. (1995). *Crime and place, Crime prevention studies, Volume.4*, Crimenal Justice Press, Police executive Research Forum Washington, DC.
- Ehrlich, I. (1973). Participation in illegitimate activities: A Theoretical and empirical investigation. *Journal of Political Economy*, 81(3), 521-565.
- Emeljanov, V. P. (2000). *Terrorism and crime with patterns of terrorism*. Moscow
- Enders, W. and Sandler, T. (2002b) *Patterns of Transnational*

- Terrorism, 1970–1999: Alternative Time-Series Estimates’, *International Studies Quarterly* 46: 145–65.
- Enders, W. and Sandler, T. (2000) Is Transnational Terrorism Becoming More Threatening?, *Journal of Conflict Resolution* 44: 307–32.
- Enders, W. and Sandler, T. (2002a) What Do We Know about the Substitution Effect in Transnational Terrorism?, unpublished manuscript, Department of Economics, University of Alabama, Tuscaloosa.
- Enders, W., Sandler, T. and Parise, G.F. (1992) An Econometric Analysis of the Impact of Terrorism on Tourism’, *KYKLOS* 45: 531–54.
- ESCWA, (2003). Promoting E-government Applications Towards an Influence Society in ESCWA members countries pdf – file.
- Etzioni, A. (2000). Social norms: Internalization, persuasion, and history. *Law & Society Review*, 34(1), 157-178.
- Fair, C. C. & Shepherd, B. (2006). Who Supports Terrorism? Evidence from Fourteen Muslim Countries. *Studies in Conflict and Terrorism*, 29 (1):51-74.
- Farnworth, M. & Leiber, M. (1989). Strain theory revisited: Economic goals, educational means, and delinquency. *American Sociological Review*, 54, 263-274
- Feist, S (2002) Facing Down the Global Village: The media impact, chapter 33 p p709-725 in Richard L. Kugler and Ellen L. Frost, the global century: Globalization and national security Available at <http://www.ndu.edu/inss/>

[books/books](#) 2001/Global century-Jun 2001/fphover.

Felter, J. (2006). Recruitment for rebellion and terrorism in the Philippines. *The Making of a Terrorist: Recruitment, Training, and Root Causes*, volume 1, Praeger Security International.

Ferguson, N. (2001) *Clashing Civilizations or Mad Mullahs: The United States between Formal and Informal Empire*, in S. Talbott and N. Chanada (eds) *The Age of Terror: America and the World after September 11*, pp. 115–41. New York: Basic Books.

Flanagan, S.J. (2001) *Meeting the Challenges of the Global Century*, chapter 1, p p 7 32 in Richard L. Kugler and Ellen L. Frost, *the global century: Globalization and national security* Available at <http://www.ndu.edu/inss/books/books> 2001/Global century-Jun 2001/fphover.

Flemming P. and Michael Stohl (2001). *Myths and Realities of cyberterrorism*. Paper Published in *Countering Terrorism Through International Cooperation*, Alex P. Schmid (ed.), ISPCAC (International Scientific and Professional Advisory Council of the United Nations Crime Prevention and Criminal Justice Program), Vienna, 2001, pp:70-105. and available at : <http://www.comm.ucsb.edu/Research/Myths%20and%20Realities%20of%20Cyberterrorism.pdf>

Flemming, Peter A.. (1992). *Patterns of Transnational Terrorism*

- in Western Europe, 1968-1987: A Quantitative Perspective. West Lafayette: Purdue University, Ph. D. Dissertation.
- Fowler, William Warner. (1981). Terrorism Data Bases: A Comparison of Missions, Methods, and Systems. Santa Monica: Rand.
- Friedman, T.L. (1999) The Lexus and the Olive Tree: understanding Globalization New York: Farrar, Straus and Giroux.
- Froggio, G., Agnew, R. (2007). The relationship between crime and objective versus subjective strains. Journal of Criminal Justice, 35, 81-87.
- Galtung, J. (1969). Peace by Peaceful Means: Peace and Conflict, Development and Civilization. Oslo: International Peace Research Institute.
- Ganier, C. J. (2009). Does Money Matters? Terrorism and income distribution. A Master thesis submitted to the Graduate School of Arts & Science of Georgetown University. Washington, DC.
- Ganier, C. J., (2009). Does Money Matter? Terrorism and Income Distribution. A Thesis submitted to the Graduate School of Arts & Sciences at Georgetown University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Public Policy in the Georgetown Public Policy Institute Washington, DC
- Gause, F., G. (2005). Can Democracy Stop Terrorism? From Foreign Affairs. <http://www.foreignaffairs>.

[org/20050901faessay84506-p10/f-gregory-gause-iii/can-democracy-stop-terrorism.html](http://www.transparency.org/publications/gcr/gcr_2009#dnld)

Gibbs, J.P. (1989) Conceptualization of Terrorism, *American Sociological Review* 54:329–40.

Global Corruption Report (2009). http://www.transparency.org/publications/gcr/gcr_2009#dnld

Global Peace Index (2009). <http://www.visionofhumanity.org/images/content/GPI-2009/2009-GPI-WorldMapMono-20090603.pdf>

Global Peace Index Rankings (2009). <http://www.visionofhumanity.org/gpi/results/rankings.php>

Gold, D. (2004). Some economic considerations in the U.S. war on terrorism. *Quarterly Journal*, 3(1), 1-14..

Goldthorpe, J.E. (1975) *The Sociology of the Third World*. Cambridge: Cambridge University Press.

Gottfredson, M. R. and Hirschi, T. (1990). *A General theory of crime*, California Stanford University Press

Grabosky, P.N. and Russell G. Smith(1998). *Crime in the Digital Age: Controlling Telecommunications and Cyberspace Illegalities*. New Brunswick, New Jersey: Transaction Publishers, The Federation Press.

GTD (2009). *Global Terrorism Database (GTD)*. START, available at: <http://www.start.umd.edu/start/data/>

Gure, P. D., (2009). *Essay in Public Economics and Economics of Terrorism*. Boston University. Graduate School of Arts and Sciences. Submitted in partial fulfillment of

- the requirements for the degree of Doctor of Philosophy.
- Gurin, P. & E.G. Epps. (1975). *Black Consciousness, Identity and Achievement: A Study of Students in Historically Black Colleges*. New York: John Wiley & Sons.
- Gurr, T. R. (1970). *Why men rebel*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.
- Gurr, Ted Robert.(1988). *Empirical Research on Political Terrorism: The State of the Art and How it Might Be Improved.*» in Robert O. Slater and Michael Stohl (eds.). *Current Perspectives on International Terrorism*. London: The MacMillan Press Inc.
- Gurr,T.R. (1990) *Terrorism in Democracies: Its Social and Political Bases*’, in W. Reich (ed.) *Origins of Terrorism*, pp. 86–102. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Hafez, Mohammed M.(2008) ‘Radicalization in the Persian Gulf: Assessing the potential of Islamist militancy in Saudi Arabia and Yemen’, *Dynamics of Asymmetric Conflict*, 1: 1, 6 – 24 URL: <http://dx.doi.org/10.1080/17467580802034000>
- Hoffman, B. (1999) *Inside Terrorism*. New York: Columbia University Press.
- Hoffman, B. (1999). *Inside Terrorism*. Columbia University Press Available at: <http://www.nytimes.com/books/first/h/hoffman-terrorism.html>
- Hoffman, J., & Ireland, T. (2004). *Strain and opportunity structures*. *Journal of Quantitative Criminology*, 20(3), 263-292.

- Hoffman, S. (2002) Clash of Globalizations, Foreign Affairs 81: 104–15.
- Homans, G. (1974). Social behaviour: Its elementary forms. New York: Harcourt Brace Jovanovich.
- Hoo, Kevin Soo, (1997). Seymour Goodman and Lawrence Greenberg. “Information Technology and The Terrorist Threat.» Survival. Volume 38, Number 3, Autumn. <http://www.web1.duc.auburn.edu/benjadjp/gulf.html>
- Horgan, J. (2005). The Psychology of Terrorism. Routledge.
- Hsieh C.C., & Pugh, M. D. (1993). Poverty, Income Inequality, and Violent Crime: A Meta-Analysis of Recent Aggregate Data Studies Criminal Justice Review 1993; 18; 182-202 <http://cjr.sagepub.com/cgi/content/abstract/18/2/182>
- Hudson, R. (1999). Who becomes a terrorist and why: The 1999 government report on profiling terrorists. Guilford, CT: The Lyons Press.
- Hudson, R.R. (1999) Who Becomes a Terrorist and Why: The 1999 Government Report on Profiling Terrorists. Guilford, CT: The Lyons Press.
- Hundley, R. O. and Anderson, R (1994). Security in the Cyberspace: An Emerging Challenge for Security. RAND, Santa Monica, Calif., WWW. Rand.org/publications.
- Hurwood, B. J. (1970). Society and the assassin; A background book on political murder. New York:

Parent's Magazine Press.

IWS- Psyops (2001). Psychological Operations <http://www.iwar.org.uk/>

Jang, S. & Johnson, B., (2003). Strain, negative emotions, and deviant coping among African Americans: A test of the General Strain Theory. *Journal of Quantitative Criminology*, 19(1), 79-105.

Janis, I.L. (1972). *Victims of groupthink*. Boston: Houghton-Mifflin.

Jenkins, B.M. (2001) 'Terrorism and Beyond: A 21st Century Perspective', *Studies in Conflict and Terrorism* 24: 321–27.

Juergensmeyer, M. (2000) *Terror in the Mind of God: The Global Rise of Religious Violence*. Berkeley: University of California Press.

Juergensmeyer, M. (2001). *Terror in the mind of God*. Los Angeles: University of California Press.

Kammer, B. (1997). *Information Warfare: The Revolution in Military Affairs and How the US Is Adapting to the future of Warfare*, term paper for COSC 511, Georgetown University, 'May 1,1997, citing Norman Friedman, *Desert Victory: The War for Kuwait*, United States Naval Institute Press Annapolis, MD, 1991, pp. 172-178.

Karen Love, B.A. (2009). *From deprivation to detonation: Identity, Political Deprivation and Homegrown Terrorism in the United Kingdom*. A Thesis

Submitted to the Faculty of the Graduate School of Arts and Science of Georgetown University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in Conflict Resolution. Washington, DC April 13, 2009

- Kawakami, K. & Dion, K.(1003). The Impact of Salient Self-Identities on Relative Deprivation and Action Intentions. *European Journal of Social Psychology* Vol 23, P525-540.
- Kayaoglu, M. (2007) Does Inequality Trigger Terrorism?. In Suleyman Ozeren, Ismail D. Gunes & Diab M. Al-badayneh, pp 99-108. *Understanding Terrorism: Analysis of Sociological and Psychological Aspects*. NATO & OTAN. The NATO Science for Peace and Security Programme. IOS Press.
- Kayaoglu, M. (2008). *Terrorism and Strain: An exploratory analysis of the impact that individual strain and negative affect have on violent behavior among trained Turkish Hezbollah members*. Dissertation Prepared for the Degree of Doctor of Philosophy. University of North Texas. August 2008
- Kelly, K. (1994). *Out of control. The rise of no-biological civilization*. San Francisco: Addison- Wesley.
- Kennedy, B. P., Kawachi, I., Prothrow-Stith, D., Lochner, K., & Gupta, V. (1998). Social capital, income inequality, and firearm violent crime *Social Science and Medicine* 47(1), 7-17.

- Kennedy, P. (2001) Maintaining American Power, in S. Talbott and N. Chanda (eds) *The Age of Terror*, pp. 55–79. New York: Basic Books.
- Kick, E.L., & La Free, G.D. (1985) Development and the Social Context of Murder and Theft. *Comparative Social Research*, 8, 37-57.
- Kobayashi, B. K., (2007). Testing general strain theory: A Canadian analysis of children and youth. Unpublished Master thesis, University of Guelph, Canada.
- Koseli, M. (2007) The poverty, Inequality and terrorism Relationship: An empirical analysis of causes of terrorism. In Suleyman Ozeren, Ismail D. Gunes & Diab M. Al-badayneh, pp 132-143. *Understanding Terrorism: Analysis of Sociological and Psychological Aspects*. NATO & OTAN. The NATO Science for Peace and Security Programme. IOS Press.
- Krohn, M. (1979). A Durkheimian Analysis of International Crime Rates. *Social Forces*, 57: 654-670
- Krueger, A. B. & Maleckova, J. (2003). Education, Poverty and Terrorism: Is there a Causal Connection? *The Journal of Economic Perspectives*, 17(4):119-144.
- Lacqueur, W. (1977) *Terrorism*. London: Weidenfeld and Nicolson.
- Laqueur, W. (1977). *Terrorism*. Boston: Little, Brown.
- Laqueur, W. (1999). *The new terrorist*. New York: Oxford University Press.

- Leone, U. and Zvekic (1990) Development and crime in the context of the United Nations Congresses on the Prevention of Crime and the Treatment of Offenders. PP. 343-372.
- Lesser, I.O. et al. (1999) Countering the New Terrorism. Santa Monica, CA: Rand.
- Li, Q. (2005). Does Democracy Promote or Reduce Transnational Terrorist Incidents?. *Journal of Conflict Resolution* 49(2), 278-297.
- Li, Q., & Schaub, D. (2004). Economic Globalization and Transnational Terrorism: A Pooled Time-Series Analysis, *Journal of Conflict Resolution* 48(2), 230-258.
- Lizardo, O and Bergesen, A.J. (2003) Types of Terrorism by World-System Location', *Humboldt Journal of Social Relations* 27: 162-92.
- Lone, U. and Zvekic (1990) Development and crime in the context of the United Nations Congresses on the Prevention of Crime and the Treatment of Offenders. PP. 343-372.
- Malinowski, B. (1922) *Argonauts of the Western Pacific*. London: Routledge and Kegan Paul.
- Margolin, J. (1977). Psychological Perspectives in Terrorism. Pages 273-74 in Yonah Alexander and Seymour Maxwell Finger, eds., *Terrorism: Interdisciplinary Perspectives*. New York: John Jay.
- Martin, J. (2004). Focus on social inequalities. In P. Babb, J.

- Martin & Paul Haezwindt (Eds.), Focus on Social Inequalities (pp. 2-6). London: Office for National Statistics.
- Martin, W. (1988). *The Information Society*. London: Aslib, The Association for information Management.
- Maton, K. (1989). The stress-buffering role of spiritual support: Cross sectional and prospective investigations. *Journal for the Scientific Study of Religion*, 28(3), 310-323.
- Mauss, M. (1925), *The gift: Form and functions of exchange in Archaic societies*. NY: Norton.
- Mazerolle, P. (1998). Gender, general strain, and delinquency: Empirical examination. *Justice Quarterly*, 15(1), 65-93.
- McCormick, G. H. (2003). Terrorist decision making. *Annual Review of Political Science*, 6, 473-507.
- Mead, H. B. (1934). *Mind, self, and society*. University of Chicago.
- Mead, H. B. (1938). *The philosophy of the act*. University of Chicago.
- Menard, S. (1995). A developmental test of Mertonian anomie theory. *Journal of Research in Crime and Delinquency*, 32 (2), 136-174.
- Meng, K. O. (2003). *Cyber-Terrorism: An Emerging Security Threat of The New Millennium*. Available at: http://www.mindef.gov.sg/safti/pointer/back/journals/2002/Vol28_3/6.htm

- Merton, R. (1938) Social Structure and Anomie. *American Sociological Review* 8, PP 672-682.
- Merton, R. (1957). *Social Theory and Social Structure*. Glence; III: Free Press.
- Merton, R. (1968). *Social theory and social structure* (3rd ed.). New York: Free Press
- Merton, R. (1968). *The social theory of social structure*. New York: The Free Press.
- Merton, R. K. (1997). On the evolving synthesis of differential association and Anomie theory: A perspective from the *Sociology of Science*. *Criminology*. 35(3): 517-525
- Mickolus, E.F. (2002) How Do We Know We're Winning the War Against Terrorists? *Issues in Measurement*, *Studies in Conflict and Terrorism* 25: 151-60.
- Mickolus, Edward F. & Susan L. Simmons.(1997). *Terrorism, 1992-1995 : A Chronology of Events and A Selectively Annotated Bibliography*. Westport, Connecticut: Greenwood Press.
- Mickolus, Edward F.(1980).*Transnational Terrorism: A Chronology of Events, 1968-1979*. Westport, Connecticut: Greenwood Press
- Mickolus, Edward F., Todd Sandler and Jeanne Murdock. (1988). *International Terrorism in the 1980s: A Chronology of Events (Volume I 1980-1983)*. Ames, Iowa: Iowa State Press.

- MIPT (2004) Terrorism Knowledge Base, October. <http://db.mipt.org/Home.jsp>
- Moghaddam, F. M. (2004). Understanding Terrorism: Psychological Roots, Consequences, and Interventions. American Psychological Association
- Moghaddam, F., (2008). The Psychological Citizen and the Two Concepts of Social Contract: A Preliminary Analysis. *Political Psychology*, Vol. 29, No. 6, Pp 881-901.
- Murphy, John F.(1996). Computer Network Attacks By Terrorists: Some Legal Dimensions.» 1996.
- Nachmias, N. (2004). The “frustration-aggression» syndrome as an instigator of terrorism. Paper presented at the annual meeting of the International Society of Political Psychology.
- Nassar, J. R. (2005). Globalization and terrorism. MD: Rowman and Littlefield Publishers, Inc.
- National Commission on Terrorism. Countering the Changing(1998). Threat of International Terrorism. Report of the National Commission on Terrorism, <http://www.fas.org/irp/threat/commission.html>
- National Counterterrorism Center, Worldwide Incidents Tracking System, on line at NCTC (<http://wits.nctc.gov/>).
- Naumayer, E. (2004). Is Inequality really a major cause of violent crime? Evidence from a cross-national panel of robbery and violent theft rates. Retrieved in

05.12. 2007, from <http://econpapers.repec.org/paper/wpawuwple/0312002.htm>

Neopolitan, J. (1994) Poverty and Poverty Crimes: The Moderating effects of population size and concentration. *Sociological Spectrum*, 14 (2) 181 - 191.

Neuman, W.L., & Berger, R.J. (1988) Competing Perspectives on Cross-National Crime: An evaluation of theory and evidence. *The Sociological Quarterly*, 29, 281-313.

Newman G. (1990). Crime and the Human Condition. PP. 69-102 in Ugljesa Zvekic. Essays on crime and development publication No. 36, Rome: UNICRI.

O'Neill, W. G. (26 October, 2002). Beyond the slogans: How can the UN respond to terrorism? Paper presented at the Responding to Terrorism: What Role for the United Nations? New York City.

Oliverio, A. (1998) *The State of Terror*. Stony Brook: State University of New York Press.

Owomero, B. (1984). Crime and Development: The Nigerian Experience. *Canadian Criminology Forum*, 7, 41-55

Owomero, B. O. (1987). Crime rates and Development in Africa: Empirical Analysis of data From Nigeria, Kenya, and Tanzania. *Indian Journal of Criminology*, 15 (2), 107-120

Ozeren, S., Gunes, I. D., & Al-Badayneh, D. (2007). *Understanding Terrorism: Analysis of Sociological*

and Psychological Aspects. NATO & OTAN. The NATO Science for Peace and Security Programme. IOS Press.

Parsons, T. (1937). The structure of social action. New York: McGraw-Hill.

Paternoster, R., & Mazerolle, P. (1994). General strain theory and delinquency: A replication and extension. *Journal of Research in Crime and Delinquency*, 31(3), 235-263.

Paternoster, R., Mazerolle, P. (1994). General strain theory and delinquency: A replication and extension. *Journal of Research in Crime and Delinquency*, 31(3), 235-263.

PCCIP (President's Commission on Critical Infrastructure Protection), (1997). Critical Foundations: Protecting America's Infrastructures, The Report of the President's Commission on Critical Infrastructure Protection, October 1997, p.15; <http://WWW.pccip.gov>. Also a PDF file.

Pedahzur, A. & Perliger, A. (2006). The Making of Suicide Bombers: A comparative Perspective, The Making of a Terrorist: Recruitment, Training, and Root Causes, volume 1, Praeger Security International.

Phillips, K. (2002) Wealth and Democracy. New York: Broadway Books.

Pollitt, M. M., (2001). Cyber Terrorism. Fact or Fancy? www.cosc.Georgetown.edu/denning/insosec/pollitt.html.

- Potomac Institute for Policy Studies. (1998). Seminar On Cyber-Terrorism and Information Warfare: Threats and Responses.» Proceedings Report PIPS-98-2, Arlington, Virginia: Potomac Institute for Policy Studies.
- Potomac Institute for Policy Studies.(1998) Special Briefing On Terrorism: Current and Future Trends.» Proceedings Report, Arlington, Virginia: Potomac Institute for Policy Studies.
- Rahav G. & Jaamdar S. (1982). Development and Crime: A cross-National Study. Development and Change. vol., 13, 447-462
- Ramsey, C. (1994). The Fire this Time: U.S War Crimes in the Gulf. New York Thunders Mouth Press.
- RAND/MIPT <http://www.state.gov/s/ct/rls/crt/>
- RAND/MIPT, RAND (2009). Terrorism Chronology Database and RAND-MIPT Terrorism Incident Database (subscription only), at RAND (<http://www.rand.org/ise/projects/terrorismdatabase/>).
- Rapoport, D.C. (1999) Terrorism', in L.R. Kurtz and J.E. Turpin (eds) Encyclopedia of Violence, Peace, and Conflict, vol. 3, pp. 497–510. San Diego, CA: Academic Press.
- Rapoport, D.C. (2001) The Fourth Wave: September 11 in the History of Terrorism', Current History, December, pp. 419–24.
- Rathmell, Dr. Andrew. (1997). Cyber-terrorism: The Shape

of Future Conflict, Royal United Service Institute Journal. October, 1997.

Rees, A. (1998). Crime in the Information Age: Prevention and Investigation. Paper presented at the Conference Crime against Business, Convened by the Australian Institute of Criminology, Melbourne, 18-19, June, 1998, PDF file.

Relative Deprivation: Specification, development and integration. New York: Cambridge University Press.

Rendon, J. (1996). Mass Communication and Its Impact, in National Security in the Information Age, James P. McCarthy ed., Conference Report, U.S.

Repetto, T.A. (1974) Residential Crime, Cambridge, Mass: Ballinger.

Robertson, R. (1992) Globalization: Social Theory and Global Culture. London: Sage.
Rosenau, J.N. (1997) Along the Domestic-Foreign Frontier: Exploring Governance in a Turbulent world. Cambridge. Cambridge University Press.

Rotberg, R. I. (2002). Failed states in a world of terror, Foreign Affairs, 81(4), 127-140.

Rotberg, R.I.(2002) Failed State in a World of Terror. Foreign Affairs 81/4, 127-140

Ruby, C.L. (2002) The Definition of Terrorism', Analyses of Social Issues and Public Policy 2(1): 9-14.

Runciman, W.G. (1966). Relative Deprivation and Social

- justice. Berkely, CA: University of California Press.
- Russell, C. A., Miller, B. H. (1977). Profile of a terrorist. *Terrorism: An International Journal*, 1(1), 17–34.
- Russett, B. (1993) *Grasping and Democratic Peace*, Princeton, N: Princeton University Press.
- Sanderson, John. (1995). *Crime prevention*, Criminology, 6thed, London: The Hilt Group LTD.
- Sandler, T. and Enders, W. (2002) ‘An Economic Perspective on Transnational Terrorism’, unpublished manuscript, School of International Relations, University of Southern California, Los Angeles.
- Sanz, Timothy L. (1998).. *Information-Age Warfare: A Working Bibliography.*» *Military Review*. Volume LXXVIII, Number 2.
- Sassen, S. (1998) *Globalization and Its Discontents*. New York: The New Press.
- Schelling, Thomas. *Arms and Influence*. New Haven: Yale University Press, 1966.
- Schichor D., (1990) *Crime Patterns and Socioeconomic Development: A cross-national Analysis*. *Criminal Justice Review*. 15, (1) 64 - 77.
- Schichor, D. (1985) *Effects of Development on Official Crime Rates, 1967 - 1978* Homicide and Larceny patterns differ greatly. *Sociology and Social Research*, 70 (1), 96 - 97.
- Schmid, A.P. and Jongman, A.J. (1988) *Political Terrorism: A*

New Guide to Actors, Authors, Concepts, Data Bases, Theories and Literature, rev. edn. New Brunswick, NJ: Transaction Books.

Schweitzer, G.E. (2002) *A Faceless Enemy: The Origins of Modern Terrorism*. New York: Perseus.

Schweizer, H. O. (2007). *The Nexus between Terrorism and Corruption Internationally*. Paper presented at the annual meeting of the American Society of Criminology. Atlanta Marriott Marquis, Atlanta, Georgia. Available at: http://www.allacademic.com/meta/p202456_index.html

Senechal de la Roche, R. (1996) *Collective Violence as Social Control*, *Sociological Forum* 11: 97–128.

Senechal de la Roche, R. (2001) *Why Is Collective Violence Collective?*, *Sociological Theory* 19: 126–44.

Sesay, L. (1977). *Crime and development in Africa*. *Annals of the American academy of political and social science*, 432, 42-51.

Sheehan, Michael. (2000). *Senate Foreign Relations Committee*.» Office of the Coordinator for Counterterrorism. Washington, DC.

Shelley L.I. (1990). *The Internationalization of Crime: The changing relationship between crime and development*. PP. 119-193 in Ugljesa Zvekic. *Essays on crime and development publication No. 36*, Rome: UNICRI.

- Shelley, L. (1981) *Crime and Modernization: The impact of industrialization and urbanization on crime*. Carbondale and Edwardsville, III: Southern Illinois University Press.
- Shichor, D. (1990). *Crime Patterns and Socioeconomic Development: A cross-National Analysis*. *Criminal Justice Review*, 15(1), 64-78
- Shoemaker, D. (2005). *Theories of Delinquency: An examination of delinquent behavior*. New York: Oxford University Press, Inc.
- Simon, Jeffrey D.(1994).*The Terrorist Trap: America's Experience with Terrorism*. Bloomington: Indiana University Press.
- Sklair, L. (1995) *Sociology of the Global System*. Baltimore, MD: Johns Hopkins
- Smith, Brent L. and Kelly R. Damphousse.(1998). *Two Decades of Terror Characteristics, Trends, and Prospects of the Future of American Terrorism,»* in Harvey W. Kushner (ed.). *The Future of Terrorism: Violence in the New Millennium*. Thousand Oaks, California: SAGE Publications, Inc. 1998.
- Smith, Brent L..(1994). *Terrorism in America: Pipe Bombs and Pipe Dreams*. Albany: State University Press of New York, 1994.
- Sommier, I. (2002). *Terrorism as total violence?* *International Social Science Journal*, 174
- Southern Poverty Law Center. (1999).*False Patriots: The*

- Threat of Antigovernment Extremists. Montgomery, Alabama: Southern Poverty Law Center.
- Stark, Rod. (1999). Cyber Terrorism: Rethinking New Technology, Department of Defense and Strategic Studies, 1999.
- START (2009). National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism. A Center of Excellence of the U.S. Department of Homeland Security University of Maryland, College Park, MD 20742. <http://www.start.umd.edu/> Data available at: <http://www.start.umd.edu/gtd/search/BrowseBy.aspx?category=country>
- Stern, J. (1999) The Ultimate Terrorists. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Stern, J. (2000) Pakistan's jihad culture. Foreign Affairs, 79(6), 115-126.
- Stohl, Michael (ed.). The Politics of Terrorism. Third Edition. New York: Marcel Decker, Inc., 1988.
- Stohl, Michael. States,(1988). Terrorism and State Terrorism: The Role of the Superpowers,» in Robert O. Slater and Michael Stohl (eds.). Current Perspectives on International Terrorism. London: The MacMillan Press, Ltd.
- Stohl, Michael.(1988). Demystifying Terrorism: The Myths and Realities of Contemporary Political Terrorism, in Stohl, Michael (ed.). The Politics of Terrorism. Third Edition. New York: Marcel Decker, Inc.
- Study of Terrorism and Response to)START). www.Strat.umd.edu

- Tanzi, V. (1998). Corruption Around the World: Causes, Consequences, Scope, and Cures. IMF Staff Papers. 45 (4) December, 1998: 559-94.
- Tarrow, S. (1989) Struggle, Politics, and Reform: Collective Action, Social Movements, and Cycles of Protest, Occasional Paper No. 21. Western Societies Program, Center for International Studies, Cornell University, Ithaca, NY.
- Tarrow, S. (1989b) Democracy and Disorder: Protest and Politics in Italy 1965–1975. Oxford: Clarendon Press.
- Taylor, M. (1988). The terrorist. London: Brassey's.
- Teymur, S. (2003). An analysis of terrorist recruitment by observing DHKP/C terrorist organization in Turkey. Unpublished masters thesis, University of North Texas, Denton, Texas, U.S.A.
- Tilly, C. (2002a) 'Collective Violence', unpublished manuscript, Columbia University, New York.
- Tilly, C. (2002b) 'Past, Present, and Future Globalizations', unpublished manuscript, Columbia University, New York.
- Tims, R. (2001). Social Engineering: Policies and Education a Must. <http://www.sons.org/infosecFAQ/social/policies.html>
- Tomlinson, J. (1999) Globalization of Culture. Chicago, IL: University of Chicago Press.
- Transparency International (2009). http://www.transparency.org/layout/set/print/policy_research/surveys_indices/cpi/2009/cpi_2009_table

- U.S. Department of State, Country Reports on Terrorism annual reports 2004-2007, on line at US DOS (<http://www.state.gov/s/ct/rls/crt/>).
- U.S. Department of State, Patterns of Global Terrorism annual reports 1983-2003, Patterns of International Terrorism annual reports 1980-1982, International Terrorism annual reports 1976-1979, on line at MIPT (<http://www.terrorisminfo.mipt.org/Patterns-of-Global-Terrorism.asp>).
- U.S. Department of State. Country Reports on terrorism 2006. April 2007. Available from <http://www.terrorisminfo.mipt.org/Patterns-of-global-terrorism.asp>; Internet; Accessed 2 May 2007. University Press.
- UN, [Department of Economic and Social Affairs](#), Population Division, (2009). Available at: <http://www.un.org/esa/population/unpop.htm>
- UNDP (2009) Arab Human Development Report. <http://www.arab-hdr.org/>
- UNDP, (2003). Arab Human Development. UNDP, Available at: <http://www.undp-pogar.org/ongov/pg29-32.pdf>
- UNDP, (2009). Arab Human Development. UNDP, Available at: <http://www.arab-hdr.org/contents/index.aspx?rid=5>
- US Army TRADOC TRADOC G2 (2007). A Military Guide to Terrorism in the Twenty-First Century. Available at: <http://www.fas.org/irp/threat/terrorism/guide.pdf>
- US Department of Justice. Terrorism in the United States, 1998. Washington D.C.: Federal Bureau of

Investigation, Counterterrorism Threat Assessment and Warning Unit, National Security Division, 1983-1999.

US News and World Report. "Terrorists on the Web: Electronic 'Safe Haven' Guerrillas Use Guns, Bombs and Home Pages.» Volume 124, Issue 24, p.46., June 22,

Vipond, M.J. (1974). City Size and Unemployment. Urban Studies, II, PP 39-46.

Vision of humanity (2009). <http://www.visionofhumanity.org/gpi/home>

Voerkunova, O. & Hovhannesian, D., (2006). Terrorism: Myth conceptions and conceptual inadequacies. Pp 148-153 in Kempf. W. (Editor). Fighting Terrorism in the Liberal states>. Amsterdam: NLD Press.

Walker, I. & T.F. Pettigrew,(1984). Relative deprivation theory: An overview and Conceptual Critique. British Journal of Social Psychology 23 pp. 303-310. 1984.

Wasmund, K. (1986). The political socialization of West German terrorists. In Peter P. H. ed., Political violence and terror: Motifs and motivations. Berkeley: University of California Press.

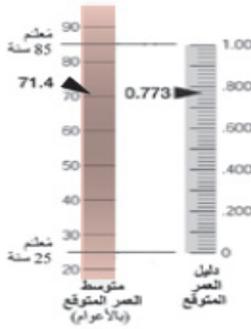
Webb, S. P. (1972). Crime and Division Labor: Testing a Durkheimian Model. American Journal of Sociology, 78, 643-56

Whine, Michael. (1999). Cyberspace: A New Medium for Communication, Command and Control by Extremists. <http://www.ict.org.il/articles/cyberspace.htm>.

- White, Col. Kenneth C.(1998). *Cyber-Terrorism: Modern Mayhem*. Carlisle Barracks, Pennsylvania: U.S. Army War College.
- White, J. (1991). *Terrorism: An introduction*. Pacific Gover, CA: Books/Cole
- White, J. R. (1998). *Terrorism: An introduction*. CA: West/Wadsworth Publishing Company.
- White, R.W. (1993) On Measuring Political Violence: Northern Ireland, 1969 to 1980', *American Sociological Review* 58: 575–85.Terrorism: A Public Health Strategy.
- Wolf, P. (1971). *Crime and Development: An International Comparison of Crime Rates*. *Scandinavians Studies in Criminology*, 3, 107-1030
- Wright, S.C. & Tropp, L.(2002). *Collective Action in Response to Disadvantage: Intergroup Perceptions, Social Identification and Social Change»* In I. Walker & H. Smith (Eds.)
- Yaroslansky, E. (1937). *History on Anarchism in Russia*. New York: International Publishers.
- Zehr, H. (1981) *The modernization of Crime in Germany and France: 1830-1913*. In L. Shelley (ed.), *Readings in comparative criminology*. Carvondale and Edwardsuille, IL: Southern Illinois University Press.

حساب دليل التنمية البشرية

يستخدم هذا الدليل التوضيحي لحساب دليل التنمية البشرية بيانات خاصة بدولة تركيا



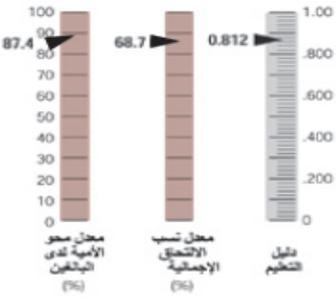
1. حساب دليل العمر المتوقع

يقوم دليل العمر المتوقع بقياس الإنجاز النسبي الذي تحققه دولة ما في متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ففي تركيا مثلاً والتي بلغ متوسط العمر المتوقع عاماً سنة 2005 فإن دليل العمر المتوقع هو 0.773

$$0.773 = \frac{25 - 71.4}{25 - 85} = \text{دليل العمر المتوقع}$$

2. حساب دليل التعلم

يقوم دليل التعلم بقياس الإنجاز النسبي الذي تحققه دولة في كل من معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين ونسب الالتحاق الإجمالية بالمدارس الابتدائية والثانوية والعليا. ويتم في بادئ الأمر حساب دليل معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين ودليل نسب الالتحاق الإجمالية، يتم بعدها جمع قيمتي هذين الدليلين بغرض إعطاء دليل التعلم مع إعطاء ثلثي الأهمية للإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (محو الأمية) والثلث المتبقي لنسب الالتحاق الإجمالية، وفي مثال تركيا والتي بلغت معدلات محو الأمية للبالغين فيها 68.7% سنة 2005 فإن دليل التعليم لنفس العام يساوي 0.812



$$0.874 = \frac{0 - 87.4}{0 - 100} = \text{دليل محو الأمية للبالغين}$$

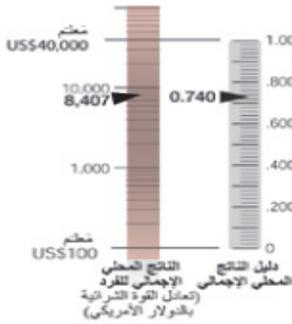
$$0.687 = \frac{0 - 68.7}{0 - 100} = \text{دليل نسب الالتحاق الإجمالية}$$

دليل التعليم = $\frac{1}{3}$ (دليل نسب الالتحاق الإجمالية) + $\frac{2}{3}$ (دليل محو الأمية لدى البالغين)

$$0.812 = \frac{1}{3}(0.687) + \frac{2}{3}(0.874) =$$

3. حساب دليل الناتج المحلي الإجمالي

يتم حساب دليل الناتج المحلي الإجمالي باستخدام الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بتعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي). ويمثل الدخل في دليل التنمية البشرية بديلاً عن كل أبعاد التنمية البشرية غير المتضمنة في إطار التمتع بحياة مديدة وصحية وإطار اكتساب المعرفة. ويتم تعديل الدخل نظراً لأن تحقيق مستوى لائق من التنمية البشرية لا يتطلب توفر دخل غير محدود. وبناءً على ذلك يتم استخدام لوغاريتم الدخل. وفي تركيا التي بلغ فيها الناتج المحلي الإجمالي للفرد 8207 دولار أمريكي (بتعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) عام 2005 فإن دليل الناتج المحلي الإجمالي يساوي 0.740.



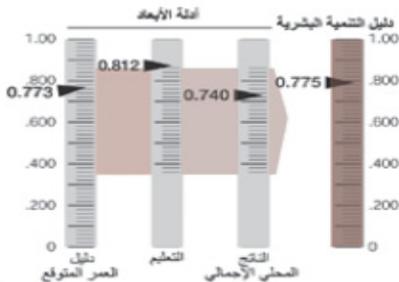
$$0.740 = \frac{\text{دليل الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{لوغاريتم}(8,407) - \text{لوغاريتم}(100)}{\text{لوغاريتم}(40,000) - \text{لوغاريتم}(100)}}$$

4. حساب دليل التنمية البشرية

بمجرد الانتهاء من حساب أدلة الأبعاد يتم تحديد دليل التنمية البشرية على نحو مباشر. ويمثل هذا الدليل في متوسط بسيط لأدلة الأبعاد الثلاثة.

دليل التنمية البشرية = $\frac{1}{3}$ (دليل العمر المتوقع) + $\frac{1}{3}$ (دليل التعليم) + $\frac{1}{3}$ (دليل الناتج المحلي الإجمالي).

$$0.775 = \frac{1}{3}(0.740) + \frac{1}{3}(0.812) + \frac{1}{3}(0.773) =$$



دليل الفقر البشري للبلدان النامية (دليل الفقر البشري 1-)

وبينما يقوم دليل التنمية البشرية بقياس متوسط الإنجازات يعمل دليل الفقر البشري 1- على قياس أوجه الحرمان في الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية والمتضمنة في دليل التنمية البشرية:

- حياة مديدة وصحية – التعرض لخطر الوفاة المبكر نسبياً، والذي يتم قياسه بعمق متوقع عند الولادة يقل عن 40 عاماً.
- اكتساب المعرفة – الحرمان من عالم القراءة والتواصل والذي يقاس بمعدل الأمية لدى البالغين
- مستوى معيشة لائق – الافتقار إلى سبل الحصول على التوفير الاقتصادي الإجمالي والذي يقاس بالمتوسط غير المرجح لمؤشرين هما النسبة المئوية للسكان الذين لا يستعملون مصدر مياه جيد والنسبة المئوية للأطفال دون معدل الوزن الطبيعي لأعمارهم.

ويتم حساب دليل الفقر البشري 1- بشكل أكثر مباشرة مقارنة بحساب دليل التنمية البشرية حيث أن المؤشرات المستخدمة لقياس أوجه الحرمان قد تم تعديلها طبيعياً بين الصفر والمائة (نظراً لأنه يتم التعبير عنها كنسب مئوية) وبالتالي لا حاجة لإعداد أدلة للأبعاد كما هي الحال في دليل التنمية البشرية

دليل الفقر البشري لبلدان مختارة في منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي (دليل الفقر C البشري 2-)

يقيس دليل الفقر البشري 2- أوجه الحرمان لنفس الأبعاد الواردة في دليل الفقر البشري 1- كما يتضمن أيضاً الاستبعاد الاجتماعي، وبالتالي يمثل هذا الدليل أوجه الحرمان في أربعة أبعاد هي:

- حياة مديدة وصحية – التعرض لخطر الوفاة في عمر مبكر نسبياً ويقاس عند الولادة باحتمال الوفاة قبل بلوغ سن الستين عاماً
- اكتساب المعرفة – الاستبعاد من عالم القراءة والاتصالات ويقاس بمعدل الأمية لدى البالغين (بين سن 16 و 60 عاماً) الذين يعانون من الأمية الوظيفية
- مستوى معيشة لائق – والذي يقاس وفقاً للنسبة المئوية للأشخاص الذي يعيشون دون مستوى الفقر (50% متوسط الدخل المتاح والمعدل للأسرة)
- الاستبعاد الاجتماعي – ويقاس بمعدل البطالة الطويلة الأجل (12 شهراً أو أكثر)

حساب دليل الفقر البشري 1-

1. قياس الحرمان من مستوى معيشة لائق

يتم استخدام متوسط غير مرجح لمؤشرين يفرص قياس الحرمان من التمتع بمستوى معيشة لائق

المتوسط غير المرجح = $\frac{1}{2}$ (نسبة السكان المحرومين من الحصول المستدام على مصدر مياه محسن) + $\frac{1}{2}$ (نسبة الأطفال دون مستوى الوزن الطبيعي لأعمارهم)

عينة حسابية: بوليفيا

نسبة السكان الذين لا يحصلون على مصدر مياه محسن = 15%
نسبة الأطفال دون مستوى الوزن الطبيعي لأعمارهم = 8%

$$\text{المتوسط غير المرجح} = \frac{1}{2} (15) + \frac{1}{2} (8) = 11.3\%$$

2. حساب دليل الفقر البشري 1-

المعادلة الخاصة بحساب دليل الفقر البشري 1- هي:

$$\text{دليل الفقر البشري 1-} = 1 - [1/3 (P_1^3 + P_2^3 + P_3^3)]$$

المعطيات:

$$P_1 = \text{احتمال الوفاة قبل بلوغ سن الأربعين (مضروباً بمائة)}$$

$$P_2 = \text{نسبة الأمية لدى البالغين}$$

$$P_3 = \text{المتوسط غير المرجح للسكان المحرومين من الحصول على مصدر مياه محسن ولأطفال دون مستوى الوزن الطبيعي لأعمارهم}$$

$$\alpha = 3$$

عينة حسابية: بوليفيا:

$$P_1 = 15.5\%$$

$$P_2 = 13.3\%$$

$$P_3 = 11.3\%$$

$$\text{دليل الفقر البشري 1-} = 1 - [1/3 (11.3^3 + 13.3^3 + 15.5^3)] = 13.6$$

حساب دليل الفقر البشري 2-

معادلة حساب دليل الفقر البشري 2- هي كالآتي:

$$\text{دليل الفقر البشري 2-} = 2 - [1/4 (P_1^4 + P_2^4 + P_3^4 + P_4^4)]$$

حيث:

$$P_1 = \text{احتمال الوفاة قبل بلوغ سن الستين (مضروباً بمائة)}$$

$$P_2 = \text{نسبة الأمية الوظيفية لدى البالغين}$$

$$P_3 = \text{نسبة السكان الذين يعيشون تحت مستوى الفقر (50% من متوسط الدخل المتاح والمعدل للأسرة)}$$

$$P_4 = \text{معدل البطالة الطويلة الأجل (التي تستمر 12 شهراً أو أكثر)}$$

$$\alpha = 3$$

عينة حسابية: كندا

$$P_1 = 8.1\%$$

$$P_2 = 14.6\%$$

$$P_3 = 11.4\%$$

$$P_4 = 0.5\%$$

$$\text{دليل الفقر البشري 2-} = 2 - [1/4 (0.5^4 + 11.4^4 + 14.6^4 + 8.1^4)] = 10.9$$

ما سبب تبني قيمة $\alpha=3$ في حساب دليل الفقر البشري 1- ودليل الفقر البشري 2-؟

تتسم قيمة α بأثر هام على قيمة دليل الفقر البشري فإذا كانت قيمة $\alpha=1$ فإن دليل الفقر البشري هو متوسط أبعاده، وبتزايد قيمة α يتم إعطاء أهمية أكبر للبعد الذي يعاني من قدر أكبر من الحرمان. ولذلك مع تزايد قيمة α نحو اللانهاية يميل دليل الفقر البشري باتجاه قيمة البعد الذي يعاني من أكبر قدر من الحرمان (بوليفيا، المثال المستخدم في حساب قيمة دليل الفقر البشري 1- أعلاه، فإن قيمة الدليل تساوي 15.5%، وهو ما يعادل احتمال الوفاة قبل بلوغ سن الأربعين).

ويتم في هذا التقرير توظيف قيمة $\alpha=3$ لتساوي 3 إعطاء أهمية إضافية وإن كانت بالغة للمجالات التي تعاني من الحرمان الشديد، وللحصول على تحليل مفصل للمعادلة الرياضية لدليل الفقر البشري يرجى الاطلاع على "مبادئ التنمية البشرية والفقر: نظرة متعددة الأبعاد" من تحرير سويدر أناند وأماريتا سين، وكذلك الملاحظة التقنية الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام 1997 (انظر قائمة القراءات المختارة في نهاية هذه الملاحظة التقنية).

حساب دليل التنمية الجنسانية

يستخدم هذا الممثل التوضيحي لحساب دليل التنمية الجنساني بيانات خاصة بدولة بوتسوانا

1. حساب دليل العمر المتوقع الموزع بالتساوي
تتمثل الخطوة الأولى في حساب أدلة منفصلة للإناث المحققة في متوسط العمر المتوقع عند الإنجاب والذكور باستخدام المعادلة التالية لدلائل الأبعاد.

الذكور	الإناث
العمر المتوقع : 47,6 سنة	العمر المتوقع : 48,4 سنة
دليل العمر المتوقع = $\frac{22,5 - 47,6}{22,5 - 82,5} = 0,419$	دليل العمر المتوقع = $\frac{27,5 - 48,4}{27,5 - 87,5} = 0,348$

ويتم بعد ذلك جمع دلائل الإنجاب والذكور لإعداد دليل العمر المتوقع الموزع بالتساوي عن طريق استخدام المعادلة العامة الخاصة بالدلائل الموزعة بالتساوي

الذكور	الإناث
النسبة من السكان : 0,496	النسبة من السكان : 0,504
دليل العمر المتوقع : 0,419	دليل العمر المتوقع : 0,348
دليل العمر المتوقع الموزع بالتساوي = $[(0,348^{-1}) \cdot 0,496] + [(0,419^{-1}) \cdot 0,504]^{-1} = 0,380$	

2. حساب دليل التعليم الموزع بالتساوي

يتم أولاً وبشكل منفصل إجراء حساب لدلائل معدل محو الأمية لدى البالغين ومجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالمدارس الابتدائية والثانوية والعليا، كما يتم حساب هذه الدلائل بشكل مباشر بما أن المؤشرات المستخدمة قد تم تعديلها طبيعياً بين صفر ومائة.

الذكور	الإناث
معدل محو الأمية : 80,4%	معدل محو الأمية : 81,8%
دليل محو الأمية للبالغين : 0,804	دليل محو الأمية للبالغين : 0,818
نسبة الالتحاق الإجمالية : 69,0%	نسبة الالتحاق الإجمالية : 70,1%
دليل نسب الالتحاق الإجمالية : 0,690	دليل نسب الالتحاق الإجمالية : 0,701

يتم ثانياً حساب دليل التعلم والذي يعطي ثلثي الأهمية لدليل محو الأمية لدى البالغين وثلث الأهمية لنسب الالتحاق الإجمالية للإناث والذكور على حدى.

دليل التعليم = $\frac{2}{3}$ (دليل نسب الالتحاق الإجمالية) + $\frac{1}{3}$ (دليل محو الأمية لدى البالغين)

$$\text{دليل تعليم الإناث} = \frac{2}{3}(0,818) + \frac{1}{3}(0,701) = 0,779$$

$$\text{دليل تعليم الذكور} = \frac{2}{3}(0,804) + \frac{1}{3}(0,690) = 0,766$$

وأخيراً يتم جمع دليلي تعليم الإناث والذكور لإعداد دليل التعليم الموزع بالتساوي:

الذكور	الإناث
النسبة من السكان : 0,496	النسبة من السكان : 0,504
دليل التعليم : 0,766	دليل التعليم : 0,779
دليل التعليم الموزع بالتساوي = $[(0,766^{-1}) \cdot 0,496] + [(0,779^{-1}) \cdot 0,504]^{-1} = 0,773$	

3. حساب دليل الدخل الموزع بالتساوي

أولاً يتم تقدير الدخل المكتسب للذكور والإناث (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول عملية الحساب هذه انظر الملحق المرفق بهذه الملاحظة الفنية) وبعد ذلك يتم حساب دليل الدخل لكل من الجنسين. أما بالنسبة لدليل التنمية البشرية فيتم تعديل الدخل حسب لو غار يتم الدخل المقدر المكتسب (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي):

$$\text{دليل الدخل} = \frac{\text{لو غار يتم (القيمة الفعلية)} - \text{لو غار يتم (القيمة الدنيا)}}{\text{لو غار يتم (القيمة القصوى)} - \text{لو غار يتم (القيمة الدنيا)}}$$

الذكور	الإناث
الدخل المقدر المكتسب 19,094	الدخل المقدر المكتسب 5,913
(تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)	(تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)
لو غار يتم (19,094) - لو غار يتم (100)	لو غار يتم (5,913) - لو غار يتم (100)
دليل الدخل = $\frac{19,094 - 100}{40,000 - 100} = 0,877$	دليل الدخل = $\frac{5,913 - 100}{40,000 - 100} = 0,681$

حساب دليل التنمية الجنسانية يتم على الصفحة التالية

دليل التنمية الجنسانية

بينما يقوم دليل التنمية البشرية بقياس متوسط الإنجازات، يعمل دليل التنمية الجنسانية على تعديل متوسط الإنجازات لإبراز أوجه التماثل بين الرجال والنساء في النواحي التالي:

- حياة مديدة وصحية - والذي يتم قياسه بعمر متوقع عند الولادة يتل.
- اكتساب المعرفة - الحرام من عالم القراءة والتواصل والذي يقاس بمعدل الأمية لدى البالغين ومجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالمدارس الابتدائية والثانوية والعليا.
- مستوى معيشة لائق ويقاس بالدخل المقدر المكتسب (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي).

المكتسب (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي).
ينطوي حساب دليل التنمية الجنسانية على ثلاث خطوات حيث يتم أولاً حساب الدلائل المتعلقة بالإناث والذكور في كل من هذه الأبعاد أو النواحي وفقاً للمعادلة التالي:

دليل البعد = القيمة الفعلية - القيمة الدنيا
القيمة القصوى - القيمة الدنيا
ثانياً يتم جمع دلائل الإنجاب والذكور في كل بعد بطريقة تجازي الخلافات في الإنجازات بين الرجال والنساء مما ينتج دليلاً يشار إليه باسم دليل الموزع بالتساوي ويتم حساب ذلك الدليل وفقاً للمعادلة العامة التالية.
الدليل الموزع بالتساوي
= [نسبة الإناث من السكان (دليل الإناث⁻¹)]
+ [نسبة الذكور من السكان (دليل الذكور⁻¹)]⁻¹
تقيس قيمة ج نسبة تقادي عدم المساواة، وتقدر قيمة ج في دليل التنمية الجنسانية بحيث ج=2 وعليه تصبح المعادلة العامة على النحو التالي:

الدليل الموزع بالتساوي
= [نسبة الإناث من السكان (دليل الإناث⁻¹)]
+ [نسبة الذكور من السكان (دليل الذكور⁻¹)]⁻¹
وتكون نتيجتها الوسط التوافقي لدلائل الإناث والذكور.

وثالثاً يتم حساب دليل التنمية الجنسانية عن طريق جمع الدلائل الثلاث الموزعة بالتساوي في وسط غير مرجح.

معادلات أهداف لحساب دليل التنمية البشرية

المؤشر	القيمة القصوى	القيمة الدنيا
الإناث العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	87,5	27,5
الذكور العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	82,5	22,5
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (%)	100	0
نسب الالتحاق الإجمالية بالمدارس (%)	100	0
الدخل المقدر المكتسب (تعادل)	40,000	100

ملاحظة: تم استخدام قيمة عظمى لدينا (أهداف) لدى الحياة المتوقع للإناث أعلى بخمسة سنوات لتأخذ بالا اعتبار حقيقة أن مدى الحياة المتوقع للنساء أعلى عادة، وللمحافظة على العلاقة بين قيم الإناث والذكور لكل من المؤشرات تم حساب القيم المتصاعدة واستخدمنا بدلاً من الأرقام التي تجاوزت فيها توقعات الحياة للإناث أو الذكور الحد المتوقع (تم استخدام الحد المتوقع العملي البالغ 99% في حالة محو الأمية). وتم تحقيق القياس عن طريق ضرب القيم التي حصل عليها الذكور والإناث بنسبة الحدود العملية وتقسيمها على القيمة العظمى الواردة للذكور أو الإناث.

حساب دليل التنمية البشرية (تابع)

ثانياً، يتم جمع دليل دخل الإناث والذكور لإعداد دليل الدخل الموزع بالتساوي:

الذكور	الإناث
النسبة من السكان: 0.496	النسبة من السكان: 0.504
دليل الدخل: 0.877	دليل الدخل: 0.681

$$\text{دليل الدخل الموزع بالتساوي} = [(0.681)^{-1} \cdot 0.496] + [(-0.877)^{-1} \cdot 0.504] = 0.766$$

حساب دليل التنمية الجنسانية

يتم حساب دليل التنمية الجنسانية بشكل مباشر حيث أنه يعد بمثابة المتوسط غير المرجح للأدلة الثلاثة – دليل العمر المتوقع الموزع بالتساوي ودليل التعليم الموزع بالتساوي ودليل الدخل الموزع بالتساوي

$$\text{دليل التنمية الجنسانية} = \frac{1}{3} (\text{دليل العمر المتوقع}) + \frac{1}{3} (\text{دليل التعليم}) + \frac{1}{3} (\text{دليل الدخل})$$
$$0.639 = \frac{1}{3} (0.766) + \frac{1}{3} (0.773) + \frac{1}{3} (0.380) =$$

لماذا يتم تخصيص قيمة $\epsilon = 2$ عند حساب دليل التنمية الجنسانية؟

تساوي قيمة ϵ حجم الجزاء في عدم المساواة بين الجنسين، فكلما تزايدت القيمة يتم فرض جزاء أكبر على المجتمع بسبب أوجه عدم المساواة.

إذا كانت قيمة $\epsilon = 0$ فلا جزاء على عدم المساواة الجنسانية (في هذه الحالة يكون لدليل التنمية الجنسانية قيمة مساوية لدليل التنمية البشرية)، ومع تزايد قيمة ϵ نحو اللانهاية يتم إعطاء وزن أكبر للمجموعة الأقل إنجازاً في هذا المجال.

يتم استخدام قيمة $\epsilon = 2$ في حساب دليل التنمية الجنسانية (وكذلك مقياس تمكين المرأة)، كما تفرض جزاءً معتدلاً على عدم المساواة بين الجنسين في الإنجازات.

للحصول على تحليل مفصل حول المعادلة الرياضية لدليل التنمية الجنسانية يرجى الإشارة إلى "عدم المساواة بين الجنسين في التنمية البشرية: النظريات والقياس"، تحرير سويدير أناند وأمريت سين، و"أدلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للقضايا الجنسانية: عرض نقدي"، تحرير كلبانا برادان وستيفان كلاسين. كما يمكن الاطلاع على الملاحظات الفنية الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام 1995 وتقرير التنمية البشرية لعام 1999 (انظر قائمة القراءات المختارة في آخر هذه الملاحظة الفنية).

حساب مقياس تمكين المرأة

يستخدم هذا المثال التوضيحي لحساب مقياس تمكين المرأة بيانات متعلقة بالاتحاد الروسي

1. حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني

تقوم النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني بقياس التمكين النسبي للمرأة من حيث مشاركتها السياسية، ويتم حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي باستخدام حصص الإناث والذكور من السكان والنسب المئوية للإناث والذكور من المقاعد البرلمانية وفقاً للمعادلة العامة التالية:

الذكور	الإناث
النسبة من السكان: 0.464	النسبة من السكان: 0.536
الحصة البرلمانية: 92.0%	الحصة البرلمانية: 6.0%

$$\text{النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني} = [(0.8) \cdot 0.536] + [(-0.92) \cdot 0.464] = 13.88$$

يتم بعد ذلك إجراء حساب أولي لحساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي وفقاً لقيمة متباينة تبلغ 50%

$$\text{النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني} = \frac{13.88}{50} = 0.278$$

2. حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية

باستخدام المعادلة العامة يتم حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للنسب المئوية لخصص النساء والرجال من مناصب المشرعين وكبار المسؤولين والمدراء، إضافة إلى النسب المئوية لخصص النساء والرجال من المناصب المهنية والفنية، ويحدد المتوسط البسيط للقياس النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية

الذكور	الإناث
النسبة من السكان: 0.464	النسبة من السكان: 0.536
النسبة المئوية لخصص من مناصب المشرعين والمسؤولين الكبار والمدراء: 61.0%	النسبة المئوية لخصص من مناصب المشرعين والمسؤولين الكبار والمدراء: 39.0%
والفنية: 35.3%	والفنية: 64.7%

$$\text{النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للحصة البرلمانية} = [(0.39) \cdot 0.536] + [(-0.61) \cdot 0.464] = 46.85$$

$$\text{دليل النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للحصة البرلمانية} = \frac{46.85}{50} = 0.937$$

$$\text{النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للمناصب المهنية والفنية} = [(0.64) \cdot 0.536] + [(-0.64) \cdot 0.464] = 46.67$$

$$\text{دليل النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للمناصب المهنية والفنية} = \frac{46.67}{50} = 0.933$$

ويتم حساب متوسط دليل النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي لإعداد النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية:

$$\text{النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية} = \frac{0.937 + 0.933}{2} = 0.935$$

3. حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للدخل

يتم تقدير الدخل المكتسب (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) للنساء والرجال على حدة وبعد ذلك يتم حساب دليل الدخل المكتسب وفقاً لمعامل الأهداف كما في حال دليل التنمية البشرية ولدليل التنمية الجسدية، ومع ذلك يستند دليل الفقر بالنسبة لمقياس تمكين المرأة على قيم غير معدلة لا على لوغار يتم الدخل المقدر المكتسب (للحصول على مزيد من التفاصيل حول تقدير الدخل المكتسب للرجال والنساء يرجى الاطلاع على الملحق المرفق بهذه الملاحظة الفنية).

الذكور	الإناث
النسبة من السكان: 0.464	النسبة من السكان: 0.536
الدخل المقدر المكتسب (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي): 13,581	الدخل المقدر المكتسب (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي): 8,476
دليل الدخل = $\frac{100 - 13,581}{100 - 40,000} = 0.338$	دليل الدخل = $\frac{100 - 8,476}{100 - 40,000} = 0.210$

ويتم بعد ذلك جمع دلائل الإناث والذكور لإعداد الدليل الموزع بالتساوي

$$\text{النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للدخل} = [(0.21) \cdot 0.536] + [(-0.338) \cdot 0.464] = 0.255$$

4. حساب مقياس تمكين المرأة

بمجرد الانتهاء من حساب الأبعاد الثلاثة لمقياس تمكين المرأة يتم تحديد مقياس تمكين المرأة بشكل مبائر ويمثل ذلك المقياس في متوسط بسيط للأبعاد الثلاثة للنسب المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي.

$$\text{مقياس تمكين المرأة} = \frac{0.255 + 0.935 + 0.278}{3} = 0.489$$

مقياس تمكين المرأة

من خلال التركيز على فرص النساء بدلاً من قدرتهن يبرز مقياس تمكين المرأة انعدام المساواة بين الجنسين في ثلاثة مجالات رئيسية:

- المشاركة السياسية وسلطة صنع القرار والتي يتم قياسها بالنسب المئوية لخصص النساء والرجال من المقاعد البرلمانية
- المشاركة الاقتصادية وسلطة صنع القرار والتي تقاس وفقاً لمؤشرين هما النسب المئوية لخصص النساء والرجال من مناصب المشرعين وكبار المسؤولين والمدراء والنسب المئوية لخصص النساء الرجال من المناصب المهنية والفنية
- السيطرة على الموارد الاقتصادية والتي تقاس بالدخل المقدر المكتسب لكل من النساء والرجال (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)

ويتم حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي كمتوسط مرجح للسكان وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي} = \left[\frac{\text{نسبة الإناث من السكان (دليل الإناث)} \cdot 0.4}{3} + \left[\frac{\text{نسبة الذكور من السكان (دليل الذكور)} \cdot 0.6}{3} \right] \right]$$

تقيس قيمة ج نسبية تقادي عدم المساواة وفي مقياس تمكين المرأة (كما هو الحال في دليل التنمية الجسدية) فإن قيمة 2 = ج، مما يفرض جزءاً معتدلاً على عدم المساواة، وبناء عليه تكون المعادلة الحسابية على النحو التالي:

$$\text{النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي} = \left[\frac{\text{نسبة الإناث من السكان (دليل الإناث)} \cdot 0.4}{3} + \left[\frac{\text{نسبة الذكور من السكان (دليل الذكور)} \cdot 0.6}{3} \right] \right]$$

أما بالنسبة للمشاركة في صنع القرارات السياسية والاقتصادية فيتم حساب النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي عن طريق قسمتها على 50، ويرتكز أساس حساب هذا الدليل على أنه في مجتمع مثالي يتسم بتمكين الجنسين على قدم المساواة تساوي متغيرات مقياس تمكين المرأة 50% - أي أن حصة النساء تساوي حصة الرجال في كل متغير.

وحيثما تكون قيمة دليل الإناث أو الذكور صفرًا لا يتم عندها تحديد النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي وفقاً للمعادلة الحسابية الواردة أعلاه. ومع ذلك عندما تميل قيمة دليل باتجاه الصفر تكون حدود النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي صفرًا، وبناء عليه يتم تعيين قيمة النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي على أنها صفر في هذه الحالات.

وأخيراً يتم حساب مقياس تمكين المرأة كمتوسط بسيط للأبعاد الثلاثة الخاصة بالنسب المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي.